الصناعة المصرفية والعولمة الاقتصادية



دكتور
مصطفى كمال السيد طايل

الصناعة المصرفية
والعولمة الاقتصادية

دكتور
مصطفى كمال السيد طايل

البنك الأهلي المصري (سابقا)
بنك فيصل الإسلامي المصري (سابقا)
جامعة أم درمان الإسلامية (سابقا)
أكاديمية الدراسات المتخصصة
(الجامعة العمالية)

2014

الدار الجامعية
84 شارع زكريا غنيم - تانيس سابقاً
E-mail : m20ibrahim@yahoo.com
Web Site : www.eldarelgamaya.net
☎ : 5907466-5917882

أسم المؤلف : د. مصطفى كمال السيد طايل

أسم الكتاب: الصناعة المصرفية والعولمة الاقتصادية

الناشـــر : الدار الجامعية –الإسكندرية

العنوان : 84 شارع زكريا غنيم الإبراهيمية الإسكندرية

تليفون : 5907466-5917882

سنة النشر : 2014

الطبعة : الأولى

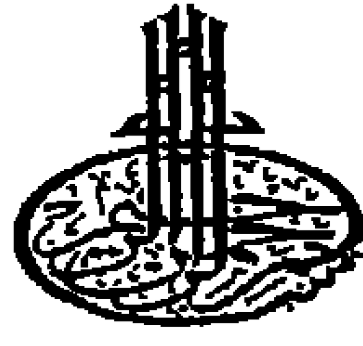
رقم الإيداع : 17263

رقم الترقيم الدولي: 1-290-422-977-978

فريق عمل الكتاب :

التجهيز والإشراف الفنى : الدار الجامعية إسكندرية

تصميم الغلاف : أميرة أحمد رأفت



﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ
عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١١٣﴾ ﴾

(النساء/113)





إهـــداء

- إلى بلدتي حصة شبشير محافظة الغربية .

- إلى أرواح أساتذتي في المرحلة الابتدائية .

- وإلى كل العاملين في الصناعة المصرفية

في مصر والعالمين العربي والإسلامي.



(تقديم من أ. الدكتور / عبد الرحمن يسرى أحمد)

عرفت الدكتور مصطفى طايل لعديد من السنوات. وعرفت فيه منذ أن عرفته انساناً باحثاً جاداً يسعى إلى التحقيق فى المعارف العلمية القائمة والنهل منها، ثم استاذاً مخلصاً يبذل قصارى جهده حتى يضيف إلى رصيدها النامي وينفع بجهده الآخرين.

لقد حصل الدكتور مصطفى طايل على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد من جامعة القاهرة فى عام 1984، وقام بتدريس الاقتصاد فى عدد من الجامعات على مستوى الدراسات العليا خاصة. ولقد تأثر الدكتور مصطفى طايل بخلفيته المصرفية كثيراً فلقد عمل فى البنك الأهلى المصرى زمناً ثم انتقل منه ليخدم العمل المصرفى الاسلامى لدى بنك فيصل الإسلامي المصري بكل طاقته وخبرته. وحيث امتزجت خبرته العملية المصرفية العميقة بخبرته الأكاديمية المتجددة استطاع أن ينجز عدداً من الأبحاث العلمية فى مجال المصرفية، استفاد منها طلاب العلم والبحث فى مصر والوطن العربى من أواخر الثمانينيات فى القرن العشرين ولا يزالون ينهلون منها الى الآن. فلقد كتب عن "البنوك الإسلامية : المنهج والتطبيق" (1988) و"السمات الفنية لعمليات التوظيف الاستثمارية فى البنوك الإسلامية" (2002) و"دور التأجير التمويلى فى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة" (2002) و"القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية 1999-2006". وكل هذا بالإضافة إلى عدد آخر من الأبحاث تشهد بخبرته المتنوعة فى مجال الاقتصاد.

وفى هذا العام يقدم الأستاذ الدكتور مصطفى طايل للمكتبة العربية كتاباً جديداً يحتوى على عصارة فكر وجهد بذله خلال العامين الماضيين، ويشهد بخلاصة تجربة تمتد لسنوات كثيرة مضت، وذلك هو "الصناعة المصرفية والعولمة الاقتصادية".

المقـــدمة

ولاشك أن موضوع العولمة هو موضوع الساعة الذى يحتل مكان الصدارة فى الأدب الاقتصادى منذ التسعينات فى القرن الماضى وما يزال إلى الآن. ولقد أختار الكاتب موضوعا من أدق وأهم الموضوعات فى هذا المجال الفسيح ألا وهو الصناعة المصرفية. فالنشاط المصرفى يحتوى المال الذى هو عصب الحياة الاقتصادية فى كل مكان والدم والغذاء الذى يحفظها وينميها. ولقد تعرضت المصارف بصفة خاصة لتيارات العولمة الاقتصادية منذ أن بزغت ثورة الاتصالات وما تلاها من ثورة معلومات لم يشهد العالم لها مثيلاً من قبل، ومن بعد توقيع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS فى إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO، وكذلك من بعد الأخذ بمقررات لجنة بازل الثانية.

لذلك دخل الكاتب فى صلب الموضوع حيث تناول: كيف تجاوبت الصناعة المصرفية مع توجهات النظام الاقتصادى العالمى الجديد؟ كيف تغيرت وتتغير أهداف الصناعة المصرفية فى إطار العولمة الاقتصادية؟ وما هي نواتج المتغيرات التى أحدثتها العولمة على آليات العمل المصرفى؟ ثم ما هو موقع الصناعة المصرفية الإسلامية في هذا الإطار العالمي الشامل، من حيث إنها صناعة نامية استطاعت أن تبزغ وتؤكد تميزها ليس فقط على مستوى العالم الاسلامى بل على المستوى العالمى أيضاً. هذا بالإضافة إلى إلقاء ضوء بشكل مناسب وخاص على بعض القضايا المصرفية المعاصرة الملحة التى صاحبت العولمة والتى مازالت تستدعى بحث الباحثين مثل إعادة هيكلة المصارف وقضية الجودة الشاملة وانتشار المصارف الأجنبية في الدول النامية.

اللهم إنا نسألك كما سألك رسولك محمد ﷺ علماً نافعاً، وأن تجعل فى هذا المؤلف الجديد نفعاً حقيقياً لكل طلاب العلم والباحثين في مجال الاقتصاد وفى مجال النشاط المصرفى بصفة خاصة، ونسألك يا منان أن تمن بالأجر والثواب الجزيل على كل أستاذ وباحث مخلص جاد يبذل جهده فى سبيل علم ينفع الجميع.

أ. دكتور عبد الرحمن يسرى أحمد
أستاذ الاقتصاد والاقتصاد الاسلامى
بجامعة الإسكندرية
وزائر لعديد من الجامعات العربية والإسلامية



(تقديم من أ. الدكتور / محمد موسى عثمان)

يُعد هذا المؤلف الهام (الصناعة المصرفية والعولمة الاقتصادية) للدكتور / مصطفى كمال السيد طايل، تطويراً واستجابة من المؤلف الكريم لطلبي منه ذلك، عندما قمت بالتعقيب على أحد أهم أبحاثه وهو (تحديات التنمية البشرية والتنمية التكنولوجية أمام الجهاز المصرفي العربي في ظل تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات المالية)، حيث استخدم الأدوات البحثية خير استخدام مع صدق المترتبات المستنبطة في البحث، كما أشار إلى الدراسات المرجعية.

وأهم ما في الكتاب هو ربط النتائج ربطا مفيدا وتحليلها بأسلوب يجعل المؤلف ذا قيمة كبيرة، وتم تفسير الفروض بتعبيرات علمية دقيقة، وعرض الحقائق والنظريات وتفسيرها بوضوح، كما أنه طوّع النتائج إلى استراتيجيات قابلة للتطبيق، بتوصيات رائعة، محددا المشاكل، وكيفية مواجهة المعوقات. والكتاب تم صياغته بعبارات لا تتسم بالغموض أو العمومية، وحيث إن فقراته صريحة، ومحتويات المؤلف متجانسة، كما أنه قد عرض الأفكار في جمل بسيطة متماسكة، وذوات ترتيب وتسلسل منطقي، من خلال نسجها في فقرات ترتبط بدورها ارتباطا منطقياً.

أضف إلى ذلك أن عنوان الكتاب يحدد نطاق محتواه تحديدا دقيقا، وهو واضح وموجز ووصفي بدرجة كافية، وتتفق خصائصه مع العناصر المكونة له ومع المناهج البحثية المدروسة.

ومن أهم مزايا هذا المؤلف أنه دوّن جميع العناصر الأساسية المتضمنة في كل فصل ومبحث، ووضعت العناوين المناسبة حيثما كان ذلك ضرورياً، كما تم إجراء تحليل شامل وافٍ لأغلب الحقائق والتفسيرات التي يمكن أن ترتبط بموضوع المؤلف.

ومن الجدير بالذكر أن الكتاب استكشف العلاقات استكشافا وافيا بين المتضمنات والتفسيرات والعلاجات، وقد كانت التحليلات والمناهج البحثية المستخدمة منطقية سليمة، وتم العرض بأسلوب دقيق وكاف، وقد عبر المؤلف عن جميع محتويات الكتاب في نسق منظم من العلاقات. والكتاب مرتب، جذاب ومقسم إلى عناوين أو عناوين مناسبة وهي منظمة.

فما أحرانا أن نقرأ هذا الكتاب، وأن ندقق النظر فيه، لنرى الصورة الصحيحة للبحث العلمي، والمنهج المتكامل للتحليل العلمي، والتنظيم الدقيق للعلاقات بين النظم الاقتصادية والمصرفية والدولية، فهو بحق كتاب يدل على سعة الأفق وكثرة الاطلاع، وننصح كل المثقفين والدارسين والسياسيين والاقتصاديين والمصرفيين ورجال الأعمال بضرورة تدقيق النظر في هذا المؤلف.

وفق الله الجميع إلى الخير، وهداهم سواء السبيل

أ. د./ محمد موسى عثمان
رئيس قسم الاقتصاد
كلية التجارة بنات - جامعة الأزهر

مقدمـــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

تمثل دراسة "الصناعة المصرفية والعولمة الاقتصادية" توضيحا لما آلت إليه الصناعة المصرفية من تطورات هائلة خلال الربع الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحالي الذي هو بحق عصر العولمة في كل مناحي الحياة (اقتصادية – اجتماعية – سياسية – ثقافية)، ولما كانت المصارف هي عصب الحياة الاقتصادية والمالية، فمن المحتم أن تصادفها تيارات العولمة الاقتصادية والمالية، وخاصة بعد اتفاقية تحرير التجارة في مجال الخدمات GATS وأحد فروعها الهامة تحرير الخدمات المالية. وتجليات ثورة المعلومات والثورة المعرفية وثورة الاتصالات والتي هي وثيقة الصلة بالعمل المصرفي والمالي بصفة خاصة كما يتبين للناظر إلي الصناعة المصرفية في كل مكان من هذا العالم.

كما يتضح للمهتمين بالعمل المصرفي أن هناك فروقا شاسعة بين الأعمال المصرفية التقليدية، والأعمال المصرفية التي واكبت ثورة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات والتي انبثق منها أنواع جديدة من المصارف والتي تتمثل في المصارف الإلكترونية وحليفتها التجارة الإلكترونية، ومصارف بلا مباني ومصارف المحمول بالإضافة إلي أدوات العولمة الاقتصادية من التدويل والاندماج ومقررات لجنة بازل I، II والمصارف الشاملة، والتيارات الاقتصادية التي صاحبتها من الخصخصة وإعادة الهيكلة للمصارف والشركات والمؤسسات الاقتصادية، والاستحواذ من قبل المصارف العالمية على المصارف المحلية داخل الدول النامية وغيرها من دول شرق أوروبا ووسط أسيا وأمريكا اللاتينية وبعض دول أفريقيا.

ولذا كان من الواجب في هذه الدراسة المتواضعة، الأخذ بأسلوب متدرج من خلال بيان ماهية المصارف **وأنواعها في الفصل الأول** من هذا الكتاب الذي عُنون بعنوان "تطور طبيعة العمل المصرفي"، وذلك في ثلاثة مباحث تناول **المبحث الأول** : بدايات العمل المصرفي، منذ عصور ما قبل التاريخ أو قبل الميلاد، أما **المبحث الثاني** : فهو يشتمل على دراسة أنواع المصارف المختلفة، ابتداء من المصارف التجارية ووظائفها، ثم المصارف المركزية وبيان أعبائها ودورها في الحياة المصرفية والنقدية والنشاط الاقتصادي، ثم تلا ذلك **المبحث الثالث** : بعنوان "المصارف المتخصصة (الصناعية – الزراعية – العقارية) ودورها في دعم التنمية الاقتصادية من خلال أهدافها القطاعية، وأخيرا المصارف الإسلامية من منطلق أنها تمثل توجها اقتصاديا مرتكزا على الشريعة الإسلامية واعتمادا على كتاب الله سبحانه وتعالى (القرآن الكريم) والسنة المحمدية.

ولما كانت المصارف الإلكترونية والتجارة الإلكترونية تمثل وضعا جديدا وفريدا في الصناعة المصرفية، فلقد أفردت لها **الفصل الثاني**، موضحا ذلك في **مبحثين**، **المبحث الأول** : تناول المصارف الإلكترونية أو الصيرفة الإلكترونية وتطورها في العالم، أما بالنسبة **للمبحث الثاني**، من هذا الفصل فلقد تضمن التجارة الإلكترونية – باعتبارها عاملا مساندا ومكملا للمصارف الإلكترونية وهما توأما الصناعة المصرفية الحديثة في القرن الحادي والعشرين.

وفي **الفصل الثالث** تم تناول موضوع العولمة الاقتصادية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال **مبحثين**، **أولهما** تناول توصيف حالة العولمة الاقتصادية، وتتبع مفهوم العولمة منذ ظهورها في الستينات من القرن الماضي، والعوامل التي أدت إلي تواجدها بصورة واضحة من تسعينات القرن الماضي، أما **المبحث الثاني** : من هذا الفصل، فلقد تضمن دراسة العلاقة بين العولمة الاقتصادية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد. ولقد آثرت دراسة هذا الموضوع

لارتباط الصناعة المصرفية بالعولمة الاقتصادية التي يتمحور صداها في الشركات متعددة الجنسيات والتي تشارك حالياً بوضع هام في تعضيد فكرة المصارف الشاملة، وكذا الجناح الثاني لها وهو اتفاقية تحرير الخدمات والمنبثق عنها اتفاقية تحرير الخدمات في مجال الخدمات المالية والمصرفية. وذلك كله لعرض معرفة البيئة الاقتصادية التي تعيش فيها الصناعة المصرفية الآن.

أما الفصل الرابع، فلقد تناول أزمة الصناعة المصرفية في ظل العولمة الاقتصادية، وذلك من خلال مبحثين، أولهما تضمن "أسباب التغيير في الصناعة المصرفية" والتي تمثلت في أربع أسباب وهي الضغوط التنافسية المتزايدة في العمل المصرفي، القواعد والقيود التنظيمية الخاصة بأعمال المصارف، والابتكارات المالية (المنتجات المصرفية – الأساليب)، وأخيراً التكنولوجيا وثورة الاتصال والمعلومات، أما ثانيهما، فهو يتضمن قضايا الصناعة المصرفية التي أحدثتها العولمة الاقتصادية، مثل : النزعة نحو التدويل، الشمولية... إلخ.

أما الفصل الخامس، فلقد تضمن مردود العولمة الاقتصادية على الصناعة المصرفية من خلال مبحثين، أولهما تناول الاندماج وخصخصة المصارف العولمة الاقتصادية، وثانيهما، تناول "التنمية البشرية والتكنولوجية داخل المصارف في ظل العولمة الاقتصادية"، من خلال بيان مفهوم التنمية البشرية وأهميتها في الحقل المصرفي، ثم بيان مفهوم التنمية التكنولوجية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسب الآلي، وأخيراً اقتراحات وتوصيات تستهدف مساندة الصناعة المصرفية في الدول النامية أمام تحديات العولمة الاقتصادية في مجال تجارة الخدمات المالية والمصرفية، من خلال ثلاثة محاور.

وفيما يتعلق **بالفصل السادس**، فقد اشتمل على دراسة "الصيرفة الإسلامية في ظل العولمة الاقتصادية" وذلك في مبحثين، **أولهما**، تناول "الوضع الحالي للصيرفة الإسلامية" من خلال مقدمة، ثم بيان موقع المصارف الإسلامية على الخريطة المصرفية العالمية.

وتناول **ثانيهما** : التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في ظل العولمة الاقتصادية، وذلك بإيضاح التحديات المحلية أو الداخلية، ثم التحديات الخارجية.

وفي **الفصل السابع**، تم تناول "قضايا مصرفية معاصرة"، تؤدي دورا هاما على ساحة المسرح المصرفي حاليا. **القضية الأولى** تناولها **المبحث الأول** من هذا الفصل ألا وهي قضية إعادة هيكلة المصارف.

أما بالنسبة **للقضية الثانية** والتي تضمنها **المبحث الثاني** فهي : قضية "منظومة الجودة الشاملة في الصناعة المصرفية".

أما **القضية الثالثة** والتي تناولها **المبحث الثالث** فهي قضية المصارف الأجنبية في الدول النامية.

واستخلاصا لما ورد بهذه الدراسة، فهذه محاولة جديدة(*)، وفي الوقت ذاته متواضعة، إذ أنه تم فيها بيان مراحل الصناعة المصرفية ابتداءاً من العمل المصرفي في فترة ما قبل الميلاد حتى العصر الحديث، وبيان أنواع المصارف المختلفة (المصارف التجارية – المصارف المركزية – المصارف المتخصصة – المصارف الإسلامية) وأعقب ذلك المصارف الإلكترونية وتوأمها التجارة الإلكترونية، والبيئة التي تعمل فيها الصناعة المصرفية الحديثة والتي يطلق عليها، (النظام الاقتصادي العالمي الجديد)، ثم مناقشة أزمة الصناعة المصرفية في ظل العولمة الاقتصادية والمترتبة على توجهات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والمؤسس على العولمة الاقتصادية، وتلى ذلك بيان مردود أو نواتج العولمة

(*) لتجميع وإعداد أهم ما ورد عن الصناعة المصرفية والعولمة الاقتصادية بوجه خاص .

الاقتصادية على الصناعة المصرفية (الاندماج – الخصخصة – التنمية البشرية – التنمية التكنولوجية).

وكان لابد من إظهار هيكل الصيرفة الإسلامية في ظل العولمة الاقتصادية، باعتبارها رافدا هاما من روافد العمل المصرفي في الاقتصاد العالمي في الفترة الراهنة، وسوف يتأثر بالعولمة الاقتصادية. وفي نهاية الدراسة تم استعراض أهم القضايا التي تشغل بال الاقتصاديين والمصرفيين على مستوى العالم خاصة في دول العالم النامي، مثل قضية إعادة هيكلة المصارف، وقضية الجودة الشاملة في المصارف فى ظل العولمة الاقتصادية. وأخيرا قضية المصارف الأجنبية في الدول النامية.

ولقد استهدفت طوال هذه الدراسة لهذا الموضوع أن يوفقني الله سبحانه وتعالى إلي بيان العلاقة بين الصناعة المصرفية وبين العولمة الاقتصادية، راجياً من الله عز وجل التوفيق والسداد.

دكتور

مصطفى طايل

دكتوراه في الاقتصاد

جامعة القاهرة

المحتويـــات

الموضـــوع	الصفحة

المحتويات

الجداول والأشكال التوضيحية

الموضـــوع | الصفحة

أولاً : الجداول :

ثانياً : الأشكال التوضيحية :

الفصل الأول

تطور طبيعة العمل المصرفي



الفصل الأول

تطور طبيعة العمل المصرفي

تتناول الدراسة في هذا الفصل إلقاء الضوء على تطور طبيعة العمل المصرفي، وذلك بغرض إيضاح التطورات التي أوجدت كل نوع من البنوك (التجارية – المتخصصة – الإسلامية – الإلكترونية) حتى يلم القارئ والمتخصص بالظروف التاريخية التي أحاطت بالعمل المصرفي كلياً، وكذا بيان دورها في الجياة الاقتصادية من خلال إظهار أنشطتها التي تؤديها للأفراد والجماعات والاقتصاد القومي بصفة عامة.

المبحث الأول

بدايات العمل المصرفي

مقدمـــة :

عرف العالم القديم مؤسسات الإيداع، كما تعامل بالائتمان منذ أوائل العصور، ومع ذلك فلم تتفق لعملية الصرافة مقومات الوجود الفعلي في صورة خدمة مستقلة بذاتها حتى أقدمت الدولة على سك النقود، إذ أن القرائن تشير إلى أن الحاجة لهذا النوع من الأعمال قد تطورت تبعا لاستعمال النقود وسيطا في المبادلات، وذلك مع بدء الزراعة المنظمة والصناعة والتجارة، فلقد عرف السومريون - الذين كانت دولتهم بجنوب الرافدين- الأعمال المصرفية قبل الميلاد بعدة قرون، وهذا ما أوضحته الدراسات الحديثة من خلال الكتابات الأثرية المدونة على أطلال معابد السومريين.

ولما كان الإغريق هم أول من قام بعملية سك النقود في منطقة البحر المتوسط، فالفضل يرجع إليهم في النهوض بالفن المصرفي، وفي انتشاره في دول البحر المتوسط.

وقد نقل البطالمة نظام البنوك أو المصارف العامة إلى مصر، باعتبارها إحدى المناطق التابعة للدولة الإغريقية، ولم تلبث مصر أن احتلت هذه المصارف فيها مكاناً هاماً في الاقتصاد المصري تحت حكم البطالمة.

وقد تتلمذ الرومان على يد الإغريق في الفن المصرفي، وانتشر العمل وفق الأصول المصرفية الإغريقية في معظم أرجاء العالم القديم، نظراً لاتساع دائرة النفوذ الروماني في أفريقيا وآسيا وأوروبا، وكان أن بلغت مصر أقصى مراحل تطوره في العالم القديم خلال القرنين الأول والثاني بعد الميلاد.

ولقد استمر التنظيم المصرفي الروماني قائما في الإمبراطورية الرومانية، حتى قضى اضطراب الأمن وانقطاع سبل المواصلات في العصور المتأخرة على ما تركته المدنيات القديمة من نظم مصرفية وائتمانية، قبيل نهاية القرن الخامس الميلادي.

هذا وقد كان عند الرومانيين الأقدمين نوعان من الفن المصرفي :

النوع الأول: كان وظيفته استلام الأمانات بربح وبغير ربح، وكانوا بذلك وسطاء المشترين في المبيعات العامة وبالجملة، إذ كانت وظيفتهم الاتجار باسم مودعيهم في النقود، وإرباح ذلك المودع بكل الأوجه الممكنة.

النوع الثاني: كان تكليفا من قبل الحكومة بإقراض الأهالي نقودا بضمانات قوية، وقد تأسس هذا الصنف الأخير (352ق/م)، وقد أجهد أصحاب الأموال كواهل الأهالي بالديون وتشددوا في إرهاقهم فاضطرت الحكومة لتعضيد المساكين من هؤلاء الأهالي.

تاريخ نشأة المصارف المنظمة :

بعد تداعي الإمبراطورية الرومانية الغربية ونشوء النظام الإقطاعي في أوروبا، كثرت الإمارات والدويلات في مختلف البلاد، وأصبح لكل إمارة عملة خاصة بها، وقد أدى ذلك إلى أن يصبح الصيرفي رجلا يقوم بتجارة مختلف العملات، ودون أن يضم إليها أي نوع من أنواع التجارة، وعدم القيام بأي عمل مصرفي آخر من قرض أو فتح اعتماد أو نحو ذلك، ومع هذا فإنهم كانوا يربحون الأموال الطائلة، لأن الأغنياء الذين يخشون على أموالهم من السرقة أو الضياع أخذوا يودعونها لدى محترفي الصياغة (أصحاب محلات الذهب) مقابل أجر يتقاضونه على ذلك، وإذا سافر أحدهم إلى مكان بعيد

أعطاه الصائغ أمرا، إلى أحد أقربائه أو زملائه هناك ليقوم بتسليمه ذلك المبلغ إذا احتاج إليه.

واستمر هذا العمل المصرفي يتطور حتى انتهى الأمر إلى أن قام تجار الذهب وصيارفة النقود بإعطاء كل من أودع عندهم سندا يثبتون فيه قيمة وديعته من الذهب، وقد أخذ المودعون بعد ذلك يتعاملون فيما بينهم بهذه السندات، نظرا لأن تداولها أيسر وأخف من تداول الذهب، وقد دفعت الثروات الكبيرة التي تكدست في مقر المنظمات الكنائسية إلى التفكير في العمل على استغلالها عن طريق الإقراض، وبذلك نشأت فكرة الإقراض مقابل فائدة، غير أن تعاليم الكنيسة في القرون الوسطى، كانت تحارب الإقراض بفائدة، وتدعو أصحاب الثروات إلى استغلالها عن طريق المشروعات الإنتاجية، أما الفائدة فأمر محرم لا تقره.

ولقد اشتقت كلمة بنك المستخدمة حاليا من كلمة (بانكو) باللغة الإيطالية والتي تعني المنضدة أو الطاولة، حيث كان الصيارفة في القرون الوسطى يجلسون في الموانئ والأمكنة العامة للمتاجرة بالنقود (الصرف)، وأمامهم مكاتب خشبية يطلق عليه اسم (بانكو) يضعون عليها النقود، ويمارسون عليها بيع وشراء العملات المختلفة.

وإذا تتبعنا نشأة المصارف المنظمة في العالم، والتي تحمل اسم (بنك)، يلاحظ أن أول مصرف أسس في مدينة البندقية في عام 1157م، ثم تلاه بنك في مدينة جنوة الإيطالية في عام 1170م أي قبل عصر النهضة بثلاثة قرون، وبعد ذلك أنشئ بنك الودائع في مدينة برشلونة بأسبانيا في عام 1401م.

ويمثل الربع الأخير من القرن السادس عشر الميلادي البداية الفعلية والصحيحة لنشأة المصارف الحديثة، حيث أنشئ في مدينة البندقية المصرف المسمى بـ Banca Della Pizzadi Riaalro، ثم تلاه بنك أمستردام الهولندي في عام 1609م، ويعتبر البنك الأخير هو النموذج الأول لكل ما تلاه من بنوك في أوروبا، مثل بنك إنجلترا في عام 1694م، وبنك فرنسا في عام 1800م.

ومع وجود عصر الثورة الصناعية التي شهدها العالم في بداية القرن التاسع عشر بلغت المصارف الحديثة المرحلة التي نشاهدها عليها الآن، ذلك أنه منذ ظهور الثورة الصناعية في دول أوروبا الغربية، احتاج أصحاب المصانع إلى توسيع مصانعهم، وإنشاء صناعات حديثة، وتبع ذلك ازدياد واتساع نطاق التبادل التجاري، وهنا ظهرت الحاجة إلى تمويل المصارف لهذه الأعمال والأنشطة المرتبطة بهذه الثورة، ومن ثم زاد نشاط هذه المصارف، وساعدها في ذلك صدور القوانين الوضعية التي تبنتها الثورة الفرنسية – والتي تبيح التعامل بالربا في المعاملات التجارية بصفة خاصة، في الوقت الذي ضعف فيه دور الكنيسة، ومن ثم القضاء تماما على تعاليمها التي تحرم التعامل بالربا.

أما عن تاريخ دخول المصارف المنظمة إلى العالم العربي والإسلامي، فيرجع ذلك إلى عام 1898م، عندما أنشئ البنك الأهلي المصري في مصر برأس مال قدره 500.000 جنيه إسترليني.

ولقد تطورت وظائف المصارف منذ القرون الوسطى إلى العصر الحديث، من وظيفة نقدية إلى وظيفة استثمار الصيارفة للأموال المودعة طرفهم من العملاء، وأخيراً وظيفة خلق النقود، وفيما يلي توضيح لهذه الوظائف :

وظائف النقود :

أولاً : الوظيفة النقدية:

لقد قام الصيارفة بتلقي الخليط غير المتجانس من المسكوكات من عملائهم والذين كان أغلبهم من التجار، بقصد فرزه ووزنه وقيد قيمته المعدنية في دفاترهم لحساب من أودع أمواله لديهم من التجار، مع الاستعداد لرد هذه القيمة للمودع أو لأمره عند الطلب، ولقد استخدم الصيارفة في احتساب القيمة المعدنية لهذا الخليط من المسكوكات، الوزن الرسمي لوحدة النقد المحلية أو القيام بوضع وزن اعتباري مجرد، يراد به في النهاية عند استعماله تسهيل الحساب.

ومن هذا العمل يتبين أن عمليات الإيداع هذه، قد أضحى لها أهمية كبرى في تلك الأوقات، خاصة في منطقة البحر المتوسط، إبان فترة العصور الوسطى، حيث تمكن التجار من استعمال هذه الوحدات النقدية المنضبطة الوزن كأداة للوفاء بالالتزامات وتقاضي الديون وذلك عن طريق التعامل بأوامر الصرف (أو الدفع أو الشيكات)، بما جعلهم يحققون لأنفسهم ما تتطلبه حاجات التداول النقدي من التماثل والملائمة والأمان.

ثانياً : استثمار الصيارفة لودائعهم :

في مبدأ الأمر اقتصر الصيارفة على استعمال أموالهم الخاصة أو الأموال التي يعهد بها أصحابها إليهم بقصد الاستثمار في شتى ميادين

التجارة والأعمال الاقتصادية، إلا أنه مع تدرج العمل المصرفي بعد فترة من الزمان، فلقد اكتشف هؤلاء الصيارفة أنه بإمكانهم استثمار الجزء الأكبر من الودائع الجارية والمكدسة في خزائنهم، من خلال عمليات التسليف والإقراض للغير دون أن يتعرض مركزهم المالي للخطر أو الاهتزاز أمام المودعين، ولقد جاء ذلك نتيجة لحقيقة اكتشفوها، ومؤداها أن الصيارفة قد تبين لهم ألا ضرورة للاحتفاظ بكامل قيمة الودائع المودعة طرفهم في صورتها المعدنية لمواجهة ما قد يرد إليهم من أوامر الدفع، والسبب وراء هذا ذو شقين : الشق الأول: لا يطالب باسترداد هذه الودائع سوى عدد محدود من المودعين، والشق الثاني: يقوم آخرون بإيداع أموالهم لدى الصيارفة ليتولوا حفظها في خزائنهم تحت الطلب، ومن هذا المنطلق قام هؤلاء الصيارفة باستثمار جزء هام مما أودع لديهم من الأموال في منح القروض والتسليفات.

ولقد شجع الصيارفة في القيام بهذا العمل تواجد عاملين كانا لهما الأثر في زيادة الاستثمارات وهما : أولاً: ارتفاع سعر الفائدة، وثانياً: تهافت الأفراد على طلب رؤوس الأموال، مما أدى في النهاية إلى زيادة موارد الائتمان.

ثالثاً : خلق النقود :

وبعد أن تحقق ما سبق للمصارف(*) التي قامت عندما توسعت حركة الإقراض والتسليف وزاد النشاط التجاري والصناعي في أوروبا الغربية، وبصفة خاصة الدول الاستعمارية (أسبانيا-إنجلترا- فرنسا- هولندا)، وتواضع الأفراد على قبول التزامات المصارف بديلا عن النقود في الوفاء بالديون،

(*) تطورت الصيرفة خلال القرون الوسطى إلى مصارف (بنوك) لتلقي الودائع من المودعين وتشغيل هذه الودائع للراغبين في الاستثمار التجاري والصناعي مع بداية العصر الحديث (بداية الرأسمالية التجارية وما تلاها من الرأسمالية الصناعية).

سواء أكان ذلك في شكل إيصالات الإيداع أم في شكل أوامر الصرف (الدفع) التي كان يحررها المودعون لدائنيهم على المصارف، ومن ثم فطنت هذه المصارف إلى إمكانية إحلال تعهداتها بالدفع محل النقود فيما تمد بها عملاءها من قروض، بما يترتب على ذلك زيادة قدرتها الإقراضية أو التسليفية، ومن ثم تحقيق الأرباح.

وكان هذا العمل سهلا على المصارف، خاصة أن ديون المصارف أصبحت تتمتع بالقبول العام كأداة للوفاء بالالتزامات وتقاضي الديون، مما مكن هذه المصارف من إقناع عملائها بملاءمة اقتضاء مبالغ القروض في صورة ودائع جارية قابلة للسحب في الحال، أو في صورة سندات تتعهد المصارف بمقتضاها بالدفع لدى الطلب في صورة نقدية (أوراق بنكنوت).

ومن خلال ما سبق، فلقد أصبح في استطاعة ومقدور المصارف أن تخلق هذه الودائع، وأن تمحوها من حساباتها بما تزاوله من عمليات التسليف والإقراض أو الاستثمار، وإذ تقوم هذه الودائع مقام النقود في تسوية الديون بين الأفراد، فقد تهيأ لمصارف أو بنوك الودائع أن تزاول سلطانا خطيرا على عرض وسائط الدفع في النظام الاقتصادي.

المبحث الثاني

المصارف التجارية والمركزية

مقدمـة:

تعد مصارف أو بنوك الودائع هي أول نوع من المصارف في العالم، كما سبق الإيضاح، ولقد أطلق على هذا النوع من المصارف تسمية المصارف أو البنوك التجارية، وذلك لأنها قامت بتسليف وإقراض الودائع المتاحة لديها للراغبين في الاستثمار وتمويل مشروعاتهم، والحصول من وراء ذلك على الأرباح، إذ أنها كانت تقرض هذه الودائع مقابل نسبة مئوية من الأموال تسمى الفائدة (المحصلة) في الوقت الذي كانت تعطي فيه للمودعين (أصحاب الودائع) نسبة مئوية (فائدة مدفوعة) أقل من التي تتحصل عليها من المستثمرين (المقترضين) والفرق بينهما يسمى الأرباح التي تتحصل عليها المصارف.

وتدلنا الدراسات على أن بعضا من هذه المصارف التجارية (بنوك الودائع) قد مارست في بعض الأوقات سلطة إصدار البنكنوت بموجب تفويض من السلطات الحاكمة، مما يعني أنها قد قامت بأعمال البنوك المركزية، والتي عرفت فيما بعد، بأنها المصارف الخاصة بالدولة (بنك الدولة) أو بنك البنوك لما لها من سلطات الرقابة والتوجيه والإشراف والتخطيط للجهاز المصرفي عامة.

ونتيجة للتغيرات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية وتشعب مجالات الاستثمار وتنوعها، وتدخل الدولة في بعض المجالات الاقتصادية هادفة من

وراء ذلك حماية الأغلبية نشأت أنواع متعددة من المصارف، سميت بالمصارف المتخصصة، إذ أنها تخصصت في مجال بعينه من مجالات الاستثمار مثل المصارف الزراعية والمصارف الصناعية والمصارف العقارية ومصارف الاستثمار والأعمال وغيرها.

أولاً : المصارف (البنوك) التجارية *Commercial Banks* :

تعتبر المصارف التجارية أو مصارف الودائع الحديثة امتدادا طبيعيا للمؤسسات المالية القديمة، والتي كانت تقبل الأموال من الأفراد للمحافظة عليها نظير عمولة الإيداع، ثم أصبحت تتخذ شكل مؤسسات تقبل الودائع من الجمهور، وتقدم القروض لآخرين بحيث لا يؤثر ذلك على قدرتها في مواجهة مسحوبات أصحاب الودائع.

ويعرف المصرف التجاري (بنك الودائع) بأنه "المؤسسة التي ينحصر نشاطها في مبادلة تعهداتها بالدفع لدى الطلب والتي تتمتع بالقبول العام – بديون الآخرين سواء أكانوا أفرادا أم مؤسسات أم حكومات".

وهناك تعريف آخر للمصارف التجارية وهو أنها "المؤسسات التي تتعامل في الديون أو الائتمان، إذ أن مصرف الودائع يحصل على ديون غيره، ويعطي مقابلها وعودا بالدفع تحت الطلب أو بعد أجل قصير".

ولمزيد من التوضيح لطبيعة عمل المصارف التجارية، يتبين أنها هي المصارف التي تتعامل بالائتمان، وتسمى بمصارف الودائع، وأن ما يميزها عن غيرها هو قبولها الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية Demand Deposits، وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود Money Creation، إن مجرد قبول الودائع أمر تشترك فيه أنواع مختلفة من المصارف، إذ أن

المصرف المركزي (مؤسسة النقد) يقبل من المصارف التجارية، بل يشترط عليها أن تودع لديه جزءا محدداً من أموالها في شكل احتياطي نقدي، كما أن بعض المصارف المتخصصة تقبل أنواعاً مختلفة من الودائع لأجل أو خاضعة لإشعار، ولكن ما يميز المصارف التجارية هو قبولها للحسابات الجارية Current Accounts مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال إلى أصحابها عند الطلب وفي أي وقت، بينما لا تتعامل المصارف الأخرى بهذا النوع من الحسابات في العادة، إذ يقتصر تعاملها على الودائع لأجل Time Deposits، حيث لا يمكن لصاحب الوديعة أن يسحب أمواله أو وديعته إلا بعد مضي فترة زمنية متفق عليها، وبعد إشعار مسبق.

أما خلق النقود فهو النتيجة الهامة لتعامل المصارف التجارية بالائتمان، الذي يميز هذا النوع من المصارف عن غيرها، والتعامل بالائتمان يعني إعادة إقراض جزء من ودائعها ضمن شروط معينة.

وظائف المصارف التجارية :

فيما يتعلق بوظائف المصارف التجارية، فهي تنقسم إلى نوعين من الوظائف :

1- وظائف كلاسيكية قديمة ويمكن حصرها فيما يلي :

- قبول الودائع على اختلاف أنواعها.
- تشغيل موارد المصرف على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة التوفيق بين سيولة المصرف وربحيتها وأمنها (العلاقة بين السيولة والربحية).

2- وظائف حديثة وتقوم على :

- التمويل (الاستثمار).
- إصدار خطابات الضمان.
- فتح الاعتمادات المستندية.
- بيع وشراء العملات وتحويلها للخارج.
- بيع الشيكات السياحية.
- تحصيل الأوراق التجارية.
- تأجير الخزائن الحديثة.
- المساهمة في خطط التنمية التجارية.
- المساهمة في مشروعات التنمية.
- سداد المدفوعات نيابة عن الغير.
- خدمة بطاقة الائتمان Credit Card.
- سداد فواتير الخدمات (هاتف - كهرباء - غاز - وغيرها).
- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين.
- دفع المبالغ من أصل الاعتمادات الخاصة.

وبالإضافة إلى الوظائف السابقة، فإن المصارف التجارية في عالم اليوم تقوم ببعض الوظائف مثل أعمال السمسرة وتقديم الاستشارات (دراسات الجدوى) وأعمال أمناء الاستثمار.

وأخيرا يمكن القول بصفة عامة أنه يصعب وضع تعريف جامع مانع لكلمة (مصرف تجاري) فليس كل مصرف يحمل هذا الاسم يعني أنه يقوم بنفس الأعمال والأنشطة التي يقوم بها مصرف تجاري آخر، إذ أنه قد نطلق هذه الكلمة على مصرف صغير يتخصص في تقديم الائتمان للمشروعات

التجارية كما هو الحال في البنوك السويسرية الصغيرة، كما نطلقها على المصارف التجارية الكبرى ذات النظام الشامل لجميع الخدمات المصرفية التقليدية (الكلاسيكية) والحديثة معا.

ثانياً : المصارف المركزية *Central Banks* :

نشأة المصارف المركزية :

لقد ارتبطت نشأة المصارف المركزية بتاريخ مصرف إنجلترا الذي ينظر إليه على أنه هو الذي أرسى الأصول والقواعد التي تنبني عليها المصارف المركزية في عالمنا المعاصر، والمعروف أن مصرف إنجلترا تأسس في عام 1694م بواسطة مجموعة من كبار تجار لندن لإقراض الملك وليام الثالث بمبلغ 1.200.000 جنيه إسترليني بفائدة قدرها ٨ % سنوياً لمواجهة نشاطه الحربي في أوروبا ضد ملك فرنسا لويس الرابع عشر، وفي مقابل هذا العمل من قبل تجار لندن، أعطى الملك وليام الثالث لهذا المصرف حق امتياز حفظ حسابات الحكومة لديه، وكان ذلك بداية الطرق لقيام هذا المصرف بوظائف هامة يختص به وحده دون سائر المصارف التجارية، كما كان أول الطريق لقيام رابطة وثيقة بينه وبين الحكومة البريطانية.

ونجح مصرف إنجلترا في قيامه بأعمال المقرض الأخير للمصارف التجارية، وفي الاحتفاظ لديه بحسابات للمصارف التجارية، وفي قيامه بأعمال الإصدار النقدي، ومن هنا دعم وضعه في الجهاز المصرفي داخل بريطانيا، ليصبح تجربة ناجحة أمام الدول الأخرى التي حاولت أن تحذو حذوها، فتأسس مصرف فرنسا عام 1800م، ومصرف هولندا عام 1814م، ومصرف النمسا الوطني عام 1817، ومصرف الدنمرك الوطني عام 1818م،

ومصرف بلجيكا عام 1850، وتأسس المصرف المركزي في الولايات المتحدة الأمريكية عام1917، ويتكون من اثني عشر مصرف يسمى كل منها (مصرف الاحتياطي) وهي موزعة توزيعا محكما على أنحاء الولايات المتحدة ويضمها جميعا ما يعرف باسم "النظام الاحتياطي الفيدرالي" Federal Reserve System ويديره مجلس المحافظين الذي يضم في عضويته 12 عضو هم محافظو مصارف الاحتياطي الأثنى عشر.

وفي مصر أنشئ البنك الأهلي المصري عام 1898م، ومنح حق الإصدار النقدي، وحفظ حسابات الحكومة، وذلك إلي جانب قيامه بالأعمال التجارية العادية، وكان صدور أوراق النقد لأول مرة في مصر في عام 1899م، ومع صدور قانون تمصير المصارف في مصر في عام 1957 تأكد إشراف الحكومة على البنك الأهلي المصري، مع إعطائه سلطات أوسع في تنظيم الائتمان، والإشراف على بقية المصارف والتفتيش عليها.

وفي عام 1960 صدر القانون رقم 250 لسنة 1960 بتقسيم البنك الأهلي المصري، إلي بنكين أولهما البنك المركزي المصري وله اختصاصات وسلطات المصارف المركزية، وثانيهما البنك الأهلي المصري، ويمارس جميع أعمال المصارف التجارية (العمليات المصرفية العادية).

ويعد المصرف المركزي في أية دولة بمثابة الهيئة أو الجهة المنوط بها إصدار أوراق البنكنوت، والضامن الأساسي بوسائل متعددة لسلامة الجهاز المصرفي عامة. ومن هذا المنطلق يوكل إلى هذا المصرف مسئولية الإشراف على السياسة الائتمانية والنقدية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من آثار هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي، أي أنه بمفهوم آخر، يمثل المصرف المركزي الأداة الفاعلة للسيطرة على المناحي

الاقتصادية في الدولة من خلال الرقابة على عرض النقود (وسائل الدفع) وتنظيم الأوضاع الائتمانية فيها. هذا وتتمثل أهداف المصرف المركزي فيما يلي :

-العمل على تحقيق الاستقرار في الأسعار وسلامة النظام المصرفي عامة.

-وضع وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية.

-وضع أهداف السياسة النقدية بالاتفاق مع الحكومة.

ونتيجة لتقارب طبيعة الدور الذي تؤديه المصارف المركزية في مختلف النظم النقدية والمصرفية، يلاحظ وجود قدر من التماثل بين الوظائف التي تؤديها، والمسئوليات الكبرى التي تقوم بها في معظم أنحاء العالم.

وبذلك تبلورت مجموعة واضحة المعالم والقواعد والأسس المتعلقة بوظائف هذه المصارف ومسئولياتها، والتي كونت فيما بعد فرعا مستقلا من فروع الفن المصرفي – ذلك هو الفن المصرفي المركزي.

بادئ ذي بدء، لقد خضع المصرف المركزي في تحديد وظائفه ومسئولياته، وسلطاته لتطور تدريجي امتد قرابة ثلاثة قرون أو يزيد من الزمان، كما أن اصطلاح (المصرف المركزي) ذاته يرجع إلى عهد قريب، إذ لم يعرف إلا في أوائل القرن العشرين، وقد سبقت الإشارة إلى انفراد بعض المصارف بإصدار البنكنوت واعتبارها الصيرفي الوحيد للحكومة(*).

وما لبثت هذه المصارف أن تفرع عن إسناد دور الإصدار لها، القيام ببقية أعباء المصارف المركزية المعروفة في عالم اليوم.

(*) قام بهذا الدور البنك الأهلي المصري حتى عام 1961 .

وظائف المصارف المركزية :

وفيما يلي أهم الوظائف والاختصاصات التي تقوم بها المصارف المركزية في النظم الاقتصادية المختلفة عامة، وذلك على النحو التالي :

1. القيام بوظيفة إصدار أوراق البنكنوت وتحديد فئاتها ومواصفاتها.
2. القيام بوظيفة مصرف الحكومة أو بنك الدولة، وكذا اعتباره مستشارها المالي، من خلال احتفاظ الدولة بحساباتها طرف المصرف المركزي، وبالتالي تنظيم مدفوعاتها، وقبول إيراداتها في خزينته، وتقديم القروض للجهاز الحكومي، وإصدار القروض العامة (الدين العام) وتولي عملية استهلاكها، فضلا عن الرقابة على عمليات الصرف الأجنبي.
3. القيام بوظيفة المقرض الأخير للنظام الائتماني، من خلال مساندة السوق الائتمانية عند الضرورة، عن طريق وضع الأرصدة النقدية المتوفرة لديه من الاحتياطيات النقدية وغيرها، تحت طلب المصارف المسجلة لديه.
4. القيام بدور مصرف المصارف (بنك البنوك) من خلال وظيفته كمقرض أخير، بالإضافة إلى احتفاظ المصارف المسجلة لديه والتي تتعامل في قبول الودائع، باحتياطيات نقدية، وكذا القيام بالإشراف على عمليات المقاصة بين المصارف من خلال غرفة المقاصة (Clearing House) التابعة له.
5. القيام بالرقابة على الائتمان المصرفي، نتيجة لتزايد أهمية دور خلق النقود أي خلق الائتمان، وما يترتب على ذلك من زيادة عمليات الإقراض والاستثمار، ومن ثم إحداث تقلبات مقابلة في عرض وسائط الدفع (وسائل الدفع) في النظم الاقتصادية الحديثة.

6. ويرتبط بالوظيفة السابقة قيام المصرف المركزي بتحديد أسعار الخصم وأسعار الفائدة المدينة والدائنة على العمليات المصرفية (الخصم والإيداع والإقراض) وفقاً للسياسة النقدية والائتمانية للنظام الاقتصادي.
7. القيام بوضع الإطار العام لتعريفة الخدمات المصرفية والحدود الدنيا والقصوى لها، وتتعامل بموجبها المصارف المسجلة طرف المصرف المركزي عند أداء الخدمات المصرفية المتنوعة.
8. إدارة السيولة النقدية في الاقتصاد القومي، وله أن يصدر الأوراق المالية والدخول في عمليات السوق المفتوح.
9. إدارة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي.
10. الإشراف على نظام المدفوعات القومي.
11. حصر ومتابعة المديونية الخارجية على الدولة والهيئات الاقتصادية والخدمية، والقطاع العام والخاص.
12. التأثير في الائتمان المصرفي بما يكفل التجاوب مع احتياجات النشاط الاقتصادي، من خلال الرقابة على وحدات الجهاز المصرفي المسجلة لديه.

المبحث الثالث

المصارف المتخصصة والإسلامية

مقدمـــة :

يقصد بالمصارف المتخصصة (غير التجارية) بأنها المصارف التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي، وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها ومزاولة نشاطها، والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب الحر العمل الأساسي لأنشطتها.

وإذا ما نظرنا إلى الحياة الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات، يلاحظ أن هناك بعض الأنشطة الاقتصادية التي تحتاج إلى تمويل طويل الأجل، قد يمتد آجالها إلى ما يزيد عن عشر سنوات، ومثال ذلك عمليات استصلاح الأراضي وإقامة العقارات والمنشآت على اختلاف طبيعتها (زراعية، صناعية، عقارية، تصدير)، وهذه العمليات أو المجالات الاستثمارية لا تعتبر مناسبة للمصارف التجارية والتي تتعامل في القروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل، من منطلق أن مواردها تتمثل في ودائع الأفراد والتي يمكن أن تطلب خلال فترة قصيرة من الزمن.

وهذا فضلاً عن أن هناك بعض العمليات المتخصصة التي تحتاج لتمويلها خبرات خاصة ومعرفة بطبيعة العملية الإنتاجية من ناحية، وطبيعة الأسواق من ناحية أخرى، ومثال ذلك عمليات تمويل النشاط الزراعي (بناء الشون اللازمة لتخزين المحاصيل وأماكن مجهزة للتقاوي والأسمدة) وكذا عمليات تسويق المحاصيل مثل القطن والقمح والأرز.

ومع تحرير تجارة الخدمات وما ترتب عليها من حرية انتقال رؤوس الأموال وتحرير الخدمات المصرفية في العالم، بالإضافة إلى تطور دور مصارف التمويل التنموي (المصارف المتخصصة) في مختلف دول العالم في السنوات الأخيرة، لتمتد إلى التجزئة المصرفية والتمويل العقاري والزراعي أصبحت تقدم خدمات مصرفية مماثلة لما تقدمه المصارف التجارية وذلك لعدة أسباب :

1-تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحول الفكر الاقتصادي إلى المنافسة الحرة والعادلة بين المشروعات داخل الدولة، وبين الدول، ويتضمن ذلك تخفيض الدعم بكافة صوره، عملا على إنهائه سواء دعم طاقة أو دعم مشروعات أو دعم مزارعين أو دعم أسعار الفائدة.

2-تقلص دور مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية، حيث أصبحت لا توفر خطوط تمويل بأسعار فائدة مخفضة عن أسعار الفائدة السارية بالسوق.

3-احتدام المنافسة بين المصارف على تقديم خدمات مصرفية متنوعة بغرض تنويع محفظة القروض بها، من أجل تنويع المخاطر، وتقديم حزمة من الخدمات المصرفية المبتكرة والمتنوعة لجذب العملاء، ولزيادة معدلات الربحية، ومن ثم أصبح تقديم القروض لتمويل أي مشروع صناعي أو زراعي أو عقاري مرتبطا بتقديم مجموعة من خدمات التجزئة المصرفية.

4-حركات الاندماج والخصخصة وما تبع ذلك من استحواذ مصارف متخصصة على مصارف تجارية أو العكس (مثل أجريكول بنك) ومن ثم كانت النتيجة وجود كيان مصرفي يقوم بتقديم كافة الخدمات المصرفية.

5-في ظل مقررات لجنة بازل 1، 2، وتقارير مؤسسات التقييم الدولية، فإن جودة الأصول ومعدلات الربحية وتعظيم الإيرادات من محددات نجاح المصرف وقدرته على المنافسة، ومن هنا لجأت مصارف التنمية إلى تنويع أنشطتها.

6-التجزئة المصرفية، والتي فيها يقوم المصرف بتوفير حزمة من الخدمات المصرفية مثل قبول الودائع وإصدار بطاقات الائتمان والقروض الشخصية، وقروض التعليم وشراء المساكن، وصرف المعاشات وخدمات التأمين على الحياة، وإنشاء صناديق الاستثمار وإصدار الفواتير، وتقديم الخدمات المصرفية من خلال شبكة الإنترنت والتليفون المحمول SMS (أي ما يسمى في عالم اليوم مصارف بلا مباني).

وفيما يلي إشارة عن هذه البنوك المتخصصة :

أولاً : المصارف المتخصصة :

أ- مصارف التنمية الصناعية:

نشأة ووظائف مصارف التنمية الصناعية :

أنشئت مصارف التنمية المتخصصة لأغراض توفير التمويل متوسط وطويل الأجل للمشروعات التي تعمل في مجالات الإنتاج السلعي والعقاري، وترجع بداية نشأتها إلى عام 1822م، حيث أنشئ أول مصرف صناعي في بلجيكا، ولقد انتشرت مصارف التنمية في أوروبا في البداية لاقتصار دور المصارف التجارية على توفير التمويل قصير الأجل، ومن هنا ارتأت الحكومات مدى أهمية إنشاء هذه المصارف للاستفادة من ثمار الثورة الصناعية.

وبعد ما يزيد على قرن من الزمان، انتشرت هذه المصارف في الدول النامية، خاصة، بعد حصولها على الاستقلال لتحقيق التنمية بها، من خلال دعم حكومات هذه الدول مصارف التنمية، بالإضافة إلى صناديق التمويل وذلك في صور مختلفة أهمها منح قروض لها ميسرة سواء في (أسعار فائدة مدعمة – فترات سماح – معدات فنية... إلخ)، ومن ثم تنامى دور هذه المصارف في الدول النامية في ظل رعاية الحكومات.

ويهدف المصرف الصناعي (مصرف التنمية الصناعية) إلي الإسهام في تحقيق التنمية الصناعية، والقيام بالأعمال المصرفية الخاصة بها، أو إنجاز عملية التوسعات بها، أو الحصول على رأس المال العامل لها، وذلك بغرض المشاركة في تنمية اقتصاد الدولة وتنويع هيكلها الإنتاجي، وتنمية وتطوير مختلف الأنشطة الصناعية.

كذلك يقوم المصرف الصناعي بإعداد البيانات اللازمة الخاصة بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية، بما يمكن من تحديد مجالات عديدة للاستثمار الصناعي.

وتتمثل موارد المصارف الصناعية في رؤوس أموالها واحتياطياتها والقروض التي تحصل عليها من الدولة، ومن المصرف المركزي، ومن المصارف الأخرى، ومن حصيلة السندات طويلة الأجل التي تصدرها.

وساهمت هذه المصارف في إنشاء القاعدة الصناعية بالدول النامية، ومنها مصر، حيث أعيد إنشاء بنك التنمية الصناعية المصري، مع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي وسياسة الإصلاح الاقتصادي، بغرض توفير التمويل متوسط وطويل الأجل، والمعونة الفنية للقطاع الخاص الصناعي،

ليساهم في إنشاء العديد من مشروعاته، وأصبحت تؤدي دورا هاما في الاقتصاد القومي في ظل تحرير تجارة الخدمات، وما يترتب عليه من حرية انتقال رءوس الأموال، وتحرير الخدمات المصرفية في العالم، وامتداد أنشطتها لتشمل عمليات التجزئة المصرفية، بالإضافة إلي تدعيم أنشطة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية سواء من الناحية التمويلية أم الفنية وتقديم دراسات الجدوى لها.

ب- مصارف التنمية الزراعية *Agricultural Banks* :

وظائف مصارف التنمية الزراعية :

تقوم المصارف الزراعية بالعمليات المصرفية اللازمة لتنمية القطاع الزراعي من خلال عمليات التمويل التي يتطلبها هذا القطاع لتوفير مستلزمات الإنتاج بالاستيراد أو الإنتاج المحلي (التقاوي- الشتلات- الأسمدة - المبيدات للآفات)، ووضع سياسة توزيعها بالنقد أو بالأجل، هذا إلى إقراض المزارعين والمنشآت الزراعية التي تعمل في مجالات التنمية الزراعية (استصلاح واستزراع الأراضي)، وكذا المساهمة في إنشاء أو تأسيس شركات زراعية لأغراض الاستصلاح والاستزراع، وكذا قبول الودائع والمدفوعات من المتعاملين (أفراد- جمعيات زراعية- منشآت زراعية)، بالإضافة إلى تمويل عمليات التسويق الزراعي لبعض المحاصيل مثل القطن والأرز، وكذا عمليات التصدير للخارج.

كما تتولى هذه المصارف (مصارف التنمية الزراعية) توفير الائتمان اللازم لتدبير احتياجات النشاط الزراعي من مستلزمات إنتاج (أسمدة – تقاوي – آلات – معدات زراعية... إلخ) أو نقل أساليب التكنولوجيا الحديثة،

والمناسبة لتحديث الزراعة وتعظيم الإنتاج الزراعي، وتتعرض استثمارات هذه المصارف لمخاطر لا تتعرض لها استثمارات المصارف الأخرى، ويرجع هذا إلي أن الإنتاج الزراعي يحكمه قانون تناقص الغلة وعدم زيادة مساحة الأرض الزراعية في الأجل القصير، وهذا على عكس الإنتاج الصناعي الذي يحكمه قانون تزايد الغلة.

وفي عالم اليوم، فإن تيار التجزئة المصرفية قد دخلت إليه معظم المصارف الزراعية في كل أنحاء العالم، مثلها في ذلك مثل المصارف الصناعية.

ج- المصارف العقارية :

وظائف المصارف العقارية :

لا تختلف المصارف العقارية من حيث وظائفها عن المصارف الصناعية أو المصارف الزراعية، غير أن نشاطها ينصب أساسا على عمليات البناء والإنشاءات المعمارية وتقسيم الأراضي، ولئن كان النشاط الزراعي والنشاط الصناعي يحتاجان - إلى حد ما - إلى التمويل قصير ومتوسط الأجل إلى جانب التمويل طويل الأجل فإننا نلاحظ أن أصول المصارف العقارية يتكون معظمها من قروض طويلة الأجل تستحق الدفع بعد فترات طويلة قد تمتد إلى 30 عاما.

هذا وتقوم المصارف العقارية بمجموعة من الوظائف ذات الأهمية القصوى في العصر الحديث، وتزداد أهميتها مع التقدم العمراني والحضاري، إذ أن المصارف العقارية تقوم بتمويل عمليات بناء المساكن، وتمويل التوسع العمراني، كما تشارك المصارف الزراعية في تمويل عمليات استصلاح الأراضي البور، واستزراع أراض جديدة قابلة للزراعة.

وتعتمد المصارف العقارية في تمويل عملياتها على مصادرها الخاصة، من رأس مال واحتياطيات، وما تصدره من سندات طويلة الأجل، وما يمكن أن تحصل عليه من قروض من المصرف المركزي أو الحكومة.

ثانياً : المصارف الإسلامية *Islamic Banks* :

مقدمة :-

كان أول ظهور لنظام المصارف الإسلامية يتمثل في "بيت مال المسلمين"، حيث كان يتولى رعاية شئون المسلمين ويعني باحتياجاتهم أفرادا كانوا أم جماعات، من منطلق قيام بيت مال المسلمين بمتطلبات التمويل اللازم للمجتمع.

ولقد جاء في تاريخ الطبري أن هند بنت عتبة قامت إلى عمر بن الخطاب –ﷺ– فاستقرضته من بيت مال المسلمين أربعة آلاف درهم، تتجر فيها وتضمنها، فأقرضها، فخرجت إلى بلاد كلب، فاشترت وباعت، فلما أتت إلى المدينة شكت الوضيعة (أي الخسارة) فقال لها عمر (لو كان مالي لتركته، ولكنه مال المسلمين).

أما في العصر الحديث وبعد أن تغيرت ظروف الحياة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن ظهور النقود الورقية وأصبح لها دورها في حياة الفرد والمجتمع، تطلب الأمر الحاجة إلى وجود مؤسسات مالية تلبي أو تفي بمتطلبات المجتمع في ناحيتي التمويل والإنتاج، وقد شجعها في ذلك ارتفاع سعر الفائدة، وزيادة الطلب على الأموال اللازمة للتطور التجاري والصناعي.

وفي بداية الأمر انفرد اليهود بهذه المؤسسات، ثم انضم إليهم أبناء أوروبا في القرون الوسطى بصفة خاصة وأخيرا تبعهم في هذا الأمر بعض المسلمين – وذلك إبان فترة التكالب الاستعماري على الأمة الإسلامية في العصر الحديث، فأدخلوا المؤسسات الربوية (التجارية) إلى المجتمعات الإسلامية، وكان ذلك في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي وما يوافق مطلع القرن الرابع عشر الهجري، وقد قام البعض من أبناء المسلمين بإضفاء صفة الشرعية على هذه المصارف لدرجة أن أفتى البعض بجواز أخذ فوائدها، بدعوى أنها ليست من ربا الجاهلية (النسيء) الذي نزل به "القرآن الكريم"، وأنه يجوز أخذها للحاجة والضرورة.

نشأة المصارف الإسلامية في العصر الحديث:

ظهرت المصارف الإسلامية – كظاهرة اقتصادية جديدة – ميزت الثلث الأخير من القرن العشرين، حيث مثلت رد فعل حضاري، وحاجة اقتصادية للأمة الإسلامية. وذلك عندما أدرك الغيورون من أبناء الأمة الإسلامية خطورة المؤسسات المالية الربوية، بدأت الأصوات تنادي بتحويل هذه المؤسسات المالية التجارية إلى مؤسسات مالية إسلامية. وهكذا تبلورت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية، من منطلق عقيدة الأمة وثقافتها، بدل الركون إلي المصارف والمؤسسات المالية الغربية، أو تلك التي تتبنى النظام المصرفي الغربي.

ولذلك جاءت المصارف الإسلامية كأحد أهم تطبيقات علم الاقتصاد الإسلامي، لتسد فراغا في تطبيق الشريعة الإسلامية فيما يتصل بالمعاملات المالية، على أرض الواقع المعاش من خلال وضع نظام مصرفي ومالي،

لا يقوم على أساس الفائدة المدفوعة (مقابل الإيداع) والفائدة المحصلة (مقابل الإقراض) أي لا يتعامل بالفائدة أخذا أو إعطاءً إنما يتعامل وفق مفهوم الربح المتولد عن الأنشطة والمعاملات المصرفية (الإيداع – الاستثمار أو التوظيف).

ولقد بدأت منذ عام 1940 الكثير من المحاولات الفكرية والنظرية لوضع أسس لنظام مالي ومصرفي يستمد أصوله من مبادئ الشريعة الإسلامية، إلا أن التطبيق العملي لهذا التوجه كان في باكستان في إحدى المناطق الريفية في نهاية الخمسينات من القرن الماضي، عن طريق ظهور مؤسسة تقوم باستقبال الودائع من الميسورين وإقراضها إلى المزارعين دون عائد، بل تتقاضى أجورا رمزية تغطي تكاليفها الإدارية فقط.

ولكن ما لبثت هذه المؤسسات أن أغلقت أبوابها لعدم وجود كفاءات مؤهلة ومدربة من العاملين بها.

ومع بداية عام 1963، ظهرت التجربة الثانية في الريف المصري بقرى ميت غمر(*)، حيث تأسست بنوك ادخار، تعمل وفق الشريعة الإسلامية، وتعد هذه التجربة أول تجربة مسجلة في العصر الحديث في مجال العمل المصرفي الإسلامي. ونتيجة لعدم تعاملها بالفائدة، حظيت هذه المصارف المحلية بتشجيع من مواطني الريف، ودعمهم لها، حيث بلغ عدد المودعين فيها حوالي (59000 مودع) خلال ثلاث سنوات من عملها أو نشأتها، إلا أن هذه التجربة – أيضاً – لم تستمر، وبحلول عام 1967م تم إيقاف العمل بها نتيجة لظروف داخلية.

(*) كان رائد هذه التجربة الدكتور / أحمد النجار – مؤسس اتحاد المصارف الإسلامية في أواخر السبعينات من القرن الماضي .

ولقد عكست التجربتان السابقتان – بالرغم من عدم نجاحهما– رغبة المسلمين في إيجاد البدائل للمؤسسات المصرفية القائمة، والتي تتفق مع أصول الشريعة الإسلامية الغراء.

ومع بداية السبعينات من القرن الماضي، ظهرت انطلاقة جديدة لفكرة إنشاء المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية، حيث تأسس أول مصرف إسلامي في مصر، يقوم بممارسة النشاط المصرفي على أساس غير ربوي، لا يعتمد على الفائدة وهو بنك ناصر الاجتماعي، الذي بدأ ممارسة نشاطه عمليا عام 1971م، ثم أعقب ذلك إقامة مصرفين إسلاميين معا في عام 1975م، هما بنك دبي الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية في جدة، ثم توالت حركة تأسيس البنوك الإسلامية، مع ظهور بنك فيصل الإسلامي المصري عام 1977م، والبنك الإسلامي الأردني في عام 1978م (المملكة الأردنية الهاشمية).

ولقد ظهرت العديد من المصارف الإسلامية في فترة الثمانينات، بالإضافة إلى إنشاء العديد من المؤسسات المالية الإسلامية مثل شركات التكافل الإسلامية، وصناديق الاستثمار الإسلامية وصناديق إدارة أموال الزكاة.

كما تم خلال العقد الأخير من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، تأسيس الكثير من مؤسسات البنية التحتية والهيئات الداعمة – التي تعمل على وضع الأسس الإرشادية – مثل الاتحاد العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومركز السيولة المالية للمصارف الإسلامية.

هذا وقد بلغ عدد المصارف الإسلامية على مستوى العالم نحوا من 300 مصرف، يتركز 40% منها في الدول العربية وتحديدا في دول الخليج العربي ومصر والسودان والأردن، والباقي موزع على الدول الإسلامية (ماليزيا – أندونيسيا – باكستان – إيران – بروناي – تركيا) وباقي دول العالم. في الوقت الذي بلغت فيه أصول هذه المصارف الإسلامية في عام 2006 نحواً من 520 مليار دولار منها نحو 230 مليارا تمثل أصول النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية.

أهداف المصارف الإسلامية :

1-تنمية الاقتصاد الوطني والعالمي ودعمه على أسس شرعية.

2-السعي لتحرير المعاملات المصرفية من المحظورات الشرعية. وبمعنى آخر اجتناب الربا في الأخذ والإعطاء، والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية.

3-تحقيق العدل في توزيع عوائد استخدام الثروات بين أصحاب الأموال والقائمين على إدارتها والمحتاجين.

4-تنظيم المنافع الحقيقية بين أصحاب رءوس الأموال والمودعين.

5-مراعاة الجانب الاجتماعي من خلال أداء فريضة الزكاة على رأس المال وناتج المعاملات في حدود قواعد موضوعية متفق عليها شرعا.

6-الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة التي توجه المال لخدمة المجتمع، وبمعنى آخر تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار.

7- تقديم البدائل المقبولة من الناحية الشرعية للخدمات المصرفية التقليدية. هذا ويعتبر قطاع المصارف من أهم القطاعات الاقتصادية، لما يلعبه من دور هام في الحركة الاقتصادية العالمية، ومع تزايد الدور الذي تقوم به المصارف التجارية وتفردها بالأسواق المالية واتضاح مدى هذا التأثير على اقتصاديات الدول ازدادت الحاجة إلى وجود مصارف تعمل وفق الشريعة الإسلامية الغراء، لتلبي حاجة المسلمين وغيرهم من الراغبين في الابتعاد عن التعامل بالفائدة أخذا أو إعطاءً. ومن هذا المنطلق نشأت المصارف الإسلامية وبدأت بتفعيل أنشطتها ودورها البناء في خدمة الاقتصاد الإسلامي، حيث أضحت هذه المصارف لاعبا مؤثرا وفاعلا في اقتصاديات الدول الإسلامية، وقد وعى الكثير من البنوك التجارية والمتخصصة إلى إنشاء وحدات مستقلة تعمل وفق المعايير الإسلامية، بل إن البعض منها تحول بشكل كامل إلى العمل المصرفي الإسلامي، وظهرت مصارف مركزية مثلما هو حادث في إيران وباكستان.

ومن هذا الإطار بدأ التوجه نحو تفعيل دور الاقتصاد الإسلامي، بحيث يكون بديلا للنظام المصرفي الغربي (الربوي)، ولهذا أخذت إدارات المصارف الإسلامية على عاتقها تطوير خدماتها المصرفية، لتلبي رغبات عملائها الحالية والمستقبلية، وتواكب متطلبات العصر، مما كان له أكبر الأثر في ازدياد قاعدة المتعاملين مع المصارف الإسلامية.

القواعد والأسس الحاكمة لعمل المصارف الإسلامية :

المصارف الإسلامية مؤسسة على قواعد شرعية ومصرفية، ومن ثم فهي تحكم عملها على خلاف ما هو متعارف عليه في المصارف التقليدية، وفيما يلي بيان لهذه القواعد :

1- **القواعد الشرعية :**

- **الاستخلاف:** بمعنى أن الإنسان الفرد مستخلف من قبل رب العالمين في الأرض، فالمال مال الله، مما يستوجب استخدام كافة الثروات طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

- **لا ضرر ولا ضرار:** أي مراعاة الحقوق والواجبات وتخفيف إلحاق الأذى والضرر بالآخرين أو بأموالهم.

- **الغنم بالغرم :** أي لا يضمن الفرد لنفسه العائد، ويلقى الخسارة على عاتق غيره.

- **الأمور بمقاصدها :** أي أن كل قول أو عمل إنما هو بالمقصد، والأصل في العقود أنها صحيحة، أما إذا كان القصد من إبرامها غير مشروع أصبحت العقود باطلة.

- **العادة مُحَكَّمةُ :** أي يتم اللجوء إلى العُرف حال انعدام مصدر في الشريعة الإسلامية، ويشترط أن لا يخالف العُرف الشرع أو الآداب العامة.

- **الخراج بالضمان :** أي استحقاق صاحب المال الربح مقابل استخدام أمواله في المضاربة، واستحقاق المضارب الربح مقابل عمله.

2- **القواعد المصرفية :**

- **عدم التعامل بالفائدة:** وتعد هذه القاعدة أحد الركائز المميزة لنشاط المصارف الإسلامية، حيث إنها لا تتعامل بالفائدة أيا كانت صورها وأشكالها أخذاً أو إعطاءً.

- **الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية :** حيث تقوم المصارف الإسلامية بتقديم خدماتها في إطار الشريعة الإسلامية، إذ لا تقوم بتوجيه استثماراتها

إلى أنشطة تدخل في دائرة التحريم. ولذا يوجد بكل مصرف من المصارف الإسلامية هيئة للرقابة الشرعية يكون شاغلها الأول هو التحقق من مدى التزام المصرف بالشريعة الإسلامية في جميع أعماله ونشاطاته، خاصة عمليات التوظيف الاستثماري الإسلامي (المشاركة – المضاربة – المرابحة – عقود المزارعة والاستصناع... إلخ).

- **الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة** : وهو أساس العلاقة بين العملاء والمصارف الإسلامية، حيث تستقبل المصارف الإسلامية أموال المستثمرين للمضاربة بها، بهدف تحقيق الربح الذي يتم توزيعه بعد تحققه فعليا، بينها وبين أصحاب حسابات الاستثمار حسب الاتفاق (عقد فتح الحساب)، كما يتحمل الطرفان الخسارة حال عدم وجود تقصير من إحدى الطرفين.

- **حُسن اختيار القائمين على إدارة الأموال** : حيث من المفترض أن تبذل المصارف الإسلامية جهدًا واضحا لاختيار القائمين بإدارة الأموال، يضمن حسن إدارتها، والحفاظ عليها من الضياع، مع الحفاظ التام على سرية معاملات العملاء.

موارد المصارف الإسلامية :

ا– الموارد الذاتية (**حقوق الملكية**) ***Equity Rights*** :

- رأس المال.

- **الاحتياطيات:** المبالغ المتقطعة من صافي أرباح المصرف لتدعيم مركزه المالي.

- **الأرباح المحتجزة:** احتجاز الأرباح لإعادة توظيفها أو ترحيلها إلى أعوام قادمة.
- **المخصصات:** مبالغ يتم تجنيبها من إجمالي الربح لمواجهة أخطار محتملة في المستقبل مثل مخصص مخاطر عمليات الاستثمار.

2- الموارد الخارجية (الودائع) *Deposits* :

أهم صور الإيداعات :

- الحسابات الجارية.
- دفاتر التوفير.
- حسابات الاستثمار.
- شهادات الادخار الإسلامية.
- صكوك الاستثمار الإسلامية (صكوك الإيداع الإسلامية متراكمة القيمة – ذات العائد الجاري – صكوك الاستثمار المحددة النشاط (أفضل أنواع الصكوك الإسلامية).

استخدامات المصارف الإسلامية :

تتضمن الاستثمار وتوظيف الأموال، والخدمات المصرفية، والتكافل الاجتماعي (الزكاة).

أ- الاستثمار وتوظيف الأموال :

- أنشطة الاستثمار المباشر (قيام المصرف بتوظيف أمواله بنفسه مباشرة في شتى المجالات) بهدف تحقيق أرباح للمساهمين.

الصيغ التمويلية :

1-**المشاركة** *Musharka*:(مشاركة المصرف للعميل في رأس مال المشروع وفقاً لعقد مشاركة) ومن أهم أنواع المشاركات :

- المشاركة قصيرة الأجل (محدودة المدة والغرض).
- المشاركة طويلة الأجل :

- المشاركة الدائمة.

- المشاركة المتناقصة (المشاركة بالتخارج لأحد الطرفين : المصرف أو العميل وفي أغلب الأحيان يكون التخارج للمصرف.

2-**المضاربة** *Mudarba* : اتفاق بين طرفين، رب المال (المصرف) بماله ورب العمل (العميل) أي مقابل جهده وتوزيع الأرباح بنسبة مشاعة من الأرباح ودون تحديد.

3-**المزارعة** : عقد بين طرفين : مالك الأرض، والقائم بالعمل الزراعي، واقتسام الناتج، وهي صورة من صور المشاركة لكن بصورة عينية.

4-**المساقاة** : عقد يقوم بموجبه أحد الطرفين بالاعتناء بالشجر والزرع الخاص بالطرف الثاني مقابل جزء معلوم من المحصول.

5-عقود البيوع :

- **الإجـــارة:** وهي عبارة عن بيع منافع الأصول ومنها الإيجار التقليدي، والإيجار التمليكي الذي يؤول فيه الأصل للمستأجر في نهاية المدة.

• **المرابحة Murabaha** : وهو البيع برأس المال بالإضافة إلى ربح معلوم (أن أبيعك شيئا على أن تربحني فيه كذا).

• **بيع السلم:** وهو بيع آجل بعاجل، حيث يقوم المشتري بسداد ثمن السلعة نقدا إلى البائع، مع التزام الأخير بتسليم السلعة بمواصفات ووقت محددين.

• **الاستصناع:** وهو يختلف عن بيع السلم في إمكانية قيام المشتري بسداد ثمن السلعة نقدا أو بالتقسيط أو عند الاستلام.

ب- الخدمات المصرفية :

- خدمات تحصيل الشيكات والكمبيالات.
- شراء وبيع الأوراق المالية لحساب العملاء.
- حفظ وتحصيل كوبونات الأوراق المالية غير محددة العائد.
- إصدار الكفالات وخطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية.
- خدمات الصرف الأجنبي وبيع وشراء العملات الأجنبية.
- تنفيذ كافة الخدمات المصرفية الإلكترونية.
- تقديم كافة خدمات أمناء الاستثمار.

التكافل الاجتماعي :

• **جمع وتوزيع الزكاة :**

- زكاة مال المصرف.
- زكاة مال العملاء.
- زكاة مال يتم قبولها من غير عملاء المصرف.

• **القروض الحسنة** : حيث يتيح المصرف الإسلامي، مبلغا من المال للعميل على أن يقوم الأخير بسداده بدون تحمل أي أعباء إضافية.

ولما كانت المصارف الإلكترونية، ذات صبغة تكنولوجية، ومعلوماتية، فإن الأمر يتطلب إفراد الفصل الثاني لها لإظهار ماهيتها وكيفية تشغيلها والدور المنوط بها في العمل المصرفي بصفة عامة، وفي التجارة الإلكترونية بصفة خاصة مع بيان مراحلها وأخيرا المخاطر التي قد تنجم عن هذه المصارف والبيئة التشريعية التي تحكمها.

مصطلحات باللغة الإنجليزية

Commercial Banks	المصارف التجارية
Central Bank	المصرف المركزي
Demand Deposits	الودائع تحت الطلب
Current Accounts	الحسابات الجارية
Time Deposits	الودائع لأجل
Money Creation	خلق النقود
Credit Cards Services	خدمة بطاقات الائتمان
Industrial Banks	البنوك الصناعية
Agricultural Banks	البنوك الزراعية
Islamic Banks	المصارف الإسلامية
Musharka	المشاركة
Mudarba	المضاربة
Murabaha	المرابحة

مراجع الفصل الأول

أولا : الكتب :

1. د. صبري أبو زيد: اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الخارجية، الجامعة العمالية، القاهرة، 2004.
2. د. صبري أبو زيد، د. أيمن سعيد رشاد: اقتصاديات النقود والبنوك، الجامعة العمالية، القاهرة، 2008.
3. د. طارق عبد العال حماد : بنوك التنمية، الإسكندرية، 2008.
4. د. عبد الرازق رحيم جُدي الهيتي: المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامه للنشر، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 1998.
5. د. عبد الرحمن يسري أحمد: اقتصاديات النقود والبنوك، مطبعة سامي، الإسكندرية، 1998.
6. د. علاء الدين زعتري: العولمة وآثارها على العمل المصرفي الإسلامي، البحرين، 2003.
7. د. محمد زكي شافعي: مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، 1997.
8. د. محمد عثمان شبير: المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، 1998.
9. د. مصطفى كمال السيد طايل: البنوك الإسلامية – المنهج والتطبيق، مطبعة غباشي، طنطا، 1988.

ثانياً : الدوريات والمجلات العلمية:

1. البنك الأهلي المصري: الخدمات المالية الإسلامية، القاهرة، النشرة الاقتصادية، العدد (3) المجلد (60)، 2007.

2. د. ماجدة شلبي: الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل اقتصاديات السوق والتحديات الدولية، مجلة مصر المعاصرة، العدد (489)، السنة (100)، القاهرة، يناير 2008.

3. د. وليد هويمل عوجان: أداء المؤسسات المالية الإسلامية في عصر العولمة، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد 479 السنة 96، يوليو 2005.

الفصل الثانى

المصارف الإلكترونية
(الصيرفة الإلكترونية)
والتجارة الإلكترونية



الفصل الثاني

المصارف الإلكترونية

(الصيرفة الإلكترونية)

والتجارة الإلكترونية

مقدمـــة :

في هذا الفصل سيتم تناول دراسة المصارف الإلكترونية من جانب، والتجارة الإلكترونية من جانب آخر، باعتبار أنهما مكملان لبعضهما، أو هما وجهان لعملة واحدة مع بعض الفروق التي لا تعد في حقيقة الأمر فروقاً جوهرية. ويعتبران في ذات الوقت جناحي تطبيق الثورة الإلكترونية في عالم الاقتصاد.

تعد تطبيقات الصيرفة الإلكترونية من المجالات المستخدمة التي طرقتها العديد من مصارف العالم، ومن بينها مصر وبعض الدول العربية والنامية، كما يتوقع الكثيرون أن يتسع نطاق التعامل بها مستقبلاً في ظل التقدم التقني المتسارع، والذي تشهده صناعة تكنولوجيا المعلومات في العالم من جهة، وتزايد أعداد مستخدمي شبكة الإنترنت بصورة واضحة من جهة أخرى.

ومما لاشك فيه أن تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية يستلزم توافر العديد من الركائز الأساسية، سواء على المستوى المادي (توفير البنية الأساسية للمعلومات والاتصالات) أم على المستوى البشري (توفير الكوادر والكفاءات البشرية المناسبة والمؤهلة)، بالإضافة إلى دعم الوعي المصرفي لدى المجتمع، وتوعية العملاء بالمزايا التي يمكن أن تعود عليهم من جراء استخدام الخدمات المستحدثة.

ولقد كان لتحرير التجارة في مجال خدمات الاتصالات على الصعيد العالمي دور كبير في تفعيل العمل بتلك الخدمات، حيث تم في نهاية عام 1997 توقيع 68 دولة – في إطار منظمة التجارة العالمية WTO على تحرير التجارة الدولية في مجال خدمات الاتصالات، وبدأ التطبيق الفعلي لذلك الاتفاق مع مطلع عام 1998، ليكتسب هذا الاتفاق أهميته من خلال وضعه للأطر التنظيمية لقواعد إدارة المنافسة متعددة الأطراف، مع خلق بيئة مناسبة لشركات الاتصالات ومستثمري هذا القطاع الذين يقومون بالاستثمار عبر الحدود، مما ساهم في الإسراع نحو زيادة الاستثمارات، وبالتالي حدوث زيادة في نمو هذا القطاع الحيوي.

ولا أدل على هذا القول من أن تقديرات اتحاد الاتصالات الدولية تشير إلى أن حجم التجارة الإلكترونية في مجال الاتصالات قد بلغ نحو 788 مليار دولار عام 1998، مع التطبيق الفعلي لاتفاقية تحرير التجارة في الاتصالات، ومن المقدر أن تنمو مبيعات خدمات الاتصالات بمعدل 7% سنوياً.

وقد استطاع الجهاز المصرفي أن يستفيد من التقدم العلمي الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات Information Technology وتكنولوجيا الاتصالات Communication Technology وبصفة خاصة خلال حقبة التسعينات من القرن الماضي، والذي انعكس بصورة مباشرة على أعمال المصارف، مما خلق بدوره بيئة تنافسية شديدة بين المؤسسات المصرفية لجذب شرائح جديدة من العملاء، أو الاحتفاظ بالعملاء الحاليين، ووفقا لهذا فلقد شهدت المنتجات والخدمات المصرفية وقنوات توزيعها – تطورات

سريعة، مما أدى إلى انتشار نظم الدفع الإلكترونية Electronic Payment System، لتتماشى وهذا التطور حتى يتأتى للمصرف مواجهة المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي بكافة أعماله.

ومن المفيد القول بأنه قد انعكست تلك التطورات السابق الإشارة إليها – إيجابا على تهيئة البيئة المواتية للمصارف المصرية للتوجه إلى الاستفادة من ذلك التقدم التكنولوجي في تقديم العديد من الخدمات المستحدثة – على السوق المصرية – والمرتبطة بهذا المجال بصفة أساسية في نطاق ما يسمى بالمصارف الإلكترونية، وذلك خلال السنوات القليلة الماضية، وهو المجال الذي شهد توسعا متزايداً ومتسارعاً – في الوقت نفسه – في المصارف المصرية على اختلاف أنواعها (التجارية – المتخصصة – الإسلامية) لتقديم ما يسمى بالخدمات المالية الإلكترونية Electronic Financial Services وفيما يلي سيتم إلقاء الضوء على :

- المصارف الإلكترونية.
- التجارة الإلكترونية.

المبحث الأول

المصارف الإلكترونية

مقدمـــة :

تعرف المصارف الإلكترونية "أنها تلك المؤسسات المصرفية التي تقوم بالعمل على تقديم مجالات متقدمة ومتزايدة من المنتجات المصرفية لعدد كبير من العملاء من خلال قنوات التوزيع الإلكترونية التي تتيح للعملاء الحصول على نفس المنتجات والخدمات المصرفية التي توفرها أو تؤديها المصارف التقليدية دون الحاجة أو الانتظار لتواجدهم بفروع المصارف التي يتعاملون معها".

مراحل تطبيق المصارف الإلكترونية :

وجدير بالذكر أن الابتكارات المالية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات قد طبقت في المصارف التي تقوم بتأدية خدمات التجزية المصرفية Retail Banking Services منذ منتصف القرن الماضي، **وذلك عبر ثلاث مراحل أساسية وهي :**

المرحلة الأولى 1945 – 1968 : وهي التي بدأ فيها استخدام التكنولوجيا في المصارف على نطاق محدود، حيث تم في هذه المرحلة – على سبيل المثال – ميكنة كشوف الحسابات للعملاء.

المرحلة الثانية 1968 – 1980 : لقد شهدت هذه المرحلة الدفعة القوية للتوسع في استخدام هذه التكنولوجيا، حيث حدث توسع كبير في مجال استخدام الـ Hardware والـ Software، كما شهدت أيضاً، نمو أنظمة المدفوعات الخارجية، وكذا إصدار كروت الصارف الآلي ATM Automatic Teller Money Machines.

المرحلة الثالثة 1980 – 1998 : وهي المرحلة التي تميزت بانتشار واسع للخدمات المالية الإلكترونية، حيث شهدت تواجد العديد من الخدمات المالية المستخدمة مثل : مصارف الإنترنت Internet Banks، ومصارف المحمول Mobile Banks.

وتعد المرحلة الثالثة ذات علامة فارقة في عمل المصارف الإلكترونية، إذ حدث فيها توسع متزايد من قبل المصارف للإنفاق على تقنيات المعلومات الحديثة Modern Technological Information حيث قدرت تلك النفقات بنحو 60 مليار دولار أمريكي عام 1998، كما يقدر أن تصل إلى ثلاثة أضعاف هذا المبلغ في السنوات المقبلة، بما تشكل هذه النفقات البند الثاني في إنفاق المصرف بعد تكلفة الأجور والمرتبات.

أهم المنتجات والخدمات المصرفية التي توفرها المصارف الإلكترونية:

تتمثل أهم المنتجات والخدمات المصرفية التي توفرها أو تؤديها المصارف الإلكترونية في الوقت الحاضر، فيما يلي:

1- **بطاقات الدفع الإلكتروني Debit, Credit Cards**(*): وهي أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات، وتتصف بأنها تجد قبولاً على نطاق واسع من العملاء والمصارف على المستويين المحلي والعالمي (المصارف – الأفراد – التجار) كبديل سريع للنقود لدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة لحامل البطاقة، هذا ويوجد نوعان من بطاقات الدفع :

- بطاقات الخصم Debit Cards.
- بطاقات الائتمان Credit Cards.

(*) لمزيد من التوضيح سيتم بيان تاريخ البطاقات الإلكترونية وأنواعها وبيان الفرق بينها وبين كل من النقود والشيكات – وذلك في ملحق بنهاية هذا المبحث : انظر في ذلك د. صبري أبو زيد اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الخارجية، أكاديمية الدراسات المتخصصة، 2004.

2-**الخدمات المصرفية عن بعد Remote Banking Services** : وهذه الخدمات التي تتم من خلال قنوات التوزيع الإلكترونية التي ينشرها المصرف خارج نطاق حيزه المكاني، كماكينات الصيرفة الآلية ATMs Automatic Teller Machines، وماكينات منح القروض الآلية Automatic Lending Machines، ونقاط البيع الإلكترونية EPOS Electronic Position of Sales، حيث يقدم عن طريقها كافة الخدمات المصرفية (المالية وغير المالية) التي يحتاجها العملاء باستخدام بطاقات الدفع الإلكترونية.

3-**خدمات الصيرفة المنزلية Home Banking**: وهي من الخدمات المستحدثة نسبيا وتشمل كافة الخدمات المصرفية (المالية وغير المالية) كالاستفسار عن الأرصدة وطلب كشوف حسابات وبعض الخدمات المالية، وبعض الخدمات مثل سداد الفواتير والتحويل من حسابات العميل إلى حساب عميل آخر، ويمكن للعملاء الحصول على تلك الخدمات عن طريق:

- عمليات مصرفية بالتليفون Phone Banking.
- عمليات مصرفية بالمحمول Mobile Banking.
- عمليات مصرفية بالمنزل Home Banking.

4-**الخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت**: وهذه الخدمات تعد من أهم قنوات المصارف الإلكترونية، وتشمل الخدمات المصرفية المالية وغير المالية: من استفسارات عن المنتجات والخدمات التي يقدمها المصرف، وكيفية الحصول عليها، أيضاً الإعلان عن أسعار الصرف وأسعار الفائدة بالمصرف، ودفع فواتير الخدمات وإجراء التحويلات المالية، وفتح الحسابات، علاوة على الخدمات الحديثة مثل دفع الفواتير الإلكترونية.

وتشير الدراسات في هذا المجال إلى أن عددا لا بأس به من إجمالي البنوك على مستوى العالم تمتلك مواقع لها على شبكة الإنترنت، بل إن جميع المصارف الأمريكية يكاد يكون لها مواقع على تلك الشبكة، وقد نتج عن ذلك أن تزايد عدد المصارف التي تتصف معاملاتها بالسرية على صفحات الـ Web على اختلاف حجم أصولها المصرفية وذلك كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (1)

تطور أعداد المصارف (نسبة مئوية منها حسب أصولها)

التي تتعلق معاملاتها المالية بالسرية على صفحات الـ Web

الفتـــــرة / حجم الأصول	الربع الثاني عام 1998%	الربع الرابع عام 1998%	الربع الثالث عام 1999%
أقل من 100 مليون دولار	21.4	35.7	75.00
100 مليون إلي أقل من مليار دولار	32.6	41.3	79.5
مليار دولار إلي أقل من 10 مليار دولار	37.5	62.5	79.9
أكثر من 10 مليار دولار	75.00	95.00	100.00
إجمالي البنوك %	41.6	58.6	88.1

المصدر : البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، تطبيقات الصيرفة الإلكترونية في مصر، العدد (2) المجلد (56)، 2003 ص15.

ويتمثل الجانب الآخر الهام في تقديم الخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت، في تأسيس ما يعرف بالبنك (المصرف) الافتراضي Vistal or Branchless في تأسيس ما يسمى Internet-Only وهو البنك (المصرف) الذي يقوم بتقديم كافة العمليات المصرفية من سحب وإيداع من خلال ماكينات الصرف الآلي ATMs أو من خلال قنوات التوزيع عن بعد Remote Delivery Channels التي تملكها المؤسسات الأخرى.

أهمية بطاقات الدفع الإلكتروني (النقود الإلكترونية) :

يعد موضوع بطاقات الدفع الإلكتروني أو ما يسمى بالنقود الإلكترونية، من الموضوعات النقدية الأكثر صعوبة والأكثر إثارة لاهتمام الأطراف الاقتصادية والسلطات النقدية في الاقتصاد الحديث، ومن هنا فإن أهمية النقود الإلكترونية تأتي من أربعة نواحي رئيسية وهي:

- تمثل محور تحديث أنظمة وسائط الدفع في الاقتصاديات النقدية المعاصرة، إلي درجة أن التقدم في النواحي المصرفية والمالية والنقدية، أصبح يقاس بمدى الاعتماد في تسوية المدفوعات على هذه الوسائط الإلكترونية.
- تسمح هذه البطاقات من خلال خصائصها التكنولوجية وقدراتها على التطور والابتكار، بتقوية وتدعيم أوضاع المصارف الوطنية داخل شبكة التنافس المصرفي الدولي، حيث أن تخلف النظم المصرفية عن الاستجابة لمثل هذه الأدوات الحديثة يهدد بخروجها إن آجلاً أو عاجلاً من حلبة المنافسة المصرفية، لأن العملاء في هذه الحالة سيفضلون عليها المصارف التي تقدم لهم الخدمات المالية بطريقة أسهل.

- تمثل أحد العناصر الهامة لتأمين تسوية المدفوعات سواء من حيث ضمان الدفع أو مكافحة الغش والتزييف (الذي يلازم النقود التقليدية).
- تعد هذه الوسائط النقدية السبيل إلي تقليل التكاليف المرتبطة باستخدام النقود التقليدية سواء كانت تكاليف مباشرة (تكاليف الإصدار والطباعة، تكاليف العد والاستلام والتسليم والتخزين وتكاليف التخلص من النقود التالفة Unfit) أو غير المباشرة (وأهمها التكاليف الناتجة عن التلوث الذي يحدث من استخدام الأوراق النقدية المستعملة وما تمثله من طريق واضح لنقل الأمراض وبخاصة الجلدية منها).

أهمية بطاقات الدفع الإلكتروني (النقود الإلكترونية) لدول العالم النامي:

يفرض واقع العالم المعاصر ضرورة تطوير وسائل أو وسائط الدفع القائمة، لمواجهة انتشار وسائل الدفع الأجنبية في اقتصاديات مختلف الدول، والمتمثلة في بطاقات الائتمان الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية الأجنبية –من جهة– وتوفير وسائل الدفع التي تستلزمها عملية تغطية المعاملات الآلية (الأوتوماتيكية) عن بعد Remote (خاصة عبر شبكة الإنترنت) من جهة أخرى.

ماهية النقود الإلكترونية أو بطاقات الدفع الإلكتروني :

بداية لم تتعرض التشريعات القانونية لتعريف ماهية النقود الإلكترونية أو بطاقات الدفع الإلكتروني، مثلما أوضحت ماهية النقود التقليدية، إلا أن كليهما يمثل وسيطا للدفع، وتعد بطاقات الدفع الإلكتروني بمثابة تطوير لوسائط النقود الكتابية والقانونية.

ولذا تعددت مفاهيم واصطلاحات النقود الإلكترونية، حيث أوضح بنك التسويات الدولية (أكتوبر 1996) أن هذه النقود تتمثل في شكل وحدات ذات قيمة نقدية مقدرة ومخزنة إلكترونيا يمتلكها حائزها بغرض تسوية معاملاته.

كما ترى صناديق الادخار الفرنسية، أن اصطلاح بطاقات الدفع الإلكتروني أو النقود الإلكترونية، يشير إلي مجموع وسائل الدفع الممغنطة إلكترونيا (البطاقات) لتنظيم المعاملات المصرفية بطريقة أوتوماتيكية (كبطاقات الدفع، وبطاقات السحب) والتي ترتبط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالنقود الكتابية.

وفي المقابل عرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي (1982) بأنها "مجموعة من التقنيات المعلوماتية الممغنطة إلكترونيا، والتي تسمح بتبادل الأموال بدون طلب تحرير الأوراق، والتي تسمح بتبادل الأموال بدون طلب تحرير الأوراق، وأنها ذات علاقة ثلاثية بين **المصدر** (المصرف مثلاً أو مؤسسة أو تاجر) **والمستفيد** (التاجر الذي يقبل الدفع بواسطتها والذي قد يكون هو المصدر أيضاً) **والحائز** (المستهلك صاحب الحق الذي تنشئه البطاقة)".

أما بالنسبة لتعريف البنك المركزي الأوروبي، فإنه يرى أنه توجد نقود إلكترونية، حيثما يخزن إلكترونياً على بطاقة بلاستيكية، قيمة نقدية، وقد تستخدم في السحب النقدي أو تسوية مدفوعات وحدات اقتصادية أخرى غير تلك التي أصدرت البطاقة).

ولكن يمكن استخلاص اصطلاح لماهية هذه البطاقات أو النقود الإلكترونية وذلك على النحو التالي:

- **معنى واسع:** ينصرف إلي مجموع الأموال المحولة عبر طريق إلكتروني (سواء المصارف أو بين المصارف والأفراد).
- ومعنى **آخر ضيق،** والمنسوب إلي البنك المركزي الأوروبي وهو: أن البطاقات الإلكترونية أو النقود الإلكترونية تخول لحاملها إمكانية الوفاء بالمدفوعات. **ومن هنا يمكن وضع تعريف شامل لهذه النقود ويتمثل في أنها "مخزون إلكتروني لقيمة نقدية مسجل على بطاقات بلاستيكية يمكن استخدامه في تسوية المدفوعات".**

أنماط المصارف الإلكترونية وخدماتها :

ليس كل موقع لمصرف على شبكة الإنترنت يعني مصرفا إلكترونيا، إذ سيظل معيار تحديد المصرف **الإلكتروني** مثار جدل وتساؤل – بخاصة في منطقتنا العربية – إلى أن يتم وجود تشريع يحدد معيار منضبط في هذا الحقل المصرفي الجديد.

ولقد أوضحت الدراسات العالمية وبصفة خاصة الدراسات التي قامت بها جهات الإشراف والرقابة الأمريكية والأوروبية أن **هناك ثلاث صور أساسية للمصارف الإلكترونية على شبكة الإنترنت وذلك على النحو التالي:**

أ- **الموقع المعلوماتي Informational:** ويعد بمثابة المستوى الأساسي للمصارف الإلكترونية أو بما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الإلكتروني المصرفي، والذي يتم من خلاله تقديم المصرف لمعلومات حول برامجه أو منتجاته وخدماته المصرفية (الطبيعة العملية للمصرف).

ب- **الموقع التفاعلي أو الاتصالي Communicative** : وفيه يسمح الموقع بنوع ما من التبادل الاتصالي بين المصرف وعملائه كالبريد الإلكتروني E-mail وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط أو تعديل معلومات القيود والحسابات.

ج-**الموقع التبادلي Transactional** : وهذا هو المستوى الذي يمكن معه القول بأن المصرف يمارس خدماته وأنشطته في بيئة إلكترونية، إذ تتضح الصورة بأن يتم السماح للعميل بالوصول إلى حساباته وإدارتها، وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير (فواتير الكهرباء - فواتير المياه - فواتير التليفونات - فواتير الغاز) وإجراء كافة الخدمات الاستصلاحية، وإجراء الحوالات بين حساباته داخل المصرف أو مع جهات مصرفية وغير مصرفية.

ولمزيد من التوضيح : فإن غالبية المصارف في العالم قد أنشأت بشكل أو بآخر مواقع معلوماتية، والتي تعد من فئة الأدوات الدعائية والتعريفية فقط، كما اتجهت بعض المواقع إلى استخدام وسائل الاتصال التفاعلي مع العميل، إلا أنه في المقابل يلاحظ أن المواقع التبادلية لا تزال اتجاهات المصارف نحوها تخضع لاعتبارات عديدة. وهذا ما يعطي دليلاً قاطعاً على أن المصارف الإلكترونية هي المصارف التي تقع في دائرة أو نطاق النمط الثالث من الأنماط الثلاث المتقدمة (الموقع التبادلي).

حقائق حول العمليات المصرفية عبر الشبكة :

تعتبر شبكة الإنترنت وسيطاً تفاعلياً لبيئة الأعمال بوجه عام، إذ أنها من وجهة نظر المستخدم الفرد بيئة ملائمة لإنجاز العمليات المصرفية مثل:

تدقيق وفحص الحسابات الشخصية، دفع الفواتير... إلخ، وتوفر على المستخدم مجهود الانتقال وتعبئة النماذج، وتساهم في التخلص من متطلبات ومجهود المقابلة (الطبيعية) مع الموظف. أما بالنسبة لوجهة نظر المنشأة فإنها وسيلة لتخفيض التكاليف التشغيلية والتأسيسية للفروع وبالتالي زيادة الأرباح، وخفض رسوم خدمة العملاء على العمليات المختلفة، وزيادة فوائد الإيداع وخفض فوائد الإقراض، وابتكار برامج جديدة، وتحفيز الخدمات، وجذب العملاء، ودخول أسواق جديدة.

إن أول بنك افتراضي على شبكة الإنترنت بنك Vet Bank **(www.vetbank.com)**، تمت أعماله منذ عام 1995 حتى الآن، بطريقة مذهلة لتصل إلى 717%.

كما أن المصارف الإلكترونية ليست حكراً على المؤسسات المصرفية، بل ربما تكون الريادة في مشروعاتها راجعة إلى تدخل جهات غير مصرفية لتلبية احتياجات التسويق الإلكتروني التي تمارسها عبر مواقعها، والمتتبع لوضع سوق الإنترنت –إن جاز التعبير– يجد أن قطاعات غير مصرفية قد دخلت بقوة سوق الاستثمار في المصارف الإلكترونية بطرق متعددة :

أ- **الاستثمار المباشر:** مثل شركة سوني **www.sony.com** حيث أنشأت بنكا افتراضيا يقدم خدمات الإقراض والائتمان وشركة سوفت بنك www.softbank.com، والتي تمتلك كلا من www.yahoo.com، www.zdnet.com، E. Trade وليس لها علاقة بالعمل المصرفي الفعلي، وقد اشترت فعلا بعد ذلك بنكاً يابانياً مفلساً (نيبون كريدت بنك).

ب- **توفير منصات خدمات للتعاملات المصرفية مثل :** أمريكا أون لاين www.aol.com التي أقامت بنكا افتراضيا منذ عام 1996، انضم إليه بنك أوف أمريكا، ويونيون بنك أوف كاليفورنيا، وسيتي بنك، وبنك ويلز فارجو، وبنك كوربوريشن (وقد أصدرت هذه المنصة 135 مليون عرض سعر في يوم واحد خلال مارس 1999).

ج- **تقديم خدمات مصرفية بالإنابة :** مثل شركة بيع وتأجير السيارات **www.autobylel.com**، حيث تقدم خدمة التمويل المجاني بالمقارنة لأسعار الفائدة على القروض.

أساسيات تواجد المصارف الإلكترونية :

1- البنية التحتية التقنية :

تعد من أساسيات تواجد المصارف الإلكترونية البنية التحتية التقنية، وهذه البنى التقنية لا يمكن أن تكون معزولة عن بنى الاتصالات، وتقنية المعلومات التحتية للدولة ومختلف القطاعات Infrastructure بها.

وذلك من منطلق أن المصارف الإلكترونية تحيا وتعيش في بيئة الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، **ولذا يتمثل المطلب الرئيسي لضمان أعمال إلكترونية ناجحة بل وضمان دخول آمن وسلس لعصر المعلومات عصر اقتصاد المعرفة في عنصرين *أولهما*: الاتصالات، نظرا لأن كفاءة البني التحتية، وسلامة السوق الاتصالي، خاصة السياسات التسعيرية لمقابل خدمات الربط بالإنترنت**، حيث لا تحيا الشبكة وأعمالها دون تزايد أعداد المشتركين الذين يعوقهم في الوطن العربي، بصفة خاصة كلفة الاتصالات، وإن كانت قد شهدت تخفيضا في بعض الدول العربية ومنها مصر، لكنها ليست كذلك في جميعها، وهذه المسألة ربما تمثل أهم تحد أمام بناء المصارف الإلكترونية،

ومن ثم يتطلب الأمر تدخلا جماعيا لرفع القيود التي تعترض تزايد استخدام شبكة الإنترنت.

أما *العنصر الثاني* فهو البناء التحتي لتقنية المعلومات، الذي يضم الأجهزة والبرمجيات والحلول والكفاءات البشرية المدربة والوظائف الاحترافية، وهذه الأخيرة تعد دعامة الوجود والاستمرارية والمنافسة، حيث لم يعد المال وحده المطلب الرئيسي، بل أصبح تواجد استراتيجيات التواؤم مع المتطلبات وسلامة البرامج والنظم المطبقة لضمان تعميم التقنية بصورة منظمة وفاعلة وضمان الاستخدام الأمثل والسليم لوسائل التقنية.

وأخيرا، فإن توافر البنى التحتية العامة يبقى غير كاف دون مشروعات بناء بنى تحتية خاصة بالمنشآت المصرفية، وهو اتجاه تعمل عليه المصارف بجدية في الوقت الراهن.

2-_الكفاءة الآدائية المتفقة مع عصر التقنية :

تتجه الكفاءة الأدائية نحو الكفاءة القائمة على فهم احتياجات الأداء والتواصل التأهيلي والتدريبي، والأهم من ذلك أن تمتد كفاءة الأداء إلى كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والاستشارية والإدارية المتصلة بالنشاط المصرفي والإلكتروني.

3- التطور والاستمرارية :

ويتقدم هذا العنصر من أساسيات تواجد المصارف الإلكترونية على العديد من عناصر متطلبات بناء هذه المصارف وتميزها من غيرها من البنوك، إذ أن الجمود وانتظار الآخرين، لا يتفق مع اغتنام فرص التميز، أي اقتحام الجديد، ولكن مع عدم التسرع في التخطيط للتعامل مع هذا الجديد وإعداد العدة له.

4- التفاعل مع متغيرات الوسائل والاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية:

ويقصد هنا بالتفاعلية، ليس التعامل مع الجديد فقط أو مع البنى التقنية فقط، ولكن مع الأفكار والنظريات الحديثة في مجالات الأداء الفني والتسويقي والمالي والخدمي، أي الأفكار التي تأتي وليدة تفكير إبداعي وليست وليدة تفكير نمطي.

5- الرقابة التقييمية الحيادية (الموضوعية) :

إن من أهم عناصر النجاح اللجوء إلى القادرين على التقييم الموضوعي، ومن هذا المنطلق أقامت غالبية مواقع المصارف الإلكترونية جهات استشارية في التخصصات الفنية والتسويقية والقانونية والنشر الإلكتروني، من أجل تقييم فعالية أدائها.

وفي هذا الصدد، يتم أخذ الحذر من مصيدة اللجوء إلى عدد زائري انمواقع كمؤشر إلى النجاح، إذ يسود فهم عام أن كثرة زيارة الموقع تعد بمثابة دليل على نجاح الموقع.

التحديات القانونية في مجال المصارف الإلكترونية :

تعد التحديات القانونية التي تواجه المصارف الإلكترونية مختلفة في طبيعتها عن التي تواجه المصارف التقليدية وذلك كما يتبين مما يلي :

- إثبات الشخصية.
- التواقيع الإلكترونية.
- أنظمة الدفع النقدي.
- المال الرقمي أو الإلكتروني أو القيدي.

- سرية المعلومات.
- أمن المعلومات من مخاطر إجرام التقنية العالية.
- خصوصية العميل.
- المسئولية عن الأخطار والمخاطر.
- حجية المراسلات الإلكترونية.
- التعاقدات المصرفية الإلكترونية.
- مسائل الملكية الفكرية لبرمجيات وقواعد معلومات المصرف أو المستخدمة من مواقع المصرف أو المرتبطة بها.
- علاقات وتعاقدات المصرف مع الجهات التي تمده بالتقنية أو الموردة لخدماتها أو مع المواقع الحليفة، مشروعات الاندماج والمشاركة والتعاون المعلوماتية.

هذه هي بعض التحديات وهناك الكثير من تفرعاتها، وتمثل مواطن اهتمام وبحث قانوني متواصل بغرض توفير الإطار القانوني للمصارف الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية.

ومن الاستعراض السابق لهذه التحديات القانونية التي تصادف المصارف الإلكترونية، يتضح أنها تتمثل في قبول القانون للتعاقدات الإلكترونية، وتحدي حجيتها في الإثبات، ومن ثم تحديات أمن المعلومات، وتحديات وسائل الدفع، وتحديات الأعمال المرتبطة بها، وتحديات المعايير الإشرافية، والتحديات الضريبية.

إستراتيجية مواجهة التحديات القانونية في بيئة المصارف الإلكترونية:

ينبغي على المصارف أن تدرك أن التقييم لمدى نجاح ومكانة المصرف لا يقوم على ذات المعايير المعهودة في البيئة السابقة على التواجد على الإنترنت، ذلك أن تقييم مواقع المصارف يخضع، لاعتبارات أخرى، غير اعتبارات نطاق الخدمة، وحجم المصرف والمعايير التقييمية التقليدية الأخرى، ومرد ذلك إلى الطبيعة الخاصة لمصارف الإنترنت، وحاجتها إلى استراتيجيات أمنية وتسويقية وتصميمية تختلف عن المصارف العادية، لتحدث أثرا في مستوى نجاح المصرف، ومستوى الثقة بخدماته، ومن أجل هذا اعتمدت على معايير مختلفة، نورد بعضا منها فيما يلي :

- مدة عمل المصرف في البيئة الافتراضية.
- عدد وأنماط ونوعية الخدمات الإلكترونية.
- مستوى الأمن والثقة من خلال الوسائل المتبعة.
- آليات العمل والمعايير المتبعة.
- بساطة الإجراءات التقنية وفعالية الوثيقة القانونية.
- حجم الروابط التي يوفرها موقع المصرف الإلكتروني وجهات خدمة الدعم والخدمات الوسيطة أو الإضافية.
- مستويات النماء وتطوير الأعمال مقيسة باتجاهات النماء في بيئة الإنترنت.
- مقارنة المعايير المتقدمة مع حجم المؤسسة المصرفية وسوقها البشري والإنمائي والفئة التي تصنف منها.
- الإطار والمحتوى المعلوماتي المقدم على موقع البنك.

- الإطار التفاعلي مع العميل.
- الوجود الإضافي والفعلي لموقع المصرف على الأرض وقدرة الوصول إلى واقع خدماته الفعلية.

وبالتدقيق في المعايير السابقة يلاحظ أن جهة التقييم لم تعد بالضرورة جهة مصرفية، بل إن غالبية هذه المعايير يقوم بها مستشارون تقنيون أو أمنيون، أو قانونيون، أو نحو ذلك، وخلاصة هذا التقييم تكون محلا للمواد الإعلامية المختلفة مما يضع المصرف في تحدي التأثير بالرأي العام أو تأثر الرأي العام بأية إخفاقات في هذا العمل المصرفي الجديد.

وهذا الأمر يتطلب التحليل الشامل للخدمات والمنتجات المالية الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، كمدخل لتحديد سمة المصارف الإلكترونية (مصارف القرن الحالي) ولا يستقيم الوعي بهذا الاتجاه من علوم الإدارة والمال، إلا بالشروط التالية :

- تحليل الاتجاهات الحديثة نحو الخدمات المالية (الإلكترونية) كمًا ونوعاً.
- تحديد المخاطر المالية والإدارية المحتملة (مخاطر الأعمال).
- تحديد الاحتياجات المادية والفنية والمعرفية والبشرية والاستشارية المتطلبة لهذا النمط المستجد من الأعمال، وبشكل خاص اعتماد معايير الأمن الخصوصية.
- تحديد التحديات القانونية الناجمة عن بيئة علاقات المصارف الإلكترونية وحلولها.

- فحص وتقييم القواعد التنظيمية المتصلة بتجارة الإنترنت عموما، والمصارف الإلكترونية على وجه الخصوص.
- وضع خطط العمل المناسبة والملائمة لتطبيق أنشطة العمل المصرفي الإلكتروني، وضمان التغذية والتطوير ومواصلة التقييم والبحث للموائمة مع التطورات السريعة في هذا المجال.

واستكمالا لهذا الوضع، يتعين إدراك تأثير خدمات الخط التكنولوجية (الإنترنت) على العمل المصرفي، وإدراك مدى وكيفية تأثير التقنية على علاقة العميل بالخدمة المالية، ووصف المشكلات التي تخلقها التقنية في بيئة العمل المصرفي، ووصف الطرق المستحدثة لتحقيق المصارف أرباحا من خلال المصارف الإلكترونية، وتحديد العناصر المتصلة أو المرتبطة بالقواعد الجديدة للتنافس في بيئة العمل المصرفي.

عوامل نجاح المصارف الإلكترونية في البيئة المصرفية المصرية والعربية :

1- ضرورة دراسة وتقييم كل منتج على حدة، لمعرفة جدوى التوسع فيه مستقبلا، قياساً على مبدأ التكلفة والعائد، حتى يكون هناك مردود إيجابي للمنتجات المرجح إدخالها مستقبلا.

2- أهمية بذل الجهود المناسبة لاكتساب شرائح متزايدة من عملاء بطاقات الائتمان في ظل التوقع المتزايد لعدد مستخدمي البطاقات مستقبلا، إلى جانب التوسع في بطاقات الـ ATMs، بجانب نشر ماكينات الصارف الآلي ATMs في العديد من الأماكن ذات الكثافة البشرية مثل النوادي الكبرى والمراكز الهامة الـ (Malls) مع توسيع وإضافة خدمات جديدة بصفة مستمرة على الاستثمار في مجال التكنولوجيا في القطاع المصرفي.

3- ضرورة المتابعة المستمرة لحسن وكفاءة تقديم الخدمات القائمة بالفعل، مع إجراء الاستقصاءات الدورية لمعرفة مدى رضاء العملاء عن تلك الخدمات، حتى لا يكون تقديم عدد كبير من الخدمات على حساب الجودة والكفاءة المطلوبة.

4- ضرورة توفير الكفاءات والكوادر البشرية والعمالة المؤهلة كما ونوعا، بما يتناسب وخطط القطاع المصرفي في التوسع في نشر تلك المنتجات، مع توفير التدريب اللازم لها.

5- الاستمرار في دعم قطاعات الحاسب الآلي، حيث إن الخدمات الإلكترونية لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا في ظل توافر أنظمة حاسب (سواء أكانت Software OR Hardware) ناجحة وقادرة على التكيف والتعامل مع المستحدثات من المنتجات الجديدة للصيرفة الإلكترونية.

6- دراسة إمكانية الاستعانة بالخبرات الأجنبية في هذا المجال، سواء في مجال برامج الـ Software، مع الحصول على الدعم الفني أم التدريب على الأقل في المراحل الأولى لتطوير الأنظمة الإلكترونية.

7- سرعة التنسيق بين الجهات ذات الصلة (المصارف العربية المركزية، اتحاد المصارف العربية، اتحاد مصارف مصر، شركات التكنولوجيا المتخصصة في مجال الاتصالات بصفة خاصة) لسرعة ربط شبكة الصارف الآلي لجميع المصارف للاستفادة من الانتشار الجغرافي لماكينات الصارف الآلي، وبما ييسر من استخدام تلك الخدمات.

8- ضرورة تدعيم الجهات الرقابية بالكوادر والكفاءات اللازمة لمتابعة أعمال وخدمات المصارف الإلكترونية نظراً لحداثة التعامل بتلك الخدمات - نسبيا- في السوق المصري والعربي.

9- على الرغم من أن أعمال المصارف الإلكترونية لم تصل بعد إلى درجة التأثير على أعمال المصارف التقليدية، إلا أن التطور السريع الذي تشهده هذه المصارف يستوجب التعامل معها بالجدية والفاعلية اللازمة.

10- توفير البيئة التشريعية والقانونية المناسبة لدفع البيئة التكنولوجية في مصر والبلدان العربية.

وفي النهاية أصبح شائعا داخل المصارف المحلية والدولية استخدام بطاقات الائتمان، وبطاقات السحب، والتي تُمكّن من الشراء من مختلف المحلات التجارية (التي لديها وسيلة ربط بالمصرف المتعاقد معه في هذا المجال) بالإضافة إلى إتمام المعاملات بجميع أنواعها من حجز مقاعد السفر في الطائرات والقطارات (الدور الرائد لها في السياحة المحلية والدولية) إلى عقد الصفقات الإلكترونية الكبيرة (من خلال الكتالوج الإلكتروني)، ومن السحب النقدي من خزانة المصارف الخارجية بالنظام الإلكتروني، وهذا ما أضفى على الصناعة المصرفية مرونة غير عادية في المعاملات النقدية.

ملحق عن بطاقات الدفع الإلكترونية

(النقود الإلكترونية)

مراحل تطور بطاقات الدفع (النقود الإلكترونية) :

يمكن رصد ثلاث مراحل أساسية من التطور، مرت بها النقود الإلكترونية (بطاقات الدفع الإلكتروني) **المرحلة الأولى**، النشأة الأولى في أحضان التجار، فقد لا يرد بخلد الكثيرين أن النشأة الأولى للنقود الإلكترونية قد تمت في البيئات التجارية لا المصرفية، إذ بدأ نظام البطاقات في الظهور، لأول مرة في العالم، بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1914 بميلاد أول بطاقة صنعت من قطعة معدنية كرمز للعلاقة بين وحدة تجارية كانت تسمى Western Union وعملائها الأكثر ثقة وتميزا، والتي خولتهم مكنة تسديد مدفوعاتهم لديها عبر تلك البطاقة، ثم بطاقة شركة التلغراف التي أصدرت أيضا بطاقة معدنية عام 1915 لتعيين عملائها وتحديد طرودهم، لكن لم تظهر البطاقات الحديثة إلا خلال عقد الثلاثينات من القرن الماضي الذي شهد مولد بطاقات التجار المنسوبة لكبار الموزعين والتي صنعت أيضا من قطع معدنية مسجل عليها معلومات متصلة بخط الائتمان الممنوح للعميل، وفي عام 1936، ظهرت البطاقة البلاستيكية UTAP (United Travel Air Plan) التي اعتبرت أول بطاقة ائتمان حديثة Cartes Accreditives لكن قبولها كان محددا فقط بشراء تذاكر الطيران، كما ظهرت بطاقة ائتمان Mobil Oil خلال هذا العقد.

المرحلة الثانية، ظهور البطاقات البنكية، إذ عرف العالم أولى بطاقات الائتمان البنكية عام 1947 على يد بنك Flatbusch National Bank ثم بطاقة بنك Franklin National Bank عام 1951، أما أول بطاقة ائتمان دولية فقد ولدت عام 1951، بمبادرة من محامي من نيويورك يسمى M. McMamare الذي – في أعقاب غذاء عمل في مطعم كبير – وجد نفسه في وضع معوق أو مربك لتسوية مدفوعاته، فتولدت لديه فكرة خلق ائتمان. وبالفعل ظهرت البطاقات البلاستيكية الشهيرة Diners Club لأغراض استعمالها في مطاعمها المختلفة، ثم American Express وقد انتقلت فكرة البطاقات البلاستيكية من الولايات المتحدة إلي باقي دول العالم بعد ذلك، لكن الانتشار الكبير للنقود الإلكترونية لم يتحقق في العالم إلا خلال ثمانينات القرن الماضي فحسب. وقد عرفت المنطقة العربية أولى البطاقات المصرفية عام 1981، حينما طرح البنك العربي الأفريقي بطاقة "فيزا كارد البنك العربي" بالسوق المصرية التي شهدت أيضا – منذ مطلع التسعينات في القرن الماضي – توالي صدور البطاقات البنكية (الفيزا كارد – والماستر كارد) والتي أصدرها بنك مصر (عام 1992)، ثم البنك الأهلي، ويبلغ عدد البنوك المصدرة لهذه البطاقات الآن نحو 29 بنكا.

المرحلة الثالثة، ظهور منظمات دولية راعية للبطاقات، حيث تأسست بالولايات المتحدة شبكتان دوليتان تمثلان اتحادا بين البنوك لمعالجة المعاملات التي تتم باستخدام البطاقات البنكية (كإدارة عمليات المقاصة والتحويلات)، وقدعرفت **الشبكة الأولى** باسم فيزا الدولية International Visa وتضم في عضويتها نحو 19 ألف بنك، ولقد بلغ عدد بطاقاتها في نهاية 1999 نحو مليار بطاقة تستخدم الآن لدى أكثر من 18 مليون تاجر،

والثانية تأسست عام 1970 باسم ماستر كارد Master Card، وبطاقتها مقبولة لدى 9.4 مليون تاجر، كما أنشئت بالولايات المتحدة منظمات دولية أخرى هي داينرز كلوب وأميريكان إكسبريس. وتمنح المنظمة تراخيص إصدار البطاقات التابعة لها (فمنظمة الفيزا مثلاً تمنح تراخيص إصدار ثلاثة أنواع من البطاقات هي: بطاقة الفيزا الفضية وبطاقة الفيزا الذهبية وبطاقة الفيزا ألكترون)، وتلتزم المؤسسات الأعضاء في المنظمة بالأنظمة واللوائح الصادرة عنها.

هذا، وتشبه البطاقات البنكية الشيكات من حيث المبدأ (إذا أغفلنا وساطة الأداة الإلكترونية بدلا من الورقية) كما أن كتابة الكود السري يعد بمثابة توقيع (إلكتروني) من الحائز الذي يمنح الصلاحية للعملية التي تجري، فضلا لأن كلا النوعين المذكورين (الشيكات– البطاقات) يعتبران من النقود الكتابية لا القانونية، بالنظر لجهة إصدارهما، فهما لا يصدران عن البنك المركزي المختص بإصدار النقود القانونية.

وقد ازدادت فوائد استخدام بطاقات الدفع الإلكترونية ومن أهمها : سرعة إجراء المبادلات، وتجنب مخاطر حمل النقود، وعالمية الدفع بها، خاصة مع استخدامها عبر شبكة الإنترنت، لعقد الصفقات التجارية بين المتعاملين داخل الدولة الواحدة أو بين دول العالم المختلفة، لدرجة أنها تكاد تصبح بديلا عن النقود كوسيط في عقد النفقات والمبادلات.

وفيما يلي تعريف بطاقات الدفع الإلكترونية وأنواعها:

- تعريف بطاقات الدفع الإلكترونية :

يطلق اصطلاح (بطاقة الدفع الإلكتروني) على نوع معين من البطاقات البلاستيكية والتي يتم معالجتها إلكترونياً، لاستخدامها في أغراض متعددة من خلال المعلومات المخزنة عليها، والدخول بها على الآلات المعدة لتحقيق هذه الأغراض.

ومن أهم أنواع بطاقات الدفع الإلكتروني ما يلي :

1-بطاقات الائتمان Credit Cards.

2-بطاقات الدفع الفوري Debit Cards.

3-بطاقات الدفع المؤجل أو بطاقات اعتماد النفقات Charge Cards.

4-بطاقات التحويل الإلكتروني EFT-Pos Cards.

5-بطاقات الصراف الآلي Automated Teller Machines (ATM Cards).

6-كروت ضمان الشيكات Cheque Cards.

هذا وتصدر بطاقات الدفع الإلكتروني عن منظمات أو بنوك ذات ثقة تضمن تعاملات العميل في شبكة التعامل بالبطاقة وبموجبها تمكنه من الشراء والدفع وسحب الأموال والحصول على الخدمات.

وفي معظم هذه البطاقات- خاصة بطاقات سحب الأموال- يقترن إصدار البطاقة لحاملها بمنحه رقما سريا، يعمل حال استخدام البطاقة في وسط إلكتروني والتوقيع عليه بتوقيعه.

أنواع بطاقات الدفع الإلكتروني من الناحية الفنية :

1- البطاقة الممغنطة Magnetic Stripe:

وفيها تتضمن البطاقة البلاستيكية شريطا ممغنطا، يتم من خلاله إدخال وتأمين البيانات المشفرة عليه، ويتحقق الدفع بهذه البطاقة من خلال قراءة المعلومات المخزنة على هذا الشريط.

2- البطاقات الرقائقية Chip Cards:

وهذه البطاقات تحتوي على شريحة ذاكرة (سيلكون)، ومن خلال هذه الشريحة يتم تسجيل قيمة النقود في الحساب المصرفي لحامل البطاقة، وتقوم بعمليات الخصم والإضافة في حسابه بقيمة معاملاته.

وهناك أنواع كثيرة من البطاقات الرقائقية، من أهمها الأنواع الثلاثة التالية :

أ- بطاقة الذاكرة Memory Chip Card :

وفيها تقوم الذاكرة بمجرد تخزين المعلومات، ومثالها بعض بطاقات الهاتف التي تتضمن مقدار خدمة الاتصال الذي تتيحه البطاقة لحاملها (ستون دقيقة مثلاً).

ب- البطاقة الذكية Smart Card :

وهذه البطاقة تتضمن معالج بيانات Micro Processor، ووسيلة ذاكرة لتخزين المعلومات على الرقيقة المعبأة في بنية البطاقة، ومن بين هذه المعلومات بيانات حامل البطاقة، والرقم السري، وأرصدته لدى البنك، وحدود التصرفات المالية المسموح بها، وصورة العميل وتوقيعه.

كما تحتوي على عدة عناصر لحمايتها ضد التزوير والتزييف، وسوء الاستخدام من جانب الغير في حالة سرقتها أو محاولة تقليدها.

وتعتبر بطاقات الموندكس Mondex Cards أحدث صور البطاقات الذكية التي تم طرحها لعملاء البنوك في العالم، ووصل عددها في العالم بنهاية عام 1998 إلي خمسة ملايين بطاقة، ولقد تم إدخالها في التعامل داخل السوق المصرفية المصرية.

ج- البطاقة مفرطة الذكاء Supper Smart Card :

وهي أيضا تتضمن معالجا صغيرا وذاكرة، وشريطا ممغنطا وشاشة عرض صغيرة ومفاتيح محشوة في نسيج الذاكرة، وهذه تعتبر بطاقة ائتمان حاسوبية (نسبة إلي الحاسوب الآلي)، وقد تم إنتاجها مشاركة بين منظمة الفيزا العالمية وشركة توشيبا اليابانية للإلكترونيات. ومن أهم ما يميز هذه البطاقة أنها تحافظ على خصوصية حامل البطاقة وتمنع التحايل، وذلك لأن عمليات الدفع التي تتم باستخدامها تكون من خلال بروتوكول من الكتابة الإلكترونية المشفرة Crypto-graphics Protect وهي المسماة بالكتابة الخوارزمية.

3- البطاقات البصرية Optical Cards :

وهي بطاقات توضع بها المعلومات الخاصة بقسم الدفع والمعلومات المتغيرة، وعناصر الدفع بشكل بصري، ومثالها الهولوجرام أو الصورة المجسمة ثلاثية الأبعاد، ومنها بطاقات الفيزا كارد، والماستر كارد المستخدمة حالياً.

أهم الجهات المصدرة لبطاقات الدفع الإلكتروني :

من أهم المؤسسات العالمية التي تقوم بإصدار بطاقات الدفع البلاستيكية الإلكترونية ما يلي :

أ- مؤسسة الفيزا العالمية:

Visa International Services Association:

ومركزها مدينة لوس أنجلوس بولاية كاليفورنيا الأمريكية، وتصدر أنواعا من البطاقات هي الفيزا الذهبية، وبطاقة رجال الأعمال، وبطاقة الفيزا العادية.

ب- مؤسسة ماستر كارد الذهبية :

Master Cards International Organization:

ومركزها مدينة سانت لويس، في الولايات المتحدة الأمريكية، تصدر بطاقة ماستر كارد الذهبية وبطاقة ماستر كارد رجال الأعمال، وبطاقة ماستر كارد العادية.

ج- مؤسسة أمريكان إكسبريس American Express :

ومركزها الولايات المتحدة الأمريكية وتصدر بطاقات الضمان تحمل اسمها، وذلك من بنوك أمريكان إكسبريس على مستوى العالم.

طبيعة بطاقات الدفع الإلكتروني، والفرق بينها وبين كل من النقود والشيكات :

هنا يثور سؤال أو تساؤل عن طبيعة بطاقات الدفع الإلكتروني، هل هي بمثابة نقود، أو أنها تعتبر مثل الشيكات أداة وفاء وأداة ائتمان.

وللإجابة على هذا التساؤل، يلزم المقارنة بين بطاقات الدفع الإلكتروني والنقود من ناحية، وبين هذه البطاقات والشيكات من ناحية أخرى.

جدول رقم (2)

نقاط التشابه والاختلاف بين النقود وبطاقات الدفع الإلكتروني

النقـــود	بطاقات الدفع الإلكتروني
1- تستخدم النقود كوسيط للمبادلات عن طريق تخلي الشخص عن كمية من النقود مقابل حصوله على السلعة أو الخدمة التي يقدمها للطرف الآخر (البائع)	1- تستخدم كوسيط في المبادلات، حيث يقدمها حاملها إلي البائع مقابل حصوله على السلعة أو الخدمة محل المبادلة.
2- يتخلى الشخص نهائيا للبائع عن النقود مقابل السلعة ومن ثم فإن النقود لها قيمة ذاتية.	2- المشتري (حامل البطاقة)لا يتخلى عنها بصفة نهائية للبائع وليست لها قيمة ذاتية.
3- تعتبر النقود أداة لتخزين القيمة (مخزن للقيم)، بمعنى إمكانية ادخارها للحصول بها على السلع والخدمات وقت الحاجة إليها.	3- لا يمكن قيام بطاقة الدفع الإلكتروني بهذه الوظيفة من منطلق أنها مجرد أداة نائبة عن النقود الورقية أو نقود الودائع.
4- تتمتع النقود بالقبول العام من جانب الأفراد، وسيلة لإبراء الذمة وتستمد هذه الصفة بمقتضى القانون.	4- هذه البطاقات لا تتمتع بالقبول العام ومن ثم لا تعتبر نقودا، إلا أنها تتمتع بالقبول الاختياري بين المتعاملين (البائعين والمشترين).

جدول رقم (3)

نقاط التشابه والاختلاف بين الشيكات وبطاقات الدفع الإلكتروني

الشـــيكات	بطاقات الدفع الإلكتروني
1-تتشابه الشيكات مع بطاقات الدفع الإلكتروني، لأن كليهما يستخدم في تداول النقود والودائع ونقل ملكيتها من شخص لآخر، وهي بذلك تعتبر أداة تداول للنقود ونقل ملكيتها.	1-تتشابه بطاقات الدفع الالكتروني مع الشيكات، لأن كليهما يستخدم في تداول نقود الودائع ونقل ملكيتها من شخص لآخر، وهي بذلك تعتبر أداة تداول لنقود الودائع ونقل ملكيتها.
2-ساحب الشيك يتخلى عنه للمستفيد الذي يقدمه بدوره إلي المصرف للحصول على قيمته نقدا أو إضافته إلي حسابه داخل البنك أو أي بنك آخر خاص به.	2-حامل البطاقة لا يتخلى عن البطاقة بصفة نهائية، ولكنه يقدمها لبائع السلعة أو الخدمة، بغرض تحويل المبالغ والحصول على قيمة المعاملة من حساب العميل (حامل البطاقة) إلي حساب التاجر (البائع) ثم يقوم البائع برد البطاقة إليه بعد إتمام المعاملة.
3-لا يتوافر للشيك شرط القبول العام، ويستعمل في عملية واحدة ينتهي بعدها دوره، كما أنه محدد بكمية من النقود وبتاريخ معين.	3-بطاقة الدفع الإلكتروني (البلاستيكية) تكون مضمونة من بنك الإصدار، ولذلك يكون التعامل بها أكثر قبولا من الشيكات، وهي في هذه الخاصية تقارب النقود لتتمتع بشرط القبول العام. كما أنها تستعمل في عمليات متعددة طالما كان الرصيد يسمح وتاريخ صلاحيتها مازال ساريا.
4-الشيكات تشبه النقود كوسيط في المبادلات من منطلق أنها وسيلة أو وسيط لمبادلة النقود بالسلع والخدمات.	4-بطاقات الدفع الالكتروني تعتبر أيضا، وسيطا أو وسيلة لنقل النقود من المشتري إلي البائع. ومن ثم تعتبر بطاقات الدفع الالكتروني بمثابة نقود نائبة، أي أنها تنوب عن النقود الحقيقية في القيام بوظيفة النقود كوسيط للمبادلات.

المبحث الثانى

التجارة الإلكترونية

مقدمـــة:

تعرف منظمة التجارة العالمية التجارة الإلكترونية بأنها مجموعة متكاملة من عمليات عقد الصفقات وتأسيس الروابط التجارية وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات بوسائل إلكترونية. كما يعرف البعض التجارة الإلكترونية بأنها تنفيذ بعض أو كل العمليات التجارية في السلع والخدمات عبر شبكة الإنترنت (Internet) والشبكات التجارية العالمية الأخرى أي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي وسيلة سهلة وسريعة لإبرام الصفقات التجارية إلكترونيا، سواء كانت التجارة في السلع والخدمات، أم المعلومات وبرامج الكمبيوتر.

الكتالوج الإلكتروني :

وتتم عملية التجارة الإلكترونية(*) من خلال المتاجر الإلكترونية على شبكة الإنترنت، والتي تمكن المستهلك من استعراض ما يسمى بالكتالوج الإلكتروني -المعروض عبر الشبكة في مواقع الشركات المختلفة- للتجول والتعرف على جميع السلع والخدمات المتاحة على الشبكة. ويضم الكتالوج الإلكتروني ما يلي:

(*)على عكس الاعتقاد الشائع فقد ظهرت التجارة الإلكترونية قبل ظهور شبكة الويب الدولية بفترة طويلة، ويمكن القول أن أبسط تعريف للتجارة الإلكترونية، هو أنها تجارة تتم عبر أي وسيط إلكتروني. وباستخدام هذا التعريف، فإنه حتى استخدام التليفون أو الفاكس في إجراء المعاملات التجارية يدخل ضمن مفهوم التجارة الإلكترونية. وهو ما يعني أنه في كل مرة تستقبل أحد الكتالوجات من خلال البريد، ثم تقوم باستخدام التليفون أو الفاكس في إرسال أمر الشراء الخاص بك فإنك تقوم بعقد صفقة تنتمي إلي عالم التجارة الإلكترونية . راجع في ذلك د. عماد الحداد، التجارة الإلكترونية، مكتبة الأسرة، 2005 .

- اسم المنتج ومنشأه.
- صفته وعلامته.
- كيفية استخدامه.
- أسعار المنتج.
- مصاريف النقل والشحن.
- الرسوم الجمركية والتأمين.
- طرق التسليم.

الموضوعات الهامة داخل التجارة الإلكترونية :

قامت كثير من المصارف بتقديم خدمة مصرفية جديدة بإصدار بطاقات فيزا خاصة بالإنترنت فقط، وذلك لتشجيع عملائها على الدخول في عالم التجارة الإلكترونية بما توفره هذه البطاقات من سرعة وأمان (حيث يتم تأمين جميع المشروعات) وسهولة في التعامل. وتقدم هذه البطاقات(*) خدمة مصرفية عالية حيث تشمل إطلاع العميل على الحسابات الجارية الخاصة به، وإمكانية التحويل بين الحسابات، وحسابات التوفير وسداد مستحقات بطاقات الائتمان، وطلب دفتر شيكات، والوقوف على أخر أسعار العملات، والاتصال بالمصرف عن طريق البريد الإلكتروني، للاستفسار عن الخدمات المصرفية التي يقدمها.

وقد انتشرت التجارة الإلكترونية في معظم دول العالم من الشرق إلى الغرب (اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، غرب أوروبا وبلدان أخرى)

(*) قامت بعض المصارف بإضافة خدمة جديدة إلى هذه البطاقات عن طريق ضمان المصرف قيمة صفقات التجارة الإلكترونية إذا لم يتمكن صاحب البطاقة من الحصول على حقه من التاجر الذي تعامل معه .

وأثبتت نجاحها، نتيجة لما يشهده العالم من التقدم التكنولوجي الهائل وزيادة حدة الترابط بين الأسواق. والمستقبل المنظور يبشر لها بتطور هائل على المستوى العالمي، وستكون إحدى الظواهر المميزة في السنوات القادمة، حيث تشير الأرقام إلى ارتفاع حجم التجارة الإلكترونية إلى أكثر من 100 مليار دولار أمريكي في عام 2003.

أهمية التجارة الإلكترونية:

هناك العديد من المزايا التي تتمتع بها التجارة الإلكترونية والتي يعد من أهمها:

1- تسمح التجارة الإلكترونية بالتسوق عبر شبكة الإنترنت عن طريق الاتصال الإلكتروني المباشر بين المتعاملين، وبذلك فهي تستغني عن المستندات الورقية وما تستلزمه من نفقات، كما تساهم في تبسيط وتنظيم عمليات المشروعات وتحقيق أهدافها عن طريق القضاء على التأخير في القرارات الإدارية.

2- تساهم في توفير النفقات ونفقات الاتصال وغيرها، حيث تعتبر بديلا عن تخصيص جزء كبير من رأس المال في إقامة علاقات مستمرة بين البائعين والمشترين، كما أنها تسمح بإتمام عملية التوزيع رأسا للمستهلك.

3- ترشيد القرارات التي يتخذها كل من البائعين والمشترين بما تتميز به من تدفق المعلومات بينهم في الوقت المناسب، وبطريقة منسقة ودقيقة، مما يسمح بسهولة المقارنة بين المنتجات سواء من ناحية الأسعار أو الجودة أو طريقة الدفع.

4- تعتبر ذات أهمية خاصة لكل من المنتجين والمستهلكين خاصة في الدول النامية، حيث إنها تستطيع التغلب على الحواجز التقليدية للمسافة ونقص المعلومات عن الفرص التصديرية.

وفيما يلي استعراض للموضوعات الهامة داخل التجارة الإلكترونية وذلك على النحو التالي :

- طبيعة التجارة الإلكترونية وآلياتها وأنواعها.
- تطور التجارة الإلكترونية على المستوى العالمي.
- تطور التجارة الإلكترونية على المستوى المحلي.
- دور المصارف في التجارة الإلكترونية.

طبيعة التجارة الإلكترونية وآلياتها وأنواعها ومراحلها :

أنواع التجارة الإلكترونية :

1-تجارة الأعمال مع الأعمال Business to Business: يقتصر التعامل في هذا النوع من التجارة بين وحدات الأعمال بعضها البعض (الشركات)، وهذا النوع هو الأكثر شيوعا في الوقت الحالي، أي أن التعامل بين الشركات وعدد من مورديها الكبار عن طريق " شفرة " وعناوين على شبكة الإنترنت (**World Wide Web**) خاصة بالشركة لا تنشر على الملأ. وتبلغ نسبة هذا النوع نحو **85%** من إجمالي التجارة الإلكترونية، **ويساعد أسلوب الشفرة (التشفير) في تحقيق المزايا التالية :**

- خصوصية وسرية المعلومات.
- صحة الرسالة أي التأكد من عدم وقوع أي تغيرات أثناء حركة الرسالة.

- التأكيد على مسئولية البائع والمشتري نحو العقد.
- التوافق في إجراء العملية بحيث يستطيع المشتري والبائع إقامة هذه العملية بدون أية عوائق ناتجة عن اختلاف البرامج المستخدمة من الطرفين.

2-**تجارة الأعمال مع المستهلكين Business to Consumers:**
يمثل هذا النوع التجارة الإلكترونية بين مؤسسة الأعمال (الشركة) والمستهلك (العميل) وهذا ما يطلق عليه في بعض الأحيان التسوق الإلكتروني E-Shopping أو تجارة التجزئة Electronic Retailing لتميزه عن التجارة الإلكترونية بين قطاعات الأعمال، ويبلغ هذا النوع نحو 15% من إجمالي التجارة الإلكترونية.

3-**تجارة الأعمال مع الحكومة:** وهي المعاملات التجارية بين مؤسسة الأعمال والقطاع الحكومي، وهذا النوع ما يزال في بدايته أو مراحله الأولى، ولا يستخدم على نطاق واسع.

4-**المعاملات المالية بين المستهلك والحكومة:** بدأ هذا النوع من المعاملات الإلكترونية بين المستهلك والحكومة في الظهور والانتشار في الآونة الأخيرة، ويتضمن العديد من الأنشطة التي يكون أحد طرفاها الحكومة والمستهلك مثل دفع الضرائب واستخراج الرخص والشهادات.

السلع الإلكترونية :

هناك نوعان من السلع التي يتم تبادلها من خلال التجارة الإلكترونية:

النوع الأول :

المنتجات التي يمكن التعامل بها إلكترونيا وفق المراحل الثلاث للمعاملة الإلكترونية (الدعاية وجمع المعلومات – الإنفاق والشراء والدفع الإلكتروني – تسليم السلعة)، وتشمل تلك المنتجات كافة السلع والخدمات التي يمكن تبادلها أو تحويلها إلى ملفات إلكترونية في شكل بيانات أو معلومات رقمية Digital Information مثل برامج الكمبيوتر والموسيقى والألعاب (المواد الإعلامية).

النوع الثاني :

السلع والخدمات الإلكترونية التي تقتصر فيها المعاملات التجارية الإلكترونية على المرحلتين الأولى والثانية فقط، حيث لا يمكن تسليمها إلكترونيا بسبب عدم إمكان تحويلها إلى ملفات أو بيانات وبيانات رقمية، والوسائل التقليدية في الوسائل المناسبة لمرحلة التسليم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السلع غير الملموسة (السلع الافتراضية) تمثل الفئة الرئيسية في التجارة الإلكترونية بين الشركات والأفراد "نشاط الأعمال إلى المستهلك" وتشمل خمس مجموعات رئيسية هي :

- سلع التسلية (الألعاب – الأفلام... إلخ).
- خدمات النقل والسفر وحجز تذاكر الطيران وغيرها.
- الصحف والمجلات الإلكترونية.
- الخدمات المالية.
- خدمة البريد الإلكتروني.

مراحل التجارة الإلكترونية :

- مرحلة **التعرف على المنتجات** وشروط السداد والتسليم والاختبار وطرح أمر الشراء.

- **مرحلة تسليم البضائع**، ويتم التسليم إما إلكترونيا (في شكل ملفات أو برامج كمبيوتر) أو من خلال الشحن.

- **مرحلة تسديد ثمن السلعة**، والذي يتم إلكترونيا، ففي حالة قطاع الأعمال يتم إرسال الفاتورة ومستندات الشحن إلكترونيا لبنك المشتري ليتم الخصم على حسابه وتحويل القيمة إلى البائع، وفي حالة التسوق الإلكتروني يتم السداد من خلال ثلاث وسائل :

1- **الدفع النقدي الإلكتروني Electronic**، والذي يتم عن طريق استخدام النقود الإلكترونية Electronic Money(*).

2- **الشيكات الإلكترونية E-Checks**، وهي الشيكات التي تحرر باستخدام الكمبيوتر وتأخذ نفس المسارات التي يأخذها الشيك المصرفي منذ لحظة إصداره مرورا بعملية التسليم ثم التحصيل والقيد في الحساب، فهو ينتقل بالبريد الإلكتروني من الطريق الذي أصدره إلى المستفيد، حيث ينتقل بالبريد إلكترونيا فيسترجعه المستفيد ويوقعه إلكترونياً ويرسله بالبريد الإلكتروني مع إشعار إيداع (إلكتروني أيضاً) في حسابه المصرفي.

(*) وهي عبارة عن نقود لا يتم تداولها بشكل مادي، ولكن من خلال رقائق محفوظة داخل ما يسمى بـ "محفظة إلكترونية Electronic Wallet" يتم الحفاظ عليها على القرص الصلب للحاسب في منطقة مؤمنة تماما، أو يتم التحفظ عليها في البطاقات الذكية Smart Cards وهي عبارة عن بطاقات في حجم بطاقات الائتمان (الفيزا – الماستر كارد) يمكن حفظها وحملها بسهولة، وتحتوي على رقائق إلكترونية فيها ذاكرة لتخزين المعلومات، وميزتها الأساسية أنه يمكن تحميل الأموال عليها وإنفاقها باستخدام الكمبيوتر أو أي جهاز قارئ لهذه البطاقات عن طريق توصيله بتليفون يقوم من خلال الرقائق الموجودة على البطاقة بالاتصال بالبنك والقيام بالخصم والإضافة في أي مكان، كما تتيح هذه البطاقة أكبر قدر من السرية في التعاملات المالية عبر شبكة الإنترنت.

3- **بطاقات الائتمان البلاستيكية E-Credits:** ظهرت البطاقات البلاستيكية Diners Clubs لأغراض استعمالها في مطاعمها المختلفة ثم بنك American Express وقد انتقلت فكرة البطاقات من الولايات المتحدة إلي باقي دول العالم.

مزايا التجارة الإلكترونية وفوائدها:

أدى التوسع الكبير في استخدام التجارة الإلكترونية إلى حدوث تغييرات في الوسائل التي تتم من خلالها الأعمال وتبادل السلع وعمليات الشراء والبيع بين الأفراد، ويعتبر العامل الرئيسي هو النمو والتوسع في الانخفاض النسبي في العوائق والحواجز القانونية المنظمة، حيث تطلق الحرية لأي شركة لكي تنشئ موقعا لها على شبكة الإنترنت وتقدم من خلاله مختلف أنواع المنتجات، سواء التقليدية منها أم المبتكرة، استجابة لرغبات الأفراد، والطلب المتزايد المتولد من اتساع السوق الإلكتروني، مما يسمح بإتاحة المزايا التالية :

- المزايا المتاحة للمستهلكين:

1-اتساع نطاق الاختيار سواء بين الشركات أم السلع أم الخدمات المختلفة.

2-إتاحة الفرصة لشراء السلع والخدمات بأقل سعر ممكن.

3-الحصول على ما يسمى بالخدمة الخاصة أو الموجهة خصيصا لطلب العميل، بحيث تناسب رغباته واحتياجاته Customized Service وتعتبر هذه أهم ميزة يمكن للعميل الحصول عليها من خلال التجارة الإلكترونية.

– المزايا المتاحة لوحدات الأعمال (الشركات):

1-إتاحة المجال لتوسيع السوق المتاح للشركة من خلال تقديم سلعتها وخدماتها للعالم بأسره عبر الإنترنت.

2-خلق فرص هائلة لسرعة عقد الصفقات وإتمام الأعمال المختلفة.

3-تخفيض تكاليف التشغيل.

4-إتاحة المجال لتوفير خدمة التسويق الخاص أو المعد خصيصا لرغبة العميل Customized Marketing، حيث تقوم الشركات من خلال موقعها على الإنترنت بتوفير المعلومات التفصيلية عن المنتجات وأسعارها بما يتناسب وشخصية كل عميل.

5-الإفادة الكبيرة للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال إتاحة الفرصة لها للظهور والتواجد في السوق الإلكتروني.

المزايا المتاحة للحكومات :

- المساهمة في حل مشكلة البطالة، وخلق وظائف جديدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات.

- سرعة إنجاز وتخفيض نفقات اتصال الحكومة بالموردين.

مخاطر التجارة الإلكترونية:

- عدم وجود نظام قانوني دولي يحكم المعاملات التجارية الدولية عبر شبكة الإنترنت، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة تهيئة بيئة قانونية للانتقال الفعال من التعامل الورقي إلى التعامل الإلكتروني.

- إمكانية انتهاك خصوصية العملاء عن طريق اللصوص أو القراصنة الذين يقومون باختراق شبكة الإنترنت.

- عدم تمكن المستهلك من رؤية السلعة بشكل فعلي قبل شرائها، وصعوبة تجربتها.
- عدم وجود أدلة إثبات عصرية متطورة تتلاءم وهذا النشاط الحديث الذي يتم في محيط الإلكترونيات وشبكات الاتصال، حيث لا يوجد ما يفيد الدخول أو الخروج من شبكة الإنترنت، لأن العملية كلها تتم من خلال الحاسبات.
- إمكانية بث أو عرض المواد الدعائية لمختلف السلع والخدمات على شبكة الإنترنت أيا كان نوعها، ومن ثم إتاحة الفرصة للمواد الإباحية والخدمات غير المشروعة للظهور على الشبكة دون وجود أي رقابة أو تحكم.
- زيادة مخاطر التعاقدات الوهمية مما ينتج عنه عمليات نصب كبيرة. وقد أسهمت هذه المخاطرة إلى حد كبير في إظهار الأهمية القصوى لعملية تأمين التجارة الإلكترونية.

وهناك أيضا، مخاطر تصدر عن المؤسسات التجارية الحائزين لبطاقات الدفع الإلكترونية (النقود الإلكترونية) وأهم هذه المخاطر والتي تتصل بالاقتصاد الكلي مثل :

خطر التأثير على العمالة :

تعد النقود الإلكترونية (بطاقات الدفع الإلكتروني) عاملاً مشجعاً على زيادة العمالة في مجال الخدمات المرتبطة بشبكة الإنترنت، والتي يتم تسويتها من خلال استخدام النقود الإلكترونية مثل (الاستشارات القانونية وغيرها – الأفلام – البرامج الأدبية).

ولكن في المقابل هناك أثر سلبي، من خلال انتشار النقود الإلكترونية على العمالة في بعض المجالات، كالعمالة المتصلة بتصنيع الشيكات التقليدية وإصدارها (الأوراق– الأحبار) أو سوق الصرف التقليدي نتيجة وفاء العملاء الذين يحملون نقود إلكترونية (بطاقات الدفع) وكذا العمالة بالمصارف التقليدية التي تتجه إلي الدخول في عالم المصارف الإلكترونية، أو العاملة بالجهاز الإداري للدولة، نتيجة دخول مفهوم التجارة الإلكترونية (شهادات الميلاد – البطاقات الشخصية – جوازات السفر ... إلخ).

خطر التأثير على حقوق الخزانة العامة للدولة (الإيرادات الضريبية):

أنتج ظهور النقود الإلكترونية (بطاقات الدفع الإلكتروني) قضية جديدة تتمثل في انعكاسها السلبي على حجم الإيرادات الضريبية المتوقعة، من منطلق أنها وسيلة دفع صفقات غير منظورة، يصعب على السلطات الضريبية الإلمام أو الإحاطة بها، مما يجعلها عاملا مشجعا لممارسة نشاط التهرب الضريبي بالنسبة لجزء من التجارة الإلكترونية الذي لا يتخذ شكل مادي ملموس مثل (الاستشارات الطبية والهندسية والقانونية، الأفلام، البرامج الأدبية، شرائط الفيديو والكتب، والمقالات والصور التي يجري تحميلها مباشرة على جهاز كمبيوتر المشتري من خلال النقل الإلكتروني)، مما يصعب تتبعها ناهيك عن صعوبة تحديد الدولة صاحبة الحق في فرض الضريبة.

خطر التأثير على أنشطة غسيل الأموال :

تعد ظاهرة غسيل الأموال من أخطر أنواع الجرائم المالية المنظمة والتي ترتكب عبر أسواق المال الدولية، ويظهر هذا الوضع بطريقة أوضح مع

البطاقات المدفوعة مسبقاً، التي يتولد عنها حظر غسيل الأموال من استخدام نقود غير معروفة الهوية، بالنظر إلي أن بعض هذه الكروت أو البطاقات تسمح بتحويل النقود مباشرة من مستهلك إلي آخر، دون المرور بمؤسسات مالية مركزية وسيطة، كما أن بعضها لا يتطلب تسجيلا للمدفوعات التي تتم من خلالها.

وأخيراً سوف يزداد فرص استخدام النقود الإلكترونية (بطاقات الدفع الإلكتروني) في حالة التجارة الإلكترونية عنها في حالة التجارة التقليدية، إذ في إطارها أو من خلالها، يمكن إجراء صفقات منظورة أو غير منظورة بصفة سرية، لتمر من دولة إلي أخرى دون أن تعلم هاتين الدولتين عنها شيئا، خاصة في إطار تجارة الخدمات التي تبرم وتمول وتتم إلكترونياً دون أن تترك أثرا يذكر

تأمين التجارة الإلكترونية :

تعتبر نظم السرية وتأمين المعلومات من أهم المشكلات الرئيسية في التجارة الإلكترونية، حيث يؤدي عدم تأمين المعاملات التجارية إلى فقدان الثقة بين أطراف التعامل، وبالتالي انهيار عناصر العملية التجارية، ومن ثم تراجع نشاط التجارة الإلكترونية بأكمله.

وقد وضعت الشركات المنتجة للتكنولوجيا وبطاقات الائتمان بروتوكولات لإتمام عمليات الشراء والبيع والدفع الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت بطريقة مؤمنة مضمونة فيما يعرف ببروتوكول "تأمين التحويلات المالية الإلكترونية" أو (set) Electronic Transaction، ويضمن هذا البروتوكول تأكد التاجر من صحة بطاقة الائتمان التي يتعامل بها العميل، وتأكد العميل من حقيقة وجود

التاجر الإلكتروني على شبكة الإنترنت، كما يضمن أيضا خصوصية العميل وحماية سرية المعاملة المالية وثبات العملية وعدم إنكارها من قبل طرفي العملية المالية.

بعض المشكلات المترتبة على تطبيق التجارة الإلكترونية:

- مشاكل مالية تتعلق بكيفية تحصيل الرسوم أو الضرائب على التبادل التجاري الإلكتروني.
- مشاكل متعلقة بحماية الملكية الفكرية من سرقة الإنتاج عبر شبكة الإنترنت.
- مشاكل تتعلق بجرائم الاعتداء على التوقيع الإلكتروني (هو توقيع بالحروف أم الأرقام أم الإشارات أم الرموز التي لها طابع متفرد وتسمح بتحديد الشخص صاحب التوقيع وتمييزه من غيره)، وهذا التوقيع قد استجد مع طبيعة المعاملات التجارية والمصرفية عن بعد، نتيجة استخدام شبكة الإنترنت كوسيط، مما يعني غياب المتعاقدين عن مجلس العقد بمعناه التقليدي.
- مشاكل تتعلق بازدحام الشبكة عند نقل المعلومات.
- تعارض بعض القوانين المنظمة للتجارة مع آليات التجارة الإلكترونية، حيث لا يوجد في العديد من الدول تنظيم تشريعي خاص للتجارة الإلكترونية.
- إلحاق الأضرار ببعض الأنشطة التجارية التقليدية، مثل تجارة الكتب والمطبوعات.

- الخلاف حول القانون الواجب تطبيقه على الالتزامات التعاقدية الناتجة عن الصفقات التجارية المبرمة من خلال التجارة الإلكترونية بين أطراف من دول مختلفة، حيث لم يتم حتى الآن في إطار منظمة التجارة العالمية إبرام اتفاقية دولية في هذا الشأن.
- الاستغناء عن العمالة في بعض التخصصات مثل التسويق.

متطلبات التجارة الإلكترونية :

- وجود قاعدة اتصالات حديثة ومتطورة (حاسبات علمية-خطوط تليفون... إلخ).
- وجود قطاع صناعي فعال في مجال صناعة الكمبيوتر، ويتعين توافر الصناعات المرتبطة بهذا المجال مما يستلزم وجود واستمرار نشاط البحوث والتطوير، حيث إنه لا يمكن ازدهار نشاط سوق التجارة الإلكترونية دون وجود بنية أساسية قوية ومتكاملة من الحاسبات الآلية وشبكات الاتصال، لتتوافر بكفاءة ولأكبر عدد ممكن من المستخدمين.
- وجود اقتصاد متطور نسبيا ومتنوع ومرن ليكون قادراً على تلبية الطلب الفعال، سواء على المستوى المحلي أم الدولي.
- ضرورة تهيئة الكوادر البشرية ذات المؤهلات الفنية العالية للتعامل مع أجهزة الكمبيوتر.
- وجود دور فعال للدولة يتمثل في تهيئة الظروف المناسبة لإيجاد مناخ تشريعي ملائم يتميز بالشفافية والمرونة ومراعاة التقدم التكنولوجي.
- إتباع سياسات اقتصادية تتيح الفرصة للقطاع الخاص لأن يقوم بدور مؤثر ورئيسي في نمو التجارة الإلكترونية، على أن يتم هذا بالتوازي مع

تفعيل الدور الذي يقوم به القطاع العام-أيضاً- لإحداث تطوير وتوسيع نطاق استخدام التجارة الإلكترونية والاستفادة من خدماتها.

- ضرورة إتباع معاملة ضرورية محايدة للوسائل والتحويلات الخاصة بالتجارة الإلكترونية للعمل على خفض التكاليف المرتبطة بهذه التجارة.
- ضرورة توافر الثقة المتبادلة والمصداقية والشفافية بين جميع أطراف التعامل، وهذا لا يتم أو يتوافر إلا من خلال أنظمة تأمين على المعاملات الإلكترونية.
- قيام المصارف بالاشتراك في هذه التجارة والإعلان عن ذلك في وسائل الإعلان كافة، عن طريق قبول نظام الدفع والتمويل النقدي عبر الإنترنت.

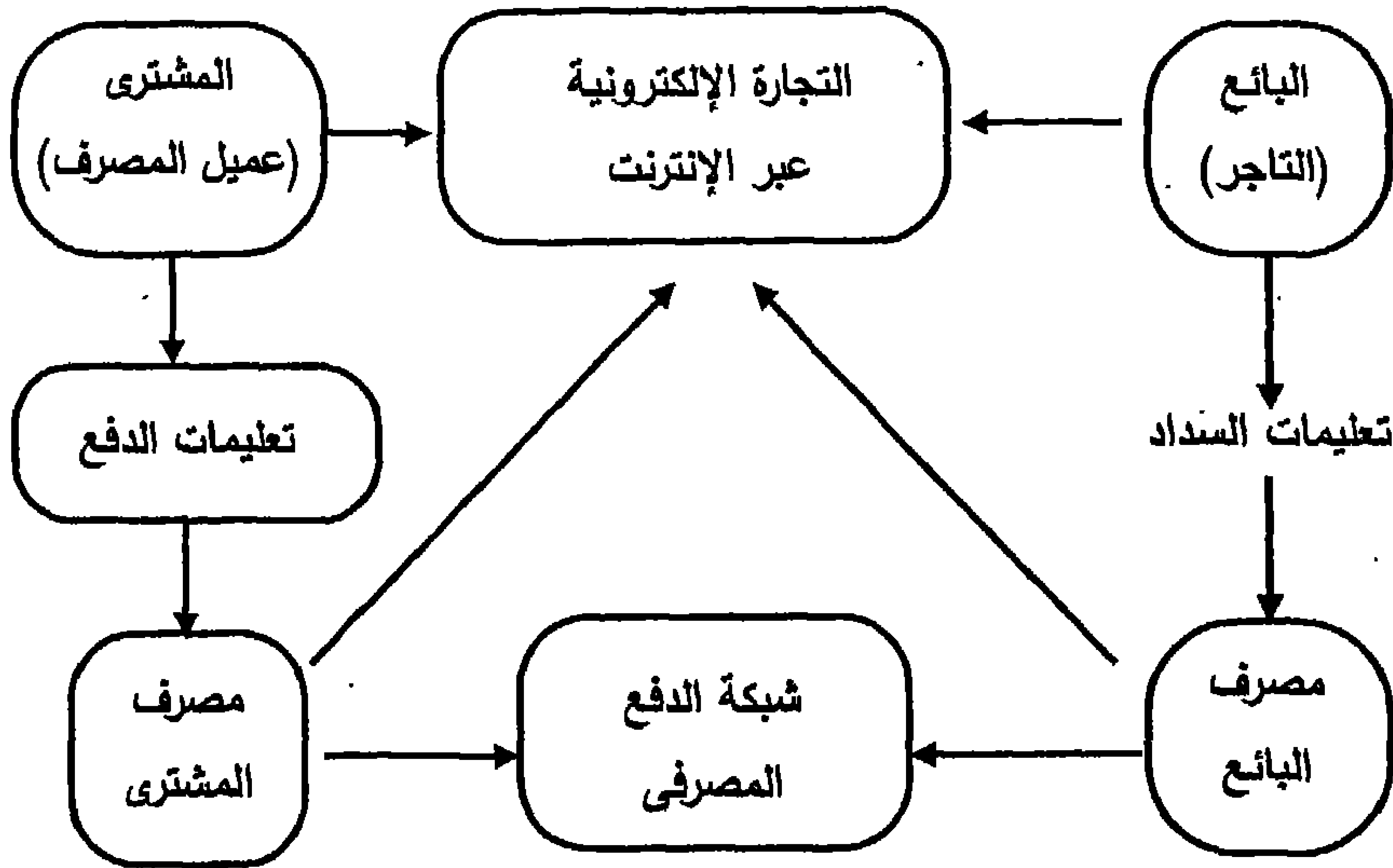
دور المصارف في التجارة الإلكترونية :

أدى تزايد التوسع في استخدام التجارة الإلكترونية إلى إيجاد تحد جديد أمام اتجاهات العمل المصرفي، وهذا استوجب على المصارف إعادة النظر فيما تقدمه من الخدمات التي تؤديها، وفي حجم وعدد فروعها، وكذلك حجم المخاطر ونوعياتها. ولقد استجابت العديد من المصارف لهذا التحدي المواكب لعصر العولمة ومتطلبات منظمة التجارة العالمية WTO فيما يتعلق بتحرير الخدمات المالية والمصرفية، وتراوحت هذه الاستجابة فيما بين مجرد تأسيس موقع خاص بها على الإنترنت لتزويد العملاء بالمعلومات عن الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف، وبين استخدام الإنترنت كقناة إضافية أو أسلوب يلائم ظروف العصر لتقديم الخدمات المصرفية الحديثة (طلبات الحصول على بطاقات الائتمان – تحويل الودائع.. إلخ)، إلا أن

هذه الخطوات كانت بمثابة البداية، ويتوقع للمصارف القيام بدور أكبر من ذلك، لتنتقل من مجرد وسيط مالي إلى وسيط تجاري بين البائع والمشتري، وذلك كما يوضحه الشكل رقم(1) :

شكل رقم (1)

دور المصارف في التجارة الإلكترونية



وفي هذا الصدد يمكن للمصارف تقديم الوظائف أو الخدمات التالية:

-تأسيس مواقع على الإنترنت يمكن من خلالها قيام البائعين بعرض منتجاتهم عن طريق الكتالوج الإلكتروني، ويقوم المشترون بزيارة هذه المواقع.

-تقديم خدمة حماية العملاء أثناء ممارستهم لعمليات التجارة الإلكترونية ضد مخاطر الاحتيال (التحقق من شخصية أو هوية أصحاب الحسابات في المصارف الأخرى)، ومن ثم يتأكد طرفا العملية من صلاحية من يتعاملون معهم.

-مساندة بعض الشركات الصغيرة الحجم في تأسيس مواقع لها على الإنترنت من أجل مشاركتها في التجارة الإلكترونية.

-توفير خدمة عرض الفواتير الإلكترونية وتحصيلها، وعن طريق هذه الخدمة يقوم المصرف بتوزيع الفواتير على مواقع العملاء على الإنترنت، مما يساعدهم على مراجعتها وسدادها، ووفقا لهذا العمل يقوم المصرف بتحصيل الأموال إلكترونيا، وتسليم الحسابات لأصحاب الفواتير، أي أن المصرف سوف يجمع بين قدرته على إرسال الحسابات بالبريد الإلكتروني والتحصيل الإلكتروني، وذلك بدون استخدام أي دورة مستندية تتم على الورق (أي دورة مستندية افتراضية).

-تسهيل التبادل التجاري الإلكتروني بين الشركات، وذلك من خلال إتاحة توفير المعلومات المتبادلة عن البضائع والخدمات بين الشركات.

-إدماج شبكة الإنترنت مع ماكينة الصارف الآلي ATM حيث يتم عن طريقها الحصول على خدمات الموقع الخاص بالمصارف عن طريق الصارف الآلي، مما سيتيح المجال أمام العملاء للمشاركة في التجارة الإلكترونية على نطاق واسع.

أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف جراء التجارة الإلكترونية :

مع قيام المصارف بالعديد من الخدمات السابق ذكرها فإن هناك احتمالات لتعرضها لثلاثة أنواع من المخاطر وذلك على النحو التالي :

1- مخاطر المنافسة (بين المصارف وبعضها، وبين المصارف والمؤسسات الأخرى):

سوف يؤدي التوسع في التجارة الإلكترونية إلى تغير صور المنافسة في الأعمال المصرفية بصورة يصعب التنبؤ أو الاستجابة لها بطريقة مناسبة، على سبيل المثال فإن المصارف التي دخلت إلى مجال التجارة الإلكترونية تكون أقدر على تقديم قروض وقبول ودائع بأسعار تنافسية، نظرا لعدم تحملها لتكاليف شبكة فروع وعمالة مقارنة بالمصارف الأخرى، وكلما تباطأت المصارف في الدخول في ذلك المجال كلما تزايدت حدة المنافسة المستقبلية بينها وبين المصارف التي سبقتها إليه، وبالتالي استحوذت على شريحة لا بأس بها من هذا السوق.

ويضاف إلى ما سبق أن المنافسة لن تكون بين المصارف فيما بينها فقط، بل بينها وبين المؤسسات الأخرى التي تعمل كمجمع للمعلومات في السوق الإلكتروني، والتي تقدم خدمات البحث بصفة عامة، والتي سوف يقوم باستخدامها العملاء في الوصول إلى أفضل الأسعار لكروت الائتمان والقروض والودائع، ومن هذا المنطلق فإن التسوق الإلكتروني سوف يخفض ويقلص من الحواجز الجغرافية والمكانية، وذلك بهدف الوصول إلى أفضل صورة للخدمات المصرفية، وبالتالي يقل فرص المصارف في القدرة على السيطرة على السوق المحلي.

2- مخاطر التحول والتغيير إلى الأعمال المصرفية الإلكترونية:

ويقصد بهذه المخاطر عدم القدرة على تحديد النقطة التي ستتفوق عندها الأعمال المصرفية الإلكترونية على الأعمال المصرفية التقليدية، وما يترتب عليها من حجم وسرعة التغيير المطلوب في طبيعة الخدمات التي يؤديها ويقدمها المصرف، ومن ثم نوعية العملاء ونوعية العاملين، وخطة انتشار المصرف وحجم شبكة فروعه، وأماكن تواجدها والمزيج الأنسب من الخدمات (الإلكترونية – التقليدية) الذي يحقق أكبر ربح ممكن للمصرف.

3- مخاطر العمل (أعطال الحاسب وشبكات الاتصالات) :

ويقصد بهذا النوع المخاطر التي تتولد من أعطال وظائف الحاسب الآلي وشبكات الاتصالات، إذ أن أحد عوامل نجاح المصارف في تسويق خدماتها وجذب المزيد من العملاء بالسوق الإلكتروني يتوقف على استمرارية وكفاءة عمل الأجهزة الإلكترونية لديه، ومن ثم إذا تعطلت أو حدثت أي مشاكل بها فسيكون له أثر سلبي على سمعة المصرف وقدرته على الاستمرارية في هذا السوق.

القضايا المتعلقة بالتجارة الإلكترونية :

على الرغم من التقدم العلمي الذي تم تحقيقه في سبيل تأمين مواقع التجارة الإلكترونية بما يمكن الحفاظ على خصوصية العملاء إلا أن هناك عددا من القضايا القانونية والتقنية التي لم يتم حسمها حتى الآن ومنها على سبيل المثال :

-**الملكية الفكرية** : مازالت تتعرض للنسخ والتقليد.

-**السرية**: عدم وجود ضمان فعال يمنع زيارة مواقع الويب الخاصة بالغير.

-**الضـــرائب:** لم يتم حسم الخلاف حول فرض ضرائب عليها أم لا

-**الجمـــارك:** عدم سريان ضريبة الجمارك بصورة فعالة حتى الآن.

-**القوانين الدولية:** عدم إمكانية تطبيق القوانين الدولية على البضائع التي تعتبر غير مشروعة التي تتم عن طريق التجارة الإلكترونية.

-**اللوائح والتنظيمات:** كثرة اللوائح والتنظيمات التي يتم فرضها على الإنترنت.

-**كروت الائتمان المزيفة:** تمثل مشكلة كبيرة في حالة استخدام حملة الكروت المزيفة لها على حسابات العملاء الحقيقيين.

-**الأمـــــان:** يتم فقد الأمان عندما يتم اختراق حزم البيانات المؤمنة.

البيئة التشريعية للتجارة الإلكترونية في مصر :

أ- الضوابط الرقابية للعمليات المصرفية الإلكترونية في مصر:

تمثل العمليات المصرفية الإلكترونية شقا هاما من التجارة الإلكترونية، سواء تعلق الأمر بالمنتجات المقدمة من المصارف لعملائها، أم بالوساطة بين أطراف الصفقات التجارية على النحو الذي يسهل ويضمن تسوية المدفوعات والوفاء بشروط التعاقد.

هذا وقد وضع البنك المركزي المصري - في فبراير 2002 - عدداً من الضوابط الرقابية المعمول بها حتى يتم حصول المصرف على ترخيص لتقديم العمليات المصرفية، وتتمثل هذه الضوابط فيما يلي :

1-أن يقتصر فتح الترخيص على المصارف المسجلة لدى البنك المركزي المصري.

2-أن يكون المصرف مستوفيا للضوابط الرقابية التي تتعلق بمدى التزامه بكل من معيار كفاية رأس المال، وأسس تصنيف القروض وتكوين المخصصات والتوازن في مراكز العملاء وتركز التوظيفات لدى المراسلين في الخارج والتركز الائتماني.

3-أن يتبع المصرف مبادئ حصينة لإدارة مخاطر تقديم خدماته من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية وتشمل المخاطر : مخاطر التشغيل ومخاطر السمعة، ومخاطر أخرى مثل مخاطر الائتمان والسيولة وسعر العائد ومخاطر السوق.

4-أن يحدد المصرف لدى طلبه الحصول على الترخيص نوعية الخدمات التي سيقوم بتأديتها لعملائه من خلال الشبكات.

5-أن يحدد المصرف المسئوليات الواقعة على العميل من جراء حصوله على الخدمات عبر الشبكات.

6-أن يحدد المصرف المسئوليات الواقعة عليه من جراء تقديم الخدمات عبر الشبكات.

7-إفصاح المصرف المرخص له بالقيام بالعمليات المصرفية الإلكترونية على صفحة الـ Web الخاصة به، بما يفيد ويدل على حصوله على ترخيص لتقديم خدماته عبر الشبكات، ورقم وتاريخ الحصول عليه، مع ربط هذا الموقع بصفحة البنك المركزي المصري المعلن فيها عن أسماء المصارف المرخص لها بذلك من خلال Hypertext Links.

شروط حصول المصارف على ترخيص لإصدار وسائل دفع النقود الإلكترونية :

1-أن يكون المصرف مستوفيا لجميع الشروط المطلوبة لحصوله على ترخيص لتقديم العمليات المصرفية الإلكترونية.

2-أن يقتصر إصدار وسائل دفع النقود الإلكترونية على الجنيه المصري فقط، لعملاء المصرف خصما على حساباتهم الجارية الدائنة بالجنيه المصري، مع عدم السماح بإجراء عمليات مبادلة Currency Swap بغرض منع إتاحة مثل هذا الاستخدام.

ب- مشروع قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني:

تم وضع مشروع لهذا القانون في ست عشرة مادة تناولت الآتي :

- تعريفات لأهم المصطلحات التي سيتم استخدامها في مشروع القانون من أجل تحديد مفهومها منعا لأي لبس قد يحدث بعد ذلك عند تفسيرها في المادة الأولى منها.
- تحديد نطاق تطبيق القانون على الكتابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني في مجال المعاملات المدنية والتجارية والإدارية "نطاق القانون الجنائي".
- استبعد المشرع المعاملات المتعلقة بالأحوال الشخصية مثل إتمام الزواج عن طريق التوقيع الإلكتروني على شبكة الإنترنت، وكذلك استبعد الإجراءات الجنائية من هذا النطاق لأهمية مثول الشخص نفسه لإنجاز المعاملة، ولخطورة إنجازها عبر الوسائط الإلكترونية.

- إضافة الحجية ذاتها المقررة للتوقيعات الموجودة في قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية سواء كانت من المحددات العرفية أم الرسمية، ويشرط أن يتم هذا التوقيع وفقا لأحكام قانون التوقيع الإلكتروني.
- النص -بالإضافة إلى ما سبق- على ضرورة توافر ثلاثة عناصر لكي يكون لكل من الكتابة والتوقيع الإلكتروني الحجية في الإثبات :

1- ارتباط التوقيع الإلكتروني بالموقع دون غيره.
2- سيطرة الموقع وحده دون غيره على الوسيط الإلكتروني.
3- إمكانية كشط أو تعديل أو تبديل في بيانات المحرر الإلكتروني أو التوقيع الإلكتروني.

التجارة الإلكترونية بديلاً عن التجارة الورقية :

يعد هذا الكلام مدخلاً لما سيئول عليه حال التجارة الدولية في السنوات القادمة.

ظهرت التجارة الإلكترونية في السنوات القليلة الماضية كتطور غير متوقع في مسار الثورة المعلوماتية يشابه التحول الذي أحدثته صناعة القطار في الثورة الصناعية، والذي غير كلا من الاقتصاد والمجتمع والسياسة، إذ أن صناعة القطار (السكك الحديدية) قد مكنت الإنسان من السيطرة على المسافات وإحداث التقارب بين الأسواق والاقتصاديات، بينما تؤدي التجارة الإلكترونية في الوقت الراهن إلى إلغاء المكان والزمان، ليولد بعد ذلك سوق واحدة واقتصاد واحد، وتظهر تباعا لهذا التطور تكنولوجيا جديدة وصناعات استراتيجية جديدة لم يعرفها العصر الصناعي، كما يتم بناء النظام العالمي الجديد بواسطة شبكة من الحاسبات الآلية – وأجهزة الاتصالات مفتوحة أمام الجميع (الإنترنت). ومن الطبيعي أن يقف الموروث الثقافي (الأثنية) في المجتمعات أمام هذا التطور، لأنه يؤدي بطبيعة الحال، إلى تغير

العادات والتقاليد والمعتقدات الراسخة من منطلق أن هذا التطور يعدل من الأولويات الاجتماعية، ومن نظم التعليم، ومن أشكال العلاقة بين الفرد والمجتمع، غير أن العولمة جاءت لتبقى، بل أن أهم أسسها ومكوناتها المشكلة حول الاتصالات والتنقل والسرعة ستتطور بانتظام وباستمرار، لتدفع إلى مزيد من التغيير.

ومن الاستعراض السابق يتضح لنا جليا أن الثورة المعلوماتية وثورة الاتصال وتكنولوجيا الحاسب، سوف تؤديان بنا إلى الانتقال إلى شبكة الإنترنت والكتالوج الإلكتروني، بديلا عن الأوراق المكتوبة والممضاة في حضور المتعاملين (المدين والدائن – البائع والمشتري – العميل والمصرف – العقود– عقد الصفقات)، إلا أنها تشكل عقبات قانونية لنمو التجارة الإلكترونية وتهيئة بيئة قانونية أكثر أمانا في توثيق المعاملات الإلكترونية وأكثر يقينا في حماية الحقوق المتولدة عنها وإثباتها.

ولهذا فإن الانتقال من مرحلة التعامل الورقي إلى التعامل الإلكتروني في مجالات التجارة والمصارف يلزم له تهيئة بيئة قانونية ملائمة للمعطيات التكنولوجية في التبادل الآلي ذات الصلة، حتى لا يحدث فراغ قانوني، مما يهدد حقوق المتعاملين ويقلل فرص الاستفادة من التطور التقني في وسائل الاتصال، وعلى هذا فقد عمدت عدة جهات مثل لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (اليدنسيترال) إلى إعداد مجموعة من المبادئ القانونية التي تحكم التبادل بواسطة تقنيات التجارة الإلكترونية لتتخذها الدول المعنية مؤشرا لتعديل المتطلبات القانونية الراهنة لتبادل السلع والخدمات وانتقال الأموال من ناحية، وإزالة العقبات المترتبة عليها، والتي تحول دون استخدام وسائل غير ورقية للآخرين وتخزين المعلومات من ناحية أخرى.

مصطلحات باللغة الإنجليزية

Electronic Banks	المصارف الإلكترونية
Information Technological	تكنولوجيا المعلومات
Communication Technological	تكنولوجيا الاتصالات
World Trade Organization	نظم التجارة العالمية
Electronic Payment System	نظم الدفع الإلكترونية
Electronic Financial Services	الخدمات المالية الإلكترونية
Retail Banking Services	خدمات التجزئة المصرفية
Hardware	مكونات الحاسب
Software	برامج الحاسب
Automatic teller Money (ATM)	كروت الصارف الآلي
Internet Banks	مصارف الإنترنت
Mobile Banks	مصارف المحمول
Modern technological Information	تقنيات المعلومات الحديثة
Debit, Credit Cards	بطاقات الدفع الإلكتروني
Remote Banking Services	الخدمات المصرفية عن بعد
Automatic lending Machines	ماكينات منح القروض
Electronic Position of Sales	نقاط الدفع الإلكتروني
Home Banking Services	خدمات الصيرفة المنزلية
Phone Banking	عمليات مصرفية بالتليفون

Vistal or Branchless Bank	المصرف الافتراضي
Remote Delivery Channels	قنوات التوزيع عن بعد
Informational Position	الموقع المعلوماتي
Communicative Position	الموقع التفاعلي أو الاتصالي
Transactional Position	الموقع التبادلي
Vet Bank (www.vetbank.com)	شبكة الإنترنت
Infrastructure	البيئة الأساسية
Charge Cards	بطاقات الدفع المؤجل (بطاقات اعتماد النفقات)
EFT-Pos Cards	بطاقة التمويل الإلكتروني
Cheque Cards	كروت ضمان الشيكات
Magnetic Stripe	البطاقة الممغنطة
Chip Cards	البطاقات الرقائقية
Memory Chip Card	بطاقة الذاكرة
Smart Card	البطاقة الذكية
Supper Smart Card	البطاقة مفرطة الذكاء
Optical Cards	البطاقات البصرية
Business to Business	تجارة الأعمال مع الأعمال
Business to Consumers	تجارة الأعمال مع المستهلكين
E Shopping	التسويق الإلكتروني
Electronic Retailing	تجارة التجزئة الإلكترونية

Electronic Money	النقود الإلكترونية
E-Checks	الشيكات الإلكترونية
E-Gredits	بطاقات الائتمان البلاستيكية
Electronic Transaction (set)	تأمين التحويلات المالية الإلكترونية
Currency Swap	عمليات المبادلة للنقود

مراجع الفصل الثاني

أولا : الكتب :

1- د. صبري أبو زيد : اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الخارجية، الجامعة العمالية، القاهرة، 2004.

2- د. عماد الحداد : التجارة الإلكترونية، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2005.

ثانياً : الدوريات والمجلات العلمية :

1- البنك الأهلي المصري : التجارة الإلكترونية، القاهرة، النشرة الاقتصادية، العدد (4) المجلد (52)، 1999.

2- ـــــــ: الدور الحديث للبنوك في التجارة الإلكترونية، القاهرة، النشرة الاقتصادية، العدد (3) المجلد (54)، 2001.

3- ـــــــ : خدمات مصرفية بدون فروع، بنوك بدون مباني، القاهرة، النشرة الاقتصادية، العدد (4) المجلد (53)، 2000.

4- ـــــــ: التجارة الإلكترونية تطورها ومستقبلها، القاهرة، النشرة الاقتصادية، العدد (2) المجلد (55)، 2003.

5- ـــــــ: النشرة الاقتصادية، تطبيقات الصيرفة الإلكترونية في مصر، العدد (2) المجلد (56)، 2003.

6- د. عبد الباسط محمد وفا : سوق النقود الإلكترونية (الفرص – المخاطر – الآفاق)، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد 472/471، (السنة 94) يوليو/ أكتوبر 2003.

7- د. عمرو التقي : نحو رؤية إستراتيجية لتنمية التجارة الإلكترونية في الاقتصاد المصري، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، 2003.

الفصل الثالث

العولمة الاقتصادية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد



الفصل الثالث

العولمة الاقتصادية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

المبحث الأول

توصيف حالة العولمة الاقتصادية

مقدمـــــة :

بداية نجد أن العولمة كمصطلح ليست بعيدة في التاريخ كما يرى الكثير من الكتاب، لكنها حديثة العهد به، فقد ورد بإصدار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED أن استخدام مصطلح العولمة لأول مرة كان من قبل "تيودورلفت" في كتابه "عولمة الأسواق" في عام 1985، عندما أراد وصف التغييرات التي حدثت خلال الفترة الماضية، كما ذكر أن مصطلح العولمة Globalization دخل ضمن اصطلاحات قاموس جامعة أكسفورد أواخر عام 1962.

مظاهر العولمة الاقتصادية والعوامل التي أدت إليها :

من اللافت للنظر أن ظاهرة العولمة الاقتصادية صُوحبت بمظاهر أربعة منذ منتصف السبعينات وحتى أواخر التسعينات في القرن الماضي، قد تجسدت في الآتي :

1-تزايد أهمية كل أشكال رأس المال الذكي Intellectual Capital في كل من خلق الأصول أو التوسع فيها، أو ما يعرف باقتصاد المعرفة Knowledge Economy الذي يعكس تزايد أهمية المعلومات والمعرفة أو الأصول غير الملموسة.

2-نمو المشروعات المشتركة والتراخيص بين وداخل المؤسسات التي تخلق الثروة.

3-تحرير الأسواق داخل وبين الحدود الدولية.

4-ظهور العديد من الاقتصادات المؤثرة في الاقتصاد العالمي، وخاصة في جنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية، أو ما تعرف بالدول حديثة التصنيع مثل هونج كونج وتايوان وماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية.

وزيادة في الإيضاح، فإن مفهوم العولمة متعدد الأبعاد، ويتضمن إزالة العوائق الوطنية الاقتصادية، ونشر التكنولوجيا والتجارة والاتصالات، وأنشطة الإنتاج، وزيادة قوة الشركات عابرة الحدود الوطنية والمؤسسات المالية الدولية، وتحرير الأسواق وإلغاء القيود عليها، وخصخصة الأصول وزيادة التعاملات في النقد الأجنبي، وتكامل أسواق رأس المال واستحداث أدوات مالية جديدة، مما يؤدي إلى انصهار الحدود الوطنية وزيادة درجة اندماج الدولية وتكاملها في النظام العالمي.

وهنا تجدر الإشارة إلي أهمية التفرقة بين مفهوم التدويل Internationalization ومفهوم العولمة، حيث يري (هيرست وسومبسون 1996) أن العالم يعيش الآن ظاهرة التدويل وليس العولمة، إذ أن الفرق بين اقتصاد دولي واقتصاد عالمي يتوقف على الوحدات التي يتكون منها العالم،

ففي الاقتصاد الدولي تقوم التجارة والتدفقات المالية بين الدول، بناء على القواعد والقوانين الخاصة بهذه الدول بينما في الاقتصاد العالمي تقوم هذه التدفقات بناء على قواعد وقوانين عالمية موحدة تنشأ وتنفذ عن طريق مؤسسات دولية.

والآن وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن على بداية عمل منظمة التجارة الدولية WTO، التي بدأت عام 1995، أصبح العالم يعيش في مرحلة ما بين التدويل والعولمة، ولم تكتمل بعد عملية العولمة، بعد تخطي مرحلة التدويل بالرغم من المعوقات التي تثيرها "جماعات مناهضة العولمة" في مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

ويعد من أهم التعاريف العملية في التطبيق هو الذي يعرف العولمة الاقتصادية على أساس أهم أبعاد هذه الظاهرة، والتي تتمثل في تحرير التجارة، تحرير النفقات المالية، نقل الإنتاج (من الدول المتقدمة إلي الدول النامية) وزيادة التنسيق فيما بين المؤسسات الاقتصادية، والأطر التنظيمية لدول العالم.

وكما يرى أصحاب العولمة الاقتصادية المعاصرة أنها حالة من الاندماج العالمي لا تمثل مرحلة من مراحل الرأسمالية، ولكنها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل أدت في النهاية إلي ما يعرف بالعولمة الاقتصادية، لكنهم في المقابل لم يتفقوا على تاريخ واحد لها، إذ أن الرأي الغالب هو الذي قال بأن العولمة الاقتصادية الفعلية بدأت في التسعينات من القرن الماضي، وقد استندوا في ذلك إلي العوامل التالية:

1- ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

لقد كانت ثورة الاتصالات والمعلومات التي حدثت في أواخر القرن العشرين أحد العوامل الهامة التي ساعدت في ظهور العولمة الاقتصادية، حيث ساهمت التكنولوجيا في إيجاد أنماط جديدة من الإنتاج والاستهلاك، وقد ساهمت وسائل الاتصال المتقدمة في ذيوع هذه الأنماط على مستوى العالم، فعلى سبيل المثال كان لظهور الإنترنت دور كبير في هذه العولمة، حيث لم يقتصر دوره على مجرد نقل البيانات والمعلومات، ولكنه أصبح وسيلة اتصال فعالة، ويتم من خلالها عقد كثير من الصفقات، وتحويل مبالغ كبيرة من النقود في لحظة واحدة.

2- زيادة حجم التجارة والاستثمار :

لقد شهدت الفترة الماضية زيادة هائلة في حجم التجارة الدولية، ويرجع الفضل في ذلك إلى اتفاقيات منظمة التجارة الدولية (الجات سابقاً) والتي اعتمدت على سياسة تحرير التجارة الدولية، وإلغاء كافة القيود غير الجمركية، وهو ما يسر كثيرا في تدفق التجارة واتساع الأسواق، ولاشك أن ذلك قد أدى إلى توحيد النمط الاستهلاكي على مستوى الدول نتيجة لإطلاق حرية المستهلك في اختيار مصادر الشراء لإشباع رغباته سواء من حيث الجودة أم السعر (حالة الإطلاع على الكتالوج الإلكتروني).

3- زيادة دور المنظمات الدولية والإقليمية :

لقد لعبت المنظمات الدولية والإقليمية دورا مهما في بلورة ما يسمى بالعولمة الاقتصادية التي لم تستقر معالمها النهائية بعد، حيث كان لإنشاء بعض المؤسسات دور فاعل في تدعيم فكرة هذه العولمة، مثال ذلك: منظمة

التجارة العالمية، هذا بالإضافة إلي التجمعات الإقليمية والشركات متعددة الجنسيات، وواكب ذلك الدور الرائد لصندوق النقد والبنك الدوليين :

أ- دور صندوق النقد والبنك الدولي للإنشاء والتعمير :

إن المفهوم الأصلي لصندوق النقد والبنك الدوليين -وفقاً لاتفاقية بريتون وودز في عام 1944- كان مبنياً على الاعتراف بأن الأسواق لا تعمل بصورة جيدة في كثير من الأحيان، وأنها قد تسبب بطالة هائلة، وقد يؤدي هذا إلي عدم توفير الأموال المطلوبة من قبل البلدان لمساعدتها في الحفاظ على اقتصادياتها، لكن هذا المفهوم قد تغير الآن بصورة واضحة : حيث لعب كل منهما دورا فاعلا في تدعيم فكرة العولمة -المعتمدة في الأساس على اقتصاد السوق- وتهيئة المناخ لانتشارها بين دول العالم، وذلك من خلال فرض شروط قاسية يفرضها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين للاستفادة من القروض المطلوبة منهما، ومن هذه الشروط ما يلي :

- أن تقوم الدولة بفتح أسواقها المالية ومصارفها أمام رأس المال الأجنبي.
- تحرير الأسواق السلعية من كافة القيود سواء تعلقت بالاستيراد أم بالتصدير.
- أن تقوم الدولة بخصخصة أكبر قدر من المؤسسات والشركات الحكومية وإن لم يوجد بها شروط نجاح برامج الخصخصة، مثل ضرورة توافر مؤسسات رقابية على المصارف أو أسواق المال، وأخرى لتعزيز المنافسة ومنع الاحتكار.
- تخفيض الإنفاق الحكومي المخصص للرعاية الصحية والتعليم ودعم المواد الغذائية وسلع الوقود ودعم صغار المزارعين والصناع.

ب- إنشاء منظمة التجارة العالمية (الجات سابقاً):

لقد استغرقت اتفاقيات الجات(*) وقتاً طويلاً بداية من عام 1947 حتى تم التوصل إلي اتفاقية الجات في عام 1994 في مراكش أي بعد انعقاد ثماني جولات كان أولها جولة جنيف وآخرها جولة أورجواي 1986-1993، وتوجت أعمالها في مراكش أبريل 1994 حيث تم الاتفاق على تعديل اسم المنظمة (الجات) إلي منظمة التجارة العالمية World Trade Organization، ومن المفيد ذكر أن سقوط الاشتراكية في المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفيتي وحلفائه في شرق أوروبا) كان له الدور المهم في استكمال تلك المفاوضات التي انقطعت في عام 1989، بسبب الخلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد

(*) اتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) General Agreement on Tariffs and trade(GATT) وهي معاهدة متعددة الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة عقدت بين الحكومات المهتمة بالتجارة الدولية، وقد أبرمت هذه المعاهدة في 30 أكتوبر 1947 في بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد بدأ تطبيقها اعتبارا من أول يناير 1948، ومركز الجات في جنيف، وكان عدد الدول التي وقعت على اتفاقية الجات عام 1947 - 23 دولة فقط.

وترجع نشأة الجات إلي اللجنة التحضيرية التي ألفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1946، لوضع جدول أعمال مؤتمر التجارة والعمل بقيامها في دور انعقادها الثاني في جنيف عام 1947، علاوة على تحضير "ميثاق التجارة الدولية" بإجراء مفاوضات بشأن تخفيض التعريفات الجمركية وتقليل الحواجز التي تعترض التجارة، وذلك على أساس المزايا المتبادلة.

وكانت المفاوضات تتم على أساس بنود التعريفة سلعة سلعة، وهذا ما أعطى المفاوضات مرونة كبيرة وفقا لظروف كل بلد، وقد اتبعت نفس الطريقة في المفاوضات التالية :

- مفاوضات جنيف سنة 1948 Geneva Round (1).
- مفاوضات أنسي (فرنسا) سنة 1949 Anccey Round.
- مفاوضات توركاي (إنجلترا) سنة 1951 Torquay Round.
- مفاوضات جنيف سنة 1956 Geneva Round (2).
- جولة ديلون سنة 1960 - 1961 Dillon Round.
- جولة كيندي سنة 1964 - 1967 Kennedy Round.
- جولة طوكيو 1973 - 1979 Tokyo Round.
- جولة أورجواي 1986 - 1993 Uruguay Round.
- مؤتمر مراكش 1994 Morroco Conference.

انظر في ذلك د. يحيى إبراهيم علي مرسي، فكر العولمة وتطبيقه بالمؤسسات المالية العربية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002، ص124.

الأوروبي على بعض القضايا، لكنهم عندما أدركوا انهيار منافسهم الرئيسي (الاتحاد السوفيتي) وجدوا من الأصوب تجاوز خلافاتهم، لأن الإطار العام – دولياً– أصبح لمصلحتهم ويحقق هدفهم في السيطرة على الأسواق العالمية ودعم الرأسمالية، وعليه تم صياغة الاتفاقيات النابعة من منظمة التجارة العالمية بما يحقق مصالحهم.

ومن ثم أصبحت المنظمة –منذ سريان اتفاقية إنشائها في أول يناير 1995– هي المسئولة عن تنظيم حركة التجارة العالمية وفتح الأسواق أمام المنتجات، ومتابعة تنفيذ تحرير التجارة في كافة القطاعات (الزراعة – الصناعة – الخدمات(*)– المصارف – الملكية الفكرية – وتسوية المنازعات

(*) تعريف التجارة في الخدمات المالية وأهميتها : التجارة في الخدمات المالية يقصد بها كافة الأنشطة العاملة في الأسواق المالية مثل :

1– الخدمات المصرفية (الإقراض بكافة أنواعه بما فيه الإقراض الاستهلاكي والإقراض مقابل رهون وغيره).

2– جميع الخدمات المدفوعة والتحويل النقدي بما فيها بطاقات الائتمان والدفع والخصم وشيكات المسافرين والأوامر المصرفية، فضلا عن المتاجرة للذات ولحساب العملاء في البورصة في كل من أدوات السوق المالية وأدوات سوق الصرف وسعر الفائدة.

3– الأوراق المالية القابلة للتداول والأصول المالية بما فيها السبائك والمشاركة في إصدار مختلف أنواع السندات وإدارة الأصول كالنقد ومحافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار الجماعي.

4– كافة أنشطة التأمين المباشرة بأنواعه وإعادة التأمين والوساطة في التأمين كالسمسرة والوكالة والخدمات المساعدة الاستشارية والاكتوارية وخدمات تقدير المخاطر وتسوية المطالب.

5– خدمات البحوث والاستشارات المتعلقة بالاستثمار وتقديم المشورة بشأن عمليات الشركات وإعادة هيكلتها وصياغة استراتيجيتها.

وتجيء أهمية قطاع الخدمات المالية نظرا لارتباطه بشكل مباشر بالنشاط الاستثماري والاقتصادي ككل، فضلا عن أن وجود تفوق لدولة في هذا المجال يجعلها تحصل على منافع ومكاسب كبيرة من هذا القطاع. انظر في ذلك د. يحيى إبراهيم علي مرسي، فكر العولمة وتطبيقه بالمؤسسات المالية العربية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002، ص132.

التجارية... الخ)، ولقد جاء هذا الدور متكاملا ومتوافقا مع الدور الذي يلعبه كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، ويدعم ذلك القول المؤتمرات الوزارية المتوالية والتي تحاول فيها الدول المتقدمة فرض أفكارها وأجندتها على الدول النامية، بحجة أن هذه الأفكار تعمل على تهيئة هذه الدول للاندماج مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والذي يتطلب من هذه الدول التخلي عن مظاهر السياسات الحمائية، والنزعات القومية أو الدينية.

ج- المؤتمرات الدولية المتخصصة :

تعددت المؤتمرات الدولية مثل (مؤتمر الأرض-مؤتمر السكان- مؤتمر المرأة... إلخ) والتي ساهمت بدور ملحوظ في نشر أفكار العولمة، وأن العالم أصبح قرية صغيرة (قرية كونية) أو في سبيله لأن يصبح تلك القرية، وبالتالي يتحتم على جميع دول العالم أن تتوحد وتتفق فيما بينها، على ما يحقق مصالحها المشتركة، وهذه كانت هي الأهداف الظاهرة، لكن الأهداف الحقيقية لهذه المؤتمرات تتمحور حول تذويب هوية البلدان النامية، والعمل على زعزعة الاستقرار فيها بإثارة بعض القضايا لإحداث الفتنة والخلاف.

د- التكتلات الاقتصادية الإقليمية :

لقد تزامن وتواكب مع ظهور فكرة العولمة الاقتصادية أو النظام العالمي الجديد ظهور تكتلات اقتصادية إقليمية جديدة أو تفعيل تكتلات قائمة بالفعل من قبل الاتحاد الأوروبي - تجمع دول أمريكا الشمالية (النافتا)، تجمع دول جنوب شرق أسيا (أسيان)... إلخ) ووفقا لرأي المروجين لأفكار هذه العولمة، فإن هذه التكتلات تتعارض وفكر النظام العالمي الجديد الذي تتوارى فيه الحدود بين الدول، وتطبق فيه المنافسة الحرة والعادلة، هذا من الناحية

النظرية، ولكن من الناحية العملية نجد أن الدول المتقدمة تقوم بتفعيل هذه التجمعات فيما بينها فقط دون بقية دول العالم، بل تقوم بوضع القيود في مواجهة تلك الدول، وهذا ما يتعارض فعلاً مع التزامات منظمة التجارة العالمية، ولا تكتفي الدول المتقدمة بذلك، بل تقوم بإعاقة وتعطيل نجاح التجمعات الأخرى، على الرغم من إظهار الدول المتقدمة أنها تساعدها، ذلك مثل الأزمة الأسيوية في عام 1997 التي كادت أن تقضي على الدول التي كانت تسمى في السنوات السابقة بالنمور الأسيوية.

هـ- الشركات دولية النشاط (الشركات متعددة الجنسيات):

ليس هناك مبالغة في القول بأن الشركات متعددة الجنسيات أو عابرة القارات هي الرابح الأول من هذه العملية، وخير دليل على ذلك أن هذه الشركات هي التي أعاقت إنشاء المنظمة العالمية للتجارة WTO، بعد اتفاقيات بريتون وودز، وذلك عن طريق قيامها بالضغط على أعضاء الكونجرس الأمريكي، والذي عارض بدوره اتفاقية إنشاء هذه المنظمة، وبالتالي لم يكن يتصور إنشاء تلك المنظمة دون مشاركة الولايات المتحدة، والتي كانت تمثل القوة الاقتصادية في العالم في تلك الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وهذا ما دعا الدول المشاركة في تلك الاجتماعات إلي الاتجاه نحو الاستفادة بما تم التوصل إليه، وبالفعل تم عقد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المعروفة باسم جات 1947.

كما ظهر دور هذه الشركات في المفاوضات المتتالية لجولات الجات، سواء من حيث القضايا التي كانت مستبعدة من المفاوضات في الجولات السابقة، أم حجم القيود التي كانت مفروضة من قبل الدول المتقدمة في

مواجهة صادرات الدول النامية، وعندما وصلت منظمة الجات إلي الجولة الثامنة من المفاوضات (1981 – 1993) كانت هذه هي فرصة تلك الشركات لاستكمال أهدافها التوسعية على مستوى دول العالم من خلال ما عُرف بتحرير التجارة العالمية من كافة القيود غير الجمركية، وحرية انتقال رءوس الأموال، وضمان المنافسة الحرة والعادلة، مع ضمان تقدمها التكنولوجي من خلال اتفاقية حماية الملكية الفكرية... إلخ، ومن هنا أصبحت اللحظة مواتية للترويج لنظام عالمي جديد أكثر تحررا، وحسبما يتوقع الإيطالي "ريكاردو بيترلا" المختص بشئون المستقبل، وفق قوله "إن السلطة ستكون في أيدي مجموعة متحدة من رجالات أعمال دوليين، وحكومات مدن همها الأول هو تعزيز القوة التنافسية لهذه المشروعات والمؤسسات العالمية المستوطنة في مدنها" أي الشركات متعددة الجنسيات Multinational Companies.

آثار العولمة الاقتصادية على الصناعة المصرفية :

تعد ظاهرة العولمة الاقتصادية من أكثر الظواهر التصاقا بالنشاط الاقتصادي على وجه العموم، والنشاط المصرفي بشكل خاص، وعلى الرغم من أن العولمة ظاهرة إنسانية في المقام الأول من خلال جوانبها السياسية والاجتماعية والثقافية المتنوعة، إلا أنها مصرفيا قد اتخذت أبعادا ومضامين جديدة، جعلت المصارف تتجه إلي ميادين وأنشطة غير مسبوقة، وبالتالي أدت إلي انتقالها من مواقف وتصورات وأوضاع متسمة بنشاطات ضيقة، إلي نشاطات واسعة ممتدة في مواقفها وتصوراتها من أجل تعظيم الفرص وتنوعها ومن ثم زيادة الأرباح والمكاسب.

هذا وتشير الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعولمة الاقتصادية، أن لها تأثير واسع النطاق على

الصناعة المصرفية، في أية دولة من دول العالم (المصارف التقليدية – المصارف الإلكترونية – المصارف الإسلامية). ولما كان من المتعارف أن لكل ظاهرة إيجابيات وسلبيات، فإن هناك آثاراً للعولمة الاقتصادية على الصناعة المصرفية، إيجابية وسلبية ومن ثم تصبح الأعباء الملقاة على عاتق القائمين على إدارة الصناعة المصرفية هو تعظيم الإيجابيات، وفي الوقت نفسه تقليل السلبيات عند أدنى مستوى لها.

الآثار الإيجابية للعولمة الاقتصادية على الصناعة المصرفية :

أ– **حدوث تغيير واضح في أعمال المصارف:** حيث توسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، وأخذت المصارف تتجه إلي أداء خدمات مصرفية، لم تكن تؤديها من قبل، وينعكس هذا بطريقة واضحة على أنماط ونماذج ميزانيات المصارف في الوقت الراهن، والتواجد الواضح للبنود خارج الميزانية.

ب– **التحول إلي المصارف الشاملة، والتي يلازمها تنويع النشاط المصرفي بشكل واضح:** من منطلق إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، وتأثير العولمة الاقتصادية على الصناعة المصرفية أو بما يسمى حاليا (العولمة المصرفية) زاد الاتجاه والتحول إلي المصارف الشاملة Universal Banks، والتي تتسم بالسعي دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف، وبالتالي تعبئة أقدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط، وفي عدة مجالات متنوعة، لتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل في ذات الوقت على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة، التي قد لا تستند إلي رصيد مصرفي (مثل أعمال

التأمين) بحيث تجدها تجمع ما بين وظائف المصارف التجارية والتقليدية ووظائف المصارف المتخصصة (الصناعية – الزراعية – العقارية) ومصارف الاستثمار والأعمال وشركات التأمين والأوراق المالية والسمسرة، أي تقوم بأعمال كل المصارف بالإضافة إلي الأعمال المالية وغيرها.

الظروف الجديدة التي طرأت على ظاهرة العولمة الاقتصادية خلال الربع الأخير من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي (21) والتي يمكن حصرها فيما يلي :

1–انهيار أسواق عالمية كانت تحتمي بها معظم الأمم والمجتمعات من تيار العولمة الاقتصادية، ومن ثم اكتسح تيار هذه العولمة مناطق كانت معزولة بدرجة أو بأخرى (اختياراً أو إجباراً) مثل دول المعسكر الشرقي الشيوعي سابقا والصين الشعبية.

2–الزيادة الكبيرة في درجة تنوع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين دول العالم، وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التي تتجه إليها رؤوس الأموال المتنقلة من بلد إلى آخر. وبالتالي تعددت الصادرات وتنوعت، وكذلك الواردات، كما تنوعت المجالات والتي تنتقل إليها رؤوس الأموال الأجنبية بحثا عن فرص أكثر ربحية.

3–ارتفاع نسبة عدد السكان في داخل كل مجتمع أو دولة، التي تتفاعل مع العالم الخارجي وتتأثر به. إذ أصبح نحو 6/1 سكان العالم أو ما يزيد يستفيدون مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، من السياحة وحدها، ونسبة أكثر تتلقى تحويلات العاملين بالخارج الواردة إلي ذويهم العاملين بالدول الأخرى الغنية (الولايات المتحدة وفرنسا مثلاً) والدول النفطية (السعودية والكويت مثلاً).

4-ظل تبادل السلع ورؤوس الأموال هو العنصر المسيطر على العلاقات بين الدول حتى عهد قريب، ثم بدأ تبادل المعلومات والأفكار ليصبح العنصر الغالب على هذه العلاقات. وهذه هي البداية لعصر المعرفة والمعلومات.

5-أصبحت الوسيلة الأكثر فعالية ونشاطا في تحقيق انتقال السلع ورؤوس الأموال والمعلومات والأفكار والمهيمنة في نفس الوقت هي الشركات متعدية الجنسيات Transactional Corporations، والتي لا يقتصر نشاطها على عدد محدود من الدول، وإنما اتخذت العالم كله مسرحا لنشاطها من حيث الحصول على المواد الخام أو توزيع مناطق الإنتاج، أو التسويق بالطرق المختلفة (الوكلاء – الكتالوج الإلكتروني).

6-ومن السمات الجديدة نسبيا أيضا لظاهرة العولمة الاقتصادية، هو ظهور تغير ملحوظ -في العقود الأخيرة – على مركز الدولة على إثر تنامي العلاقات السابقة بين المجتمعات المعاصرة. ويدعم ذلك شيوع أفكار تحطم أفكار الدولة والوطن وإحلال ولاءات أخرى وأفكار من نوع "نهاية الأيدلوجيا" "ونهاية التاريخ" و"القرية العالمية أو الكونية"، مما يصلح استخدامه مع جميع الدول النامية.

منظومة إدارة العولمة الاقتصادية:

تعكس قواعد ومؤسسات إدارة النظام الاقتصادي للعولمة الاقتصادية، ترتيب الدول ومجموعات الدول حسب علاقات القوى الاقتصادية والشاملة، وهكذا رغم ما يسمى بفترة السيولة أو فترة التحول الراهنة، نرصد أن مجموعة الدول الصناعية السبع بقمتها ومؤسساتها تأتي على رأس منظومة إدارة الاقتصاد العالمي، استناداً إلي حصتها الأعظم في توزيع القدرات الاقتصادية

العالمية، وبدور قيادي للولايات المتحدة، يستند إلي تفوق قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية الشاملة، كما نلاحظ أن أدوار صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير وقد أضحت شاملة للعالم بأسره، وكادت تكتمل لتفسح المجال لدور أهم لمنظمة التجارة العالمية على أساس الاتفاقات الأخيرة للجات في جولة أورجواي، كما يتواصل تنامي وزن وتوسع نفوذ الشركات والمصارف المتعددة الجنسية، وعابرة القوميات (متعدية الجنسيات) على الخريطة العالمية استنادا إلي واقع سيطرتها على القسم الأهم من التفاعلات والتدفقات الاقتصادية العالمية.

ومما سبق فإن ما نراه على الساحة الدولية يعد تأقلما إيجابيا مع تعاظم التنافسية في ظل عولمة الاقتصاد من جانب الدول الصناعية المتقدمة، فإننا نرصد تنامي دور التكتلات -التجارية والاقتصادية- وتسارع خطى بنائها، وهو ما نراه في حالة الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، وفي الاتجاه ذاته، فإننا نفهم تزايد نزعة الدول الصناعية المتقدمة إلي تشكيل تجمعات ومنتديات تجارية واقتصادية غير إقليمية مثل الأبك APEC، وفي الوقت ذاته، رغم تعاظم ضرورة التعاون والتنسيق بين البلدان النامية نلاحظ تراجع تأثيرها في التطورات الاقتصادية على الخريطة الاقتصادية العالمية.

وإذا أردنا توضيح دور مصر في تفعيل مجموعة الخمس عشرة التي عقدت قمتها العاشرة بالقاهرة لحماية مصالح دول الجنوب في مواجهة عدم الإنصاف في إدارة العولمة الاقتصادية، فإنه يجدر بمصر تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية بالإضافة إلي أن تسعى دون كلل من أجل تحرير تجارتها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على أسس منصفة بل وتفضيلية قدر الإمكان.

المبحث الثاني

العلاقة بتن العولمة الاقتصادية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

مقدمـــة :

في المبحث السابق تم تناول توصيف حالة العولمة في إطارها الاقتصادي، من منطلق أن الدراسة للعمل المصرفي من جانب والعولمة الاقتصادية من جانب آخر، وفي هذا المبحث سيتم تناول الجزئية الثانية والتي صادفتنا كثيرا في المبحث الأول من هذا الفصل وهي النظام العالمي الجديد، وهذا القول يتوافق والنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

أصبحت العولمة الاقتصادية أحد أهم المعالم الاقتصادية في الأنشطة الاقتصادية العالمية منذ نهاية الحرب الباردة مع بداية تسعينات القرن الماضي، إذ لم يقتصر دورها أو تأثيرها البعيد المدى على الأوجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعالم فقط، بل إنها تضع النظام الاقتصادي الدولي في مواجهة مع تحديات لم يسبق لها مثيل أو نظير، فمع المشكلات الموجودة والتي ما تزال معلقة في ظل النظام الاقتصادي الحالي، طرح هذا النظام على دول العالم -خاصة الدول النامية- في ظل العولمة الاقتصادية مشكلات جديدة أكثر صعوبة وتعقيدا، إذ أن القيام بدراسة أولية والعمل من أجل تأسيس نظام اقتصادي جديد في ظل العولمة هو أمر ذو قيمة كبرى بالنسبة للعالم أجمع، وهو أمر ذو دلالة عظيمة، ليس فقط من أجل تطور صحي وطبيعي ومدعم لاقتصاد العالم في القرن الحادي والعشرين، بل من أجل صياغة نظام عالمي جديد حر أيضاً.

الخصائص الأساسية للعولمة الاقتصادية :

أولاً : إن عملية العولمة الاقتصادية لا تستطيع بالتأكيد الإبحار بسهولة، إذ أن هذه العولمة تمثل في طياتها نزعة تنموية موضوعية بالنسبة للقوى الإنتاجية، لكن في سياق عملية العولمة الاقتصادية فإن السياسات الاقتصادية تلعب دوراً أو أدواراً هامة، كما هو الحال بالنسبة لاستراتيجيات التنمية للشركات المتعددة الجنسيات إن ما يدخل في الحسبان هنا ليس فقط عنصر تطور النظم والتكنولوجيا الإنتاجية، بل نمو القوى الغير إنتاجية أيضا، لأن قوانين السياسات المعلنة في ظل النظم الاقتصادية والسياسية العالمية القديمة التي تسيطر عليها الدول المتقدمة لا يمكن أن تكون عادلة، علاوة على ذلك فإن مسار العولمة الاقتصادية مسار متعرج، أي أنها عملية مطولة من الإجراءات والتحركات، حيث يمكن لها أن تحرك الأمور في وقت ما بسرعة واضحة، وفي وقت آخر ببطء شديد، وتحت ظروف معينة قد تعاني من جزر منخفض وانعطافات وانقلابات أيضا.

ثانياً: تتجه العولمة الاقتصادية بطبيعتها إلي السوق العالمي، غير أن هذا لا يعني تحريرا اقتصاديا كاملا، تتخلى فيه عن تدخل الدولة، أو التحرر من قيود الحدود القومية، فعلى الرغم من نموها السريع لا تزال العولمة الاقتصادية في مرحلتها الأولية من عملية متعددة ومطولة، إذ أن الاقتصاد العالمي الجديد أبعد في الوقت الحالي ما يكون عن الميلاد، حيث ما تزال الاقتصاديات القومية تحتل الموقع المسيطر في الأنشطة الاقتصادية، ولا تزال للحكومات أدوارها التي تؤديها على مستوى السيطرة واسعة النطاق، ففي حالة الدول المتقدمة يتم إنتاج حوالي 90% من المنتجات الاستهلاكية في الوطن، 90% من المنتجات يتم بيعها في الأسواق المحلية، وتظل مدخرات

الودائع المحلية هي مصدرها الرئيسي في التمويل، وحيث أن قلة من الشركات مؤهلة لكي توضع على قائمة البورصات الأجنبية، فإن البورصات العالمية أبعد عن أن يتم دمجها، وفي الغالب ما يزال شأن صياغة الإستراتيجية وصنع السياسات والأنشطة البحثية والتنموية للشركات متعددة الجنسيات – متروكا للبلدان الأم، كما لا تستطيع العديد من الشركات أن تنقل إلي الخارج المصانع المحلية التي قامت بالاستثمار فيها بلا قيود، باستثناء مصانع التجميع.

ومن هذا الاستطراد فإن كل الشركات متعددة الجنسيات تحمل سمة قومية، أما الدول النامية فتقف بعيدا وراء الدول المتقدمة على مستوى التدويل في الإنتاج والتجارة والتمويل ومجالات أخرى، لذلك فإن العولمة الاقتصادية لا تكافئ التحرر الشامل، حيث إنها لابد أن تعمل –حاليا على الأقل– في ظل نظام إداري صارم، من منطلق أنها لم تتطور إلي حد إلغاء الحدود.

ثالثاً: بالنسبة إلي الدول المشاركة، تعد العولمة الاقتصادية مفيدة وغير مفيدة على السواء، حيث أن توزيع المصلحة غير منتظم، إذ العولمة هي سلاح ذو حدين، لكن المشكلة تكمن في الفارق بين الدول المختلفة والمناطق فيما يتعلق بعملية التوازن بين الفرص المتاحة والتحديات.

إن العوامل الموجبة والسالبة للعولمة الاقتصادية تتحقق في ظل شروط معطاة، كما أن هذه الشروط تنصب في سؤال واحد وهو التنافس بين القوى المتصارعة، وبشكل عام تستفيد الدول القوية مثل الدول المتقدمة منها بشكل أكبر، في الوقت الذي تستفيد فيه الدول الأضعف مثل الدول النامية بصورة أقل.

لقد حافظ اقتصاد الولايات المتحدة على نموه خلال فترة التسعينات، كما أن الشركات متعددة الجنسيات حصدت أرباحا ضخمة في سنوات التسعينات من القرن الماضي، وهذه حقيقة مرتبطة بالعولمة الاقتصادية هذا في الوقت الذي استفادت فيه الدول النامية استفادة أقل، خاصة عندما كانت تقف أمام حدود العولمة، غير أن ارتباطها (الدول المتقدمة والدول النامية) قد يعني كسب شيء ما وخسارة شيء آخر.

إن هذا النوع من عدم التوازن قد أحدث أو أنتج آثارا خطيرة وسلبية على التطور الثابت للاقتصاد العالمي، وعلى تعزيز العلاقات بين الشمال والجنوب.

وبلا شك، فإنه مع مرور الوقت وازدياد قوة الآثار، ستصبح الدول النامية أكثر قدرة على التغلب على مشكلات الاقتصاد المعولم ومصاعبه، وهذا من شأنه أن يتيح لهذه الدول الاستفادة على نحو أعظم، ومع هذا، فإن لم تحل هذه المشكلة بشكل أفضل في سياق ومسار العولمة الاقتصادية فسوف تتسع الفجوة بين الشمال والجنوب، ونتيجة لهذا الوضع، فسوف تتجمد عملية العولمة، أو قد يصيبها حالة من الارتداد والإخفاق.

النظام الاقتصادي العالمي في ظل حالة العولمة الاقتصادية :

من المعروف للجميع، أن الدول المتقدمة قد احتلت موقعاً مسيطراً على الإطلاق في الإنتاج والتجارة والتكنولوجيا والمال والمجالات الأخرى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. إن التطور الاقتصادي للدول النامية لم تقيده تلك العوامل مثل ندرة رأس المال، وسوء شروط التجارة الدولية، وعبء الديون الثقيل، والحماية التجارية أو السياسات الحمائية... إلخ، لكن هذه

الدول- ابتليت أيضاً- باستغلال البلدان الغربية لها عن طريق ترحيلها لأزماتها الاقتصادية.

ان الدول النامية بذلت جهودا متواصلة لتغيير النظام الاقتصادي العالمي الجائر، وحققت بعض الإنجازات في السبعينات من القرن الماضي، حيث أقرت الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1971 **إعلان برنامج عمل من أجل إقامة نظام عالمي جديد، حددت فيه ما يلي :**

- يجب على كل الدول أن تتمتع بالهيمنة الدائمة والكاملة على مصادرها الطبيعية.
- تحرير كل الأنشطة الاقتصادية من سيطرة النظام النقدي الدولي والنظم المالية.
- زيادة تحويل رأس المال إلي الدول النامية.
- زيادة التعاون الاقتصادي بين الدول النامية.
- إعادة هيكلة اقتصاد العالم وإعادة تكييف التوزيع الصناعي.
- حث الدول المتقدمة على فتح أسواقها للدول النامية.
- تحسين حالة الدول النامية في التجارة الدولية.

وبالرغم من الإعلان عن هذا البرنامج، إلا أن الدول الغربية لم تفِ بوعودها، ومعظم الفقرات التي ضمها إعلان الأمم المتحدة وبرنامج العمل لم تترجم إلي عمل. وهكذا جنحت جهود إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

أصبح واضحاً للعيان تماماً جور النظام الاقتصادي العالمي القديم، حيث لعبت الدول المتقدمة دوراً مهماً في عملية العولمة منذ أن بدأت وتطورت في ظروف لم يشهد خلالها النظام الاقتصادي العالمي تغيرات أساسية، **والعناصر التالية ستكون وافية لشرح هذه النقطة وذلك على النحو التالي :**

أولاً: تتركز بشكل أساسي التكنولوجيا التي تعتمد عليها العولمة الاقتصادية للتنمية في يد الدول المتقدمة.

ثانيًا: إن المشروعات متعددة الجنسيات تابعة للدول المتقدمة، وبذلك فإنها في الأساس تحت إمرة قواعد الإنتاج العالمي وشبكات السوق، وهي في هذه الحالة تعد بمثابة الحاملات والناقلات للعولمة الاقتصادية.

ثالثاً: نتيجة لتركز المحاور المالية للعالم في الدول المتقدمة حيث يسود الدولار الأمريكي والين الياباني واليورو الأوروبي والفرنك السويسري فإن هناك هيمنة للدول المتقدمة على الشبكة المالية العالمية.

رابعاً: تُعد الدول المتقدمة هي الحافز وقوة الدفع الأساسية نحو تحرير الاقتصاد العالمي.

خامساً: إن صناع السياسة الذين أرسوا قواعد اللعبة للعولمة الاقتصادية، هم في الأساس الدول المتقدمة.

وفي ظل هذه الشروط فإن هناك مشكلات قديمة للدول النامية لا يمكن أن تحل على أي نحو من الأنحاء، نظرا لمواجهة هذه الدول تحديات خطيرة وجديدة عليها كما يلي :

أولاً: واجه اقتصاد السوق الصاعد الجديد اضطرابات مالية متكررة من شأنها أن تؤدي إلي ركود اقتصادي واضطراب اجتماعي، فعلى سبيل المثال تم تخفيض قيمة البيزو المكسيكية في عام 1994، وأعقبها ركود اقتصادي استمر لأكثر من عام، ومع الخسائر المالية الكبيرة التي تكبدتها منطقة جنوب شرق أسيا من جراء الأزمة الأسيوية في عام 1997 على وجه الخصوص فإن مستويات الإنتاج والمعيشة تراجعت تراجعا واضحا وتفاقمت مجددة مشكلة الفقر.

ثانياً: إن مد الاندماج يظل يموج وسط المشروعات الغربية، خاصة بين الدول الكبيرة والقوية منها، لأن قوتها ومميزاتها من التكنولوجيا ورأس المال والسوق قد عُززت بشكل ملحوظ، وفي المقابل لا تمتلك مشروعات الدول النامية بقوتها الناقصة –نسبيا– الوضع الذي تنافس به المشروعات الغربية الضخمة، وبفضل عمليات الاندماج يتخطى حجم المبيعات السنوي لبعض المشروعات الغربية الناتج الإجمالي المحلي في المتوسط للدول النامية.

ثالثاً: خلال ثورة التكنولوجيا ازداد اتساع الفجوة التكنولوجية والمعرفية بين البلدان النامية والمتقدمة، ويدعم ذلك أنه بداية بعد تصميم أجهزة الكمبيوتر وشبكة المعلومات في الدول الغربية، كما أن الوصول إلي تكنولوجيا الاتصالات الأساسية متاح فقط للفئة الميسورة في معظم دول العالم النامي، فعلى سبيل المثال (دول جنوب أسيا ودول جنوب الصحراء في أفريقيا تمتلك حوالي 1.5 خط تليفون فقط لكل 100 شخص، في مقابل 64 خط تليفون وحوالي 40كمبيوتر (عام 1996) لكل 100 شخص في الولايات المتحدة الأمريكية، وماذا يكون الوضع الآن؟!

رابعاً : تزداد سوءاً ظاهرة التدفق المنعكس لرؤوس الأموال والمهارات من الدول النامية إلي الدول المتقدمة بما يقدر بمئات المليارات من الدولار الأمريكي، وفي الوقت نفسه يوجد تدفق ما لا يقل عن مائة ألف شخص تقني ومهني إلي الدول المتقدمة كل عام، وفي السنوات الحالية أرخت الولايات المتحدة الأمريكية قبضتها عن الهجرات التكنولوجية، مستوعبة بذلك الإقامة لمزيد من الطلبة الأجانب بعد حصولهم على درجات الماجستير فأعلى، شاملاً هذا الأمر 70% من هؤلاء الذين حصلوا على الدكتوراه.

خامساً: عبر العقدين الماضيين (1981–2000) انخفض وضع البلاد النامية في إنتاج وتجارة العالم بدلا من أن ترتفع وتزيد، فوفق إحصائيات 1999/1998 هبطت نسبة البلاد ذات الدخل المتوسط والمنخفض في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 28.6% عام 1980 إلي 21% عام 1997، وانخفضت نسبة مساهمتها في التجارة العالمية من 27% في عام 1980 إلي 25% عام 1996 وماذا يكون عليه الوضع الآن؟!

سادساً: وجود تفاوت في الدخل وتزايد متنامٍ بين الجنوب والشمال، حيث كشف تقرير منظمة التنمية الصناعية بالأمم المتحدة عن أنه خلال الفترة من 1960– 1990، اتسعت فجوة الدخل بين الدول المتقدمة والدول النامية بمقدار 45%، بل إن الفارق بين الدول الأكثر غنى والدول الأشد فقرا مروع وبصورة أكبر.

ونخلص مما سبق إلي أن المشكلة الأكثر خطورة في المشكلات السابقة هي الفجوة المعرفية والتكنولوجية بين الشمال والجنوب، حيث إنها العامل الحاسم الذي يؤثر على الأوجه الأخرى في عدم التوازن بين الشمال والجنوب، وكما يشير تقرير التنمية العالمي للبنك الدولي عام 1998، فإن ذلك يسهل

عولمة تدفق التجارة والمال والمعلومات نظريا في تضييق فجوات المعرفة بين بلدان العالم، غير أن السرعة المتزايدة للتغيير في البلدان الصناعية يعني في حالات كثيرة فجوة متسعة على مستوى الممارسة، وأثناء هذا، سيشمل الانفجار العالمي للمعرفة بالنسبة للدول النامية فرصا وتهديدات على حد سواء، ففي حالة اتساع فجوة المعرفة سيزداد تجزؤ العالم وانشطاره، ليس فقط بسبب النقص في رأس المال والمصادر الأخرى، بل بسبب التفاوتات في المعرفة، ويدعم ذلك، أن رأس المال سيتدفق وكذا المصادر الأخرى إلي الدول النامية ولكن بقواعد معرفية أقوى مما يزيد حجم الفجوة المعرفية، وبالتالي تعزيز فكرة عدم التساوي بين الدول المتقدمة والدول النامية.

اقتراحات في مسألة إصلاح النظام ألاقتصادي العالمي الحالي:

تُغرى العولمة الاقتصادية بنظام اقتصادي عالمي جديد، ويدعم ذلك سياق الأزمة المالية الأسيوية والاضطراب المالي العالمي، على وجه الخصوص، في السنوات الحالية بحيث أجمع المجتمع العالمي على إصلاح النظام الاقتصادي الحالي والنظام المالي خاصة، وقد نُشر العديد من التصورات عن إطار اقتصادي عالمي جديد يرتكز في الأساس على تقوية النظام العالمي، وفي بداية العقد الحالي تم بذل جهود محددة من قبل المجتمع العالمي للتعامل مع التحديات المالية الخطيرة، وقد تم تقديم بعض الاقتراحات عن إصلاح النظام المالي (يتضمن الإصلاح المصرفي في ذاته)، ومن أهمها ما قدمه رئيس البنك الدولي حول مشكلة الفقر في الدول النامية، بأن أظهر أن الفكرة الرئيسية في المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) 1999، هي العولمة الاقتصادية باعتبارها المسئولة، وكان فحوى

هذه الفكرة هو تشييد نظام مسئول من أجل إخضاع تطور هذه العولمة إلي مقياس وإدارة موحدين.

لقد احتاجت الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية بقوة إلي مراجعة القوانين المالية العالمية الحالية غير المعقولة، ومع ذلك أدى اختلاف المصالح إلي مزيد من التشعب في وجهات النظر ليس فقط بين الدول النامية والمتقدمة، بل بين الدول المتقدمة ذاتها عن كيفية إصلاح النظام المالي العالمي.

ومن أجل ذلك–في المرحلة الحالية– قيل الكثير عن تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد، لكن القليل هو الذي تم عمله، ولم يتحقق أي تقدم جوهري. **وفي المرحلة الحالية سيكون التأكيد على إصلاح النظم المالية والتجارية العالمية، وذلك على النحو التالي :**

أولاً : إصلاح نظام التجارة العالمي :

1–تنفيذ برنامج سلعي متكامل، أي تحسين شروط التجارة بالنسبة للدول النامية عبر تشييد تمويلات مترابطة وأنواع مختلفة من اتفاقيات السلع العالمية، بهذا يستقر عائدها التصديري ويزيد.

2–تأسيس علاقة طويلة وعادلة بين أسعار المواد الخام والمنتجات الأولية والمنتجات النهائية وشبه النهائية التي تصدرها الدول النامية من ناحية، وبين السلع والأجهزة الرأسمالية من ناحية أخرى، تلك التي تستوردها هذه الدول، بحيث يضمن القوة الشرائية لعائدها التصديري.

3–تنفيذ القوانين المختصة بانفتاح السوق في اتفاقيات دورة أورجواي، وذلك عبر توسيع غطاء نظام الأولوية العام، مع زيادة الفرص للمنتجات النهائية للدول النامية للدخول إلي سوق الدول المتقدمة.

4-تنفيذ خطة إصلاح ضمن إطار منظمة التجارة العالمية (WTO) لابد أن تلائم بشكل كامل القوانين العالمية الجديدة التي ستصاغ تحت إشراف منظمة التجارة العالمية احتياجات كل الدول الأعضاء، خاصة تلك التي تتعرض مصالحها للمخاطر، ولابد من أن تتناسب شروط التجارة والاستثمار والتحرير المالي مع مستويات التنمية وطاقة الأطراف المشاركة، ومن المهم على وجه الخصوص أن تتقدم عملية التحرير في المناطق المالية خطوة خطوة، وبأسلوب تدريجي وفي تناسق مع توجه سياسات الدول النامية واستعدادها للمشاركة.

ثانياً:مراقبة ملائمة على رءوس الأموال الخاصة ومؤسسات تقييم الائتمان وأنشطة عمليات اندماج المشروعات :

ويكون ذلك وفق ما يلي :

1-لابد أن تضع المؤسسات متعددة الأطراف قواعد لضبط رأس المال بحيث يمكن للدول الناشئة حديثا أن تطبقها في ظل شروط فوضى السوق.

2-لابد أن تقر المؤسسات متعددة الأطراف أحكاما بشأن تقييم القدرة الائتمانية لكي تضمن الشفافية والمساواة لتقييم القدرة الائتمانية من قبل بعض المؤسسات الخاصة الغربية الرئيسية، ومنع أن يدفع تقييم القدرة الائتمانية بالأمور من سيء إلي أسوأ في البلدان التي تعاني من الأزمة بانتهاز فرصة سوء حظها.

3-لابد أن تلتزم الدول الغربية بصورة عامة بقانون منع الاحتكار وأن تعلن المؤسسات العالمية عن قانون منع التعتيم طبقا لهذا، ومراقبة موجات الاندماج المتوالية بين المشروعات الغربية، ومنع التوسع المفرط في الاحتكار للمشروعات الكبرى.

أثر عوامل التغير في نظام الاقتصاد العالمي الجديد على الصناعة المصرفية :

هناك مجموعتين من أسباب التغير التي أثرت بشدة على الصناعة المصرفية من خارج هذه الصناعة ومن داخلها.

العوامل الخارجية :

تمثل التغيرات الهيكلية في بنية الاقتصاد العالمي، والتي شهدتها فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، والتي جاءت نتيجة عولمة الأسواق والتمويل وخلق كتل إقليمية متعددة مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظومة دول النافتا، وبروز الاقتصاديات الناشئة وحديثة التصنيع في كل من جنوبي شرق أسيا وأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلي استعمال تكنولوجيا جديدة في تصميم المنتجات وتصنيعها، ومن ثم زيادة المنافسة وتنامي الضغط على الأسعار، وتعميق الحاجة إلي السرعة في تطوير المنتجات ذات دورة الحياة القصيرة، وفي هذه الأوضاع تم تشكيل العوامل السابقة في مجملها لتعطي في النهاية صورة واضحة عن ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

إن الملفت للنظر هو أن الصناعة المصرفية كانت هي الأكثر تأثرا بهذه التغيرات من بين مختلف القطاعات الاقتصادية، لأنه إلي جانب هذه التغيرات أو الضغوط العامة، تعرضت الصناعة المصرفية لمنافسة أكثر حدة من تلك التي سادت القطاعات الاقتصادية الأخرى بسبب التحرر من القيود في الأنشطة والأسعار.

العوامل الداخلية :

- لقد كانت البداية عندما أطلقت Merill Lynch في منتصف السبعينات من القرن الماضي 1975م فكرة حساب "إدارة النقد" Cash Management في الوقت الذي لم يكن فيه عند المصرفيين الرؤيا الكافية ليدركوا أن هذا الأمر كان بداية لفكرة عدم التوسط Dis-Intermediation التي غيرت وجهة الصناعة المصرفية.
- تلى ذلك الأمر في بداية الثمانينات من القرن الماضي، إطلاق فكرة التحرر من القيود Deregulation الأمر الذي ترتب عليه إضافة بعدا جديدا لحدة المنافسة من مؤسسات جديدة لم يكن يسمح لها القانون أو التشريع بممارسة أنشطة تمارسها المصارف والمؤسسات المالية.

نتائج عوامل التغير في النظام الاقتصادي العالمي الجديد على الصناعة المصرفية :

-هذه العوامل الخارجية والداخلية، أجبرت الصناعة المصرفية في مختلف أنحاء العالم، في دول العالم الصناعي، خاصة، على تبني تغيرات جوهرية وجذرية في مختلف جوانب الحياة، وكانت هذه التغيرات من الأهمية بحيث لوحظ أنها تركت آثارا هامة على مختلف مؤسسات الوساطة المالية. (المصارف – شركات التأمين – البورصات)، ومن الشمول بحيث تضمنت إدخال نظم معلومات واتصالات جديدة وتغيرات جذرية كبيرة في هيكلة هذه المؤسسات، وليس هذا فحسب، بل أدى إلى خلق مؤسسات مالية تتصف بكبر الحجم واتساع الأسواق والتركيز على بيع المنتجات الجديدة (المصارف الشاملة على سبيل المثال).

-أدت التغيرات السابقة إلي إحداث تطورات هائلة وعميقة في أسلوب التمويل، حيث تزايدت حركة الأوراق المالية على حساب القروض التقليدية، واتسعت حرية تقديم وتسعير الخدمات المالية، وتحميل إدارة المخاطر بأعباء جديدة، وانتقلت المصارف العالمية الكبيرة من الأعمال التقليدية المتمثلة في قبول الودائع والإقراض، إلي الأعمال المرتبطة بالتداول في الأوراق المالية وعمل صناديق خاصة بها، وصنع الأسواق، والقيام بدور بنوك الاستثمار (أمناء الاستثمار) وتوفير السيولة الاحتياطية وتعزيز المراكز الائتمانية للآخرين، وصاحب ذلك كله انتقال بعض بنود الميزانية إلي خارجها، وامتداد نشاط المصارف المحلية إلي العديد من الأسواق الإقليمية والعالمية الأخرى.

-لقد أدى الاستمرار في تبني سياسات الانفتاح والتحرر إلي تزايد مستمر في التحديات والمصاعب التي تواجه الصناعة المصرفية في الدول المتقدمة. وقد كان تنامي أهمية سوق رأس المال الأمر الأكثر وضوحا في تهديده الجدي لدور المصارف التقليدي في الوساطة المالية.

هذا في الوقت الذي نجحت فيه أسواق رأس المال في تطوير أدوات مالية بديلة لما تقدمه المصارف، وبتكلفة أقل وكفاءة أعلى، مما وضع المصارف مرة أخرى أمام الحاجة لأن تكون قادرة على المنافسة بفعالية بالمقارنة مع مؤسسات الوساطة المالية الأخرى وتجاه الأسواق الرأسمالية، وأن تكون – أيضا – قادرة على دخول كلاهما.

-بدأت الصناعة المصرفية تفقد جزءاً بعد جزء من حصتها السوقية لصالح مؤسسات الوساطة المالية الأخرى نتيجة لحدة المنافسة، وللتغير في طبيعة عمل المصارف نفسها، مما حدا بالمصارف، إلي التساؤل عن مستقبلها، وتجرأ البعض على القول بأن فكرة الصيغة التقليدية للمصارف قد ماتت، وعزز هذه الجرأة في القول فقدان المصارف للصفات التي سبق وميزتها عن المؤسسات المالية الأخرى حيث أصبحت العديد من المؤسسات المالية الأخرى تمارس بعض أعمال المصارف مثل إصدار الأوراق التجارية مباشرة دون وساطة، كما تولت بنوك الاستثمار والأعمال الجزء الأكبر من القروض الكبيرة وإصدارات الأسهم، وكذلك بدأ منتجو السلع المعمرة يأخذون حصتهم من السوق المصرفي.

رد فعل الصناعة المصرفية على هذه التغيرات :

كان رد فعل الصناعة على التغيرات التي آثارها النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتطورات المتلاحقة، هو قيام المصارف بما يلي :

-إعادة النظر في طرق المنافسة التقليدية التي سارت عليها لفترة طويلة.

-إعادة صياغة إستراتيجيتها بإصلاح نظمها الإدارية والتنظيمية، وتحسين أساليب التسويق المتبعة فيها.

-التركيز على إدارة المخاطر وتعزيز مراكزها المالية.

-التركيز على الابتكار لمستحدثات ومنتجات مصرفية جديدة.

هذا ويجب التنويه إلي أن رد فعل مؤسسات الصناعة المصرفية كان متفاوتا تجاه هذه التغيرات فيما يتعلق بظهور أسواق رأس المال وتطويرها لمنتجات مالية بديلة للمنتجات المصرفية التقليدية، إذ أن بعض المصارف اختارت التركيز على قطاع التجزئة، والبعض اكتفى بدور جزئي في أسواق رأس المال والبعض الآخر اتبع عولمة الأسواق وبحث عن دور فيها إما بمفرده أو بالتعاون والتآلف مع الآخرين.

ويعد ما سبق بمثابة أزمة أمام الصناعة المصرفية في ظل العولمة، تمثلت في أن هناك أسبابا لهذه الأزمة أدت في النهاية إلي ظهور نتائج تمثلت في وجود قضايا أمام الصناعة المصرفية في ظل العولمة، وهذا ما سيتم تناوله في الفصل القادم.

مصطلحات باللغة الإنجليزية

العولمة	Globalization
رأس المال الذكي	Intellectual Capital
اقتصاد المعرفة	Knowledge Economy
التدويل	Internationalization
الشركات متعددة الجنسيات	Multinational Companies
الشركات متعدية الجنسيات	Transactional Companies

مراجع الفصل الثالث

أولا : الكتب :

1- د. إبراهيم أحمد قناوي الشاذلي : اقتصاديات الموارد والتطور الاقتصادي، الجامعة العمالية، القاهرة، 2004.

2- د. جلال أمين : العولمة، دار المعارف، القاهرة، 1998.

3- د. سعيد أبو الفتوح بسيوني : الحرية الاقتصادية وأثرها في التنمية، دار الوفاء، المنصورة، 1998.

4- طارق اللبان : أثر العولمة على التنمية الاقتصادية في مصر، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

5- د. طارق عبد العال حماد : اندماج وخصخصة البنوك، الإسكندرية، مكتبة جامعة حلوان، 2002.

6- د. علاء الدين زعتري : العولمة وآثارها على العمل المصرفي الإسلامي، البحرين، 2003.

7- د. لطف الله إمام صالح : التحولات المعاصرة والكيان الاقتصادي المصري إدارة القرار صنعا واتخاذا، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2002.

8- د. يحيى إبراهيم علي مرسي، فكر العولمة وتطبيقه بالمؤسسات المالية العربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003.

ثانيا : الدوريات والمجلات العلمية :

1- د. إيهاب محمد يونس : العولمة بين الاستمرار والانهيار، مجلة مصر المعاصرة، العدد (488) السنة (98)، أكتوبر 2007.

2- د. جابر محمد محمد عبد الجواد : قياس تأثير العولمة على الإدارة الاقتصادية في مصر، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة العدد 476/475، يوليو/أكتوبر 2004.

3- د. عبد المطلب عبد الحميد : الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، السنة (11)، القاهرة، 2003.

4- د. كريمة كُريم : العولمة وأثرها على الأمن الاقتصادي العربي، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد 472/471، السنة 94، يوليو/أكتوبر 2003.

5- د. وليد هويمل عوجان : أداء المؤسسات المالية في عصر العولمة، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد 479، السنة 96، يوليو 2005.

ثالثا : البحـــوث :

1- وزارة التخطيط : قضايا وتحديات تواجه دولة الإمارات في ظل العولمة، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2002.

الفصل الرابع

أزمة الصناعة المصرفية
في ظل العولمة الاقتصادية



الفصل الرابع

أزمة الصناعة المصرفية
في ظل العولمة الاقتصادية

مقدمـــــة :

تناولنا في الفصول السابقة منظومة العمل المصرفي التقليدي (المصارف التجارية – المصارف المتخصصة - المصارف الإلكترونية) ومنظومة العمل المصرفي الحديث (المصارف الإلكترونية وشريكتها التجارة الإلكترونية)، ثم بيان إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد وكذا الربط بين العولمة الاقتصادية وهذا النظام الجديد باعتبار أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد، سوف يتم تعميده داخل إطار العولمة الاقتصادية.

واستكمالاً لهذا فإن دراسة البيئة الاقتصادية (النظام الاقتصادي العالمي الجديد) لمعرفة أسباب التغير في الصناعة المصرفية في ظل العولمة الاقتصادية والتي بانت ملامحها منذ الحرب العالمية الثانية، بعد زوال الثنائية السياسية والاقتصادية (بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشيوعي في أوروبا الشرقية وإعلانه اتخاذ النظم الرأسمالية نبراسا له في حياته الاقتصادية والسياسية).

وساهم في هذا الوضع أيضا تواجد المستحدثات المعرفية المادية والمعلوماتية (ممثلة في الحاسب الآلي والتقنيات الفنية العالية المستحدثة في المصارف مثل الربط المصرفي بين وحدات فروع البنوك والسويفت وأخيراً التعامل الإلكتروني المستند إلي ثورة معلوماتية ومعرفية في آن واحد)،

وهذه الأخيرة هي التي ساعدت على تواجد البيئة المناسبة للعولمة الاقتصادية من منطلق أنها تتعامل مع المنتجات المصرفية على مستوى العالم باعتباره قرية كونية.

كما ينبغي دراسة المصارف الشاملة التي ظهرت في العقدين السابقين كرد فعل لدخول المؤسسات الغير مالية ميدان الصيرفة الشاملة، يدعمها في ذلك امتلاك الأخيرة تقنيات الثورة المعرفية والمعلوماتية، فضلا عن تخفيف القيود التنظيمية على الأعمال المصرفية في أوروبا والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة. والمصارف تأخذ على عاتقها حاليا الاتجاه نحو الصيرفة الشاملة باعتبارها المنقذ الأخير لها، وتجاري في الوقت نفسه أوضاع أو سياق الصيرفة والتجارة الإلكترونية، حتى لا تتعرض للتراجع والزوال من على خشبة المسرح المصرفي الذي هو هويتها في الأصل، وتتاح الفرصة للكيانات الغير مصرفية ومالية المتسلحة بالتكنولوجيا والمعلوماتية لأن تأخذ نصيبا كبيرا من أسواقها المالية والمصرفية، وقد حدث ذلك في بعض البلاد (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان).

ومن الاستعراض السابق، يتضح أن هناك أزمة أو واقعا تعيش فيه الصناعة المصرفية يتمثل في اتجاهين، **الأول** : هو أسباب التغير، **والثاني** : الانعكاسات الناتجة عن هذه الأسباب، ولذا فإن دراسة هذا الفصل (أزمة الصناعية المصرفية في ظل العولمة الاقتصادية) سوف يتم تناولها في مبحثين، **الأول** : يتضمن "أسباب التغيير في الصناعة المصرفية"، **والثاني** : يتناول "قضايا الصناعة المصرفية في ظل العولمة الاقتصادية".

هذا ومن المفيد بيان أن الأطراف التي لها صلة بأزمة الصناعة المصرفية في ظل العولمة الاقتصادية تتمثل في: المصارف، الحكومات، المصارف العالمية – مؤسسات الرقابة والإشراف الدولية مثل لجنة بازل – صندوق النقد الدولي وبنوك التسويات الدولية، وهذا ما ستوضحه طيات الفصل التالي.

المبحث الأول

أسباب التغيير في الصناعة المصرفية

تواجه الصناعة المصرفية والمالية منذ بداية التسعينات في القرن الماضي– تحديدا بعد سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية في أول يناير 1995– أزمة يلازمها عددا من الأسباب والقوى الرئيسية المحركة للتغيير والتعديل، ولذا فإنه من المتوقع خلال الأعوام القادمة زيادة وقع وتأثير هذه الأسباب والقوى على المصارف، ومن هنا تعين على هذه المصارف في جميع أنحاء العالم أن تنتهج أساليب واستراتيجيات ملائمة مؤداها إتباع أسلوب التخطيط الاستراتيجي من أجل مواجهة التحديات التي ستولدها هذه التغييرات، بل قد يصل الأمر مستقبلا للقول بأن بقاء وتواجد تلك المصارف في ساحة الخدمات المصرفية والمالية، مرهون بضرورة تبني مفاهيم التخطيط الاستراتيجي.

أسباب التغيير في مجال الصناعة المصرفية :

تتمثل أسباب التغيير في مجال الصناعة المصرفية في أربعة أسباب وهي كما يلي :

1-الضغوط التنافسية المتزايدة.

2-القواعد والقيود التنظيمية الخاصة بأعمال المصارف.

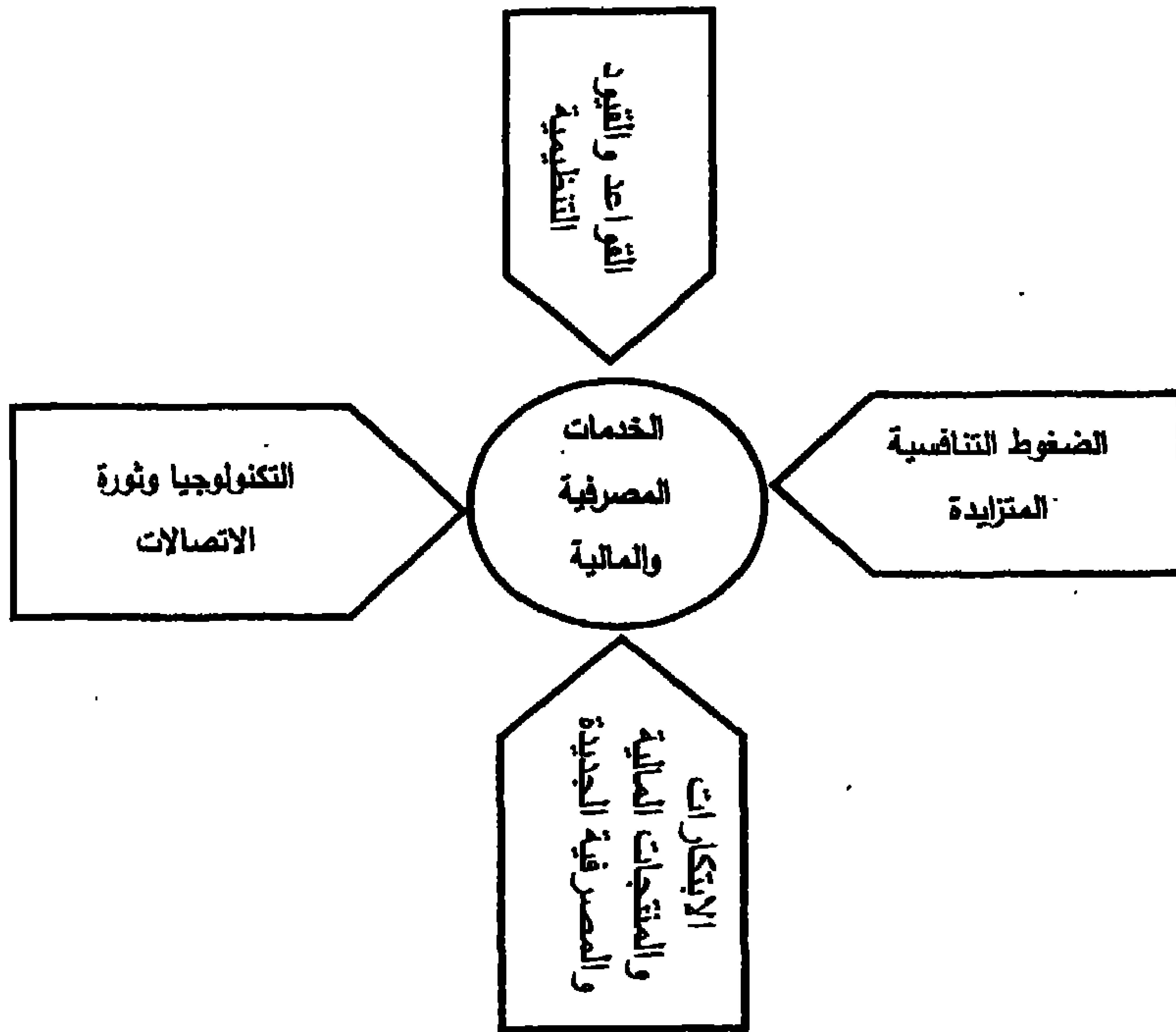
3-الابتكارات المالية والمنتجات في الأساليب المصرفية.

4-التكنولوجيا وثورة الاتصال والمعلومات.

هذا ويمكن توضيح هذه الأسباب التي أحدثت التغييرات السابق ذكرها كما يتضح من الشكل التالي :

شكل رقم (2)

أسباب التغير في الصناعة المصرفية



1- الضغوط التنافسية المتزايدة في العمل المصرفي :

تميزت فترة الثمانينات في القرن الماضي وما بعدها بوجود ثلاثة اتجاهات تنافسية رئيسية في مجال العمل المصرفي والمالي، وهي :

- تزايد حدة المنافسة بين المصارف التجارية.

- تزايد درجة المنافسة بين المؤسسات المالية سواء ذات الصبغة المصرفية وذات الصبغة غير المصرفية.
- تزايد حدة المنافسة في السوق المصرفي لتقديم بعض الخدمات المالية من قبل مؤسسات غير مالية.

أ- تزايد حدة المنافسة بين المصارف التجارية :

تمثل الأعمال المصرفية بالتجزئة Retail Banking، الوزن النسبي الكبير من إجمالي الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية، ومن الملاحظ أنه منذ الثمانينات في القرن الماضي تزايدت حدة المنافسة في سوق الأعمال المصرفية بالتجزئة، ويرجع ذلك إلي العديد من الأسباب التي أحدثت هذه الظاهرة وفي مقدمتها العوامل السكانية (الديموجرافية) والعوامل المالية المتعلقة بالعملاء. هذا ويقصد بالتغيرات أو العوامل السكانية أو الديموجرافية أنها التغيرات المتعلقة بالسكان من حيث المواليد والوفيات والصحة والسكان... إلخ، فعلى سبيل المثال يلاحظ في الدول الغربية (خاصة في فرنسا وألمانيا) أن السكان الأصليين في حالة تناقص (المجموعة العمرية أقل من 24 عاما) ومن ثم فإن هذا الوضع ينتج ثلاث مجموعات من السكان ذات ميول ورغبات واحتياجات مختلفة من الناحية المالية بدرجة واسعة ذات تأثير على جانب الطلب على الخدمات المصرفية بالتجزئة. أما فيما يتعلق بالأوضاع المالية للعملاء في الدول الغربية فلقد كانت أيضاً ذات أثر كبير في تزايد حدة المنافسة، من منطلق أن هذه الدول أصبحت أكثر ثراء وغنى عن ذي قبل(*) فضلاً عن نمو ممتلكات القطاع العائلي بمعدل أسرع من

(*) بعد حرب الشرق الأوسط في عام 1973 وحتى الآن – أثر تغير معدل التبادل الدولي لصالح الدول الصناعية لارتفاع أسعار السلع الصناعية مقابل أسعار السلع الأولية التي تنتجها الدول النامية.

معدل نمو التزامات هذا القطاع. وكذا تراجع مدخرات القطاع العائلي من الدخل المتاح للتصرف Disposable Income على المدى الطويل في الدول الصناعية (الدول الغربية واليابان). أو بمعنى آخر زيادة الطلب الكلي الذي يعني زيادة الاستهلاك وزيادة الأصول والممتلكات، من خلال علميات التجزئة المصرفية التي تمارسها المصارف التجارية وهي في سبيل ذلك تتنافس فيما بينها للحصول على نصيب أكبر من هذه العمليات.

ب- تزايد درجة المنافسة بين المؤسسات المالية ذات الصبغة المصرفية وذات الصبغة غير المصرفية :

حدث خلال السنوات الماضية زيادة في درجة التهديد التنافسي من قبل المؤسسات غير المصرفية بصورة ملحوظة، مما عكس أو سبب المزيد من الصعوبات والارتباك في السوق المصرفي أمام المصارف، حيث لوحظ أن دخول العديد من شركات التأمين وشركات الأوراق المالية والوسطاء الماليين (السماسرة) الآخرين قد أدى إلي إحداث تأثيرات جوهرية، وذلك من خلال قيام هذه الشركات بتقديم خدمات وثيقة الصلة بالعمل المصرفي، ونتيجة لامتلاك هذه الشركات أدوات معلوماتية ومعرفية واحتكاكها الكبير بالسوق عامة فإنها قد تقدم تشكيلة واسعة ومتنوعة من المنتجات المصرفية بالتجزئة، والتي تعد بمثابة السوق الأكثر ربحية للمصارف، ونتيجة لهذه المنافسة المتزايدة والتي بدأت منذ فترة فإن على المصارف أن تكيف نفسها لمنهج واستراتيجية أكثر تكاملاً وتماسكا من أجل تسويق وبيع الخدمات المصرفية من خلال المزج والتكامل بين عمليات التجزئة والجملة Whole Sale and Retail.

ج- تزايد حدة المنافسة في السوق المصرفي لتقديم بعض الخدمات المصرفية من قبل مؤسسات غير مالية :

واستكمالا لقيام العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية بتقديم تشكيلة واسعة من الخدمات ذات الصلة الوثيقة بالعمل المصرفي، فلقد بدأت هذه المؤسسات في الدول الصناعية المتقدمة (الولايات المتحدة واليابان خاصة) بالدخول إلي أسواق الأعمال المصرفية بالتجزئة، وعلى سبيل المثال فإن شركات البيع بالتجزئة مثل Marks and Spencer, Sears أدخلت خدمة جديدة لعملائها عبارة عن بطاقات تسوق Store Cards، ومحتوى هذه البطاقات قيام هؤلاء العملاء بشراء مجموعة متنوعة من منتجات التجزئة، وبالتالي تتناقص احتياجاتهم لخدمات المصارف، وقد يساعد في ذلك تقديم هذه الخدمات بتكلفة تنافسية.

هذا بالإضافة إلي قيام الشركات متعددة الجنسيات، التي تمكنت من دخول الأسواق المالية مباشرة من خلال عمليات التسنيد والتوريق - والتي تعد أسلوبا تقليديا تقدمه المصارف للشركات الراغبة في الاقتراض - معتمدة في ذلك بصورة متزايدة على إصدار أدوات مالية مثل الأوراق المالية وبيعها في الأسواق المالية والحصول على الأموال اللازمة لها.

2- القواعد والقيود التنظيمية الخاصة بأعمال المصارف :

إن التطورات الهيكلية في مجال العمل المصرفي، وكذا ظهور أشكال جديدة من المنافسة في هذا المجال، فضلا عن دخول منافسين جدد في مجال تقديم بعض الخدمات المصرفية كل هذه العوامل أدت إلي تبني وإقرار درجات متفاوتة ومتباينة ومختلفة من التشريعات والقواعد والقيود التي تنظم

أعمال المصارف، هذا من ناحية، كما أن تلك القواعد والتعليمات وكذا البيئة التنظيمية والإشرافية أو الرقابية، كان لها تأثيرات وصدى واسع على تطور ملامح الأسواق، وأيضا على تطورات العمل المصرفي والاستراتيجيات المصرفية من ناحية أخرى، فعلى سبيل المثال فإن عملية تخفيف القيود والقواعد التنظيمية في مجال العمل المصرفي والتي أطلق عليها Big Bang (توسيع الأنشطة) في المملكة المتحدة وكندا بعض التشريعات الصادرة في عام 1986 قد أتاحت للمصارف وجمعيات الإسكان التوسع في أنشطتها بدرجة كبيرة لم يكن مسموحا بها من قبل، وساعد ذلك في تواجد كبير ومتزايد من المنافسين الجدد، هذا بالإضافة إلي ظهور تنويعات جديدة ومختلفة من المنافسة في مجال الأعمال المصرفية، وعلاوة على ما سبق فلقد ساعدت الاتجاهات السياسية الداعية للحرية الاقتصادية وفتح الأبواب على إيجاد وتشجيع النظم القائمة على مزيد من آليات السوق، والتي أتاحت للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى تقديم المزيد من خدماتها المالية.

هذا وتمثل **القواعد التنظيمية الهيكلية** أساساً لبعض المجالات المصرفية مثل أنواع الأنشطة التي تسمح بها السلطات المنظمة للمصارف والمؤسسات المالية المختلفة، وكذا فتح فروع لها، وأسعار الخدمات التي تقدمها كل من المصارف والمؤسسات المالية لعملائها، أما فيما يتعلق بالقواعد التنظيمية الإشرافية فهي تتمثل بصفة أساسية في أساليب الرقابة وتصحيحها وإقرارها بهدف الحفاظ على السيولة والقدرة على سداد الديون أي الملاءة المالية Solvency لدى المصارف.

ولسوف تؤدي النزعة الاستهلاكية والمرتبطة بالقواعد التنظيمية الخاصة بالأعمال المصرفية والتي تتعلق بالأنشطة غير الإنتاجية – إلي ظهور مجموعة من الأهداف الاجتماعية مثل حماية المستهلك والتمييز في المعاملة ومتطلبات السرية والإفصاح، وبالطبع فإن عملية حماية المستهلك (العميل) بصفة خاصة المودعين في المصارف تعتبر في حد ذاتها هدفا إشرافيا ورقابيا من الأهمية بمكان.

3– الابتكارات المالية (المنتجات– الأساليب) :

يمثل الابتكار قوة دافعة أساسية في مجال تطوير الأعمال المصرفية، والضمان الأكبر للاستمرار في هذا العمل المصرفي. هذا وتأخذ الابتكارات في الغالب نوعين، **الأول:** هو ابتكار منتجات مصرفية جديدة، **والنوع الثاني** : هو ابتكار أساليب جديدة، ويمثل **ابتكار المنتج** : إجراء عملية تغيير أو تعديل أو تبديل في الخصائص والمميزات الحالية لسلعة أو خدمة موجودة بالسوق، أما فيما يتعلق "**بابتكار الأساليب الجديدة**" فإنه يتناول إجراء عملية تغيير في طبيعة واستخدامات المدخلات في إطار أساليب إنتاج جديدة.

كما يوجد الابتكار على المستوى الاستراتيجي للمصارف، والذي يُعنى ويهتم بكل من المنتج والعمليات (الأساليب) والابتكار الإداري والتنظيمي، وهذه المستويات الإستراتيجية الثلاث ذات علاقات متبادلة.

هذا وتجدر الإشارة إلي أنه في سوق العمل المصرفي يتم تحديد حقائق ابتكار المنتج ومواصفاته وكذا إنتاجه بشكل نموذجي بواسطة عدد قليل جدا من المصارف المبتكرة Innovative Banks، وبعد ذلك يقوم المنافسون الآخرين بكل سهولة بنقل أو سرقة هذا الابتكار، وهذا يتم في ظل ضعف

التشريعات الحالية التي تتعلق بحقوق النشر والتأليف الخاصة بمنتجات الأعمال المصرفية والتمويل الجديدة، وإن تضاءلت هذه الأعمال إلي حد ما بعد تطبيق "قانون حماية الملكية الفكرية" المتولدة عن تحرير تجارة الخدمات المالية المنبثق عن قرارات منظمة التجارة العالمية WTO.

وإذا ما نظرنا في حقيقة الأمر فإن بعض ابتكارات المنتج المصرفي هي مجرد "أدوات قديمة"، تم إعادة تشكيلها من أجل أن تصبح في صورة أكثر فعالية وأكثر مواءمة، وبهذا المفهوم يمكن القول بأنه ليس هناك منتج أو خدمة تعد جديدة على الإطلاق.

تصنيف الابتكارات المالية :

يتم تصنيف الابتكارات المالية تبعاً لخصائصها ووظائفها الرئيسية وذلك على النحو التالي :

أ- ابتكارات تحويل المخاطر :

وهذه الابتكارات تتيح للوحدات الاقتصادية والمتعاملين في تلك الابتكارات (العملاء) تحويل ونقل مخاطر السعر أو الائتمان والتي تتميز بها بعض المراكز المالية Financial Positions، ومن أمثلة تلك الابتكارات : القروض ذات الفائدة المعومة Floated Interest Loans، والرهونات ذات أسعار قابلة للتعديل Adjustable Rate والمبادلات والخيارات والعقود المستقبلية.

ب- ابتكار تعزيز السيولة :

وتتيح هذه الابتكارات للوحدات الاقتصادية والمتعاملين (العملاء) تحسين درجة سيولة الأصول التي يحوزونها، هذا بالإضافة إلي تحسين سيولة

النظام المالي في مجمله، ومن أمثلتها مبادلات القروض Loan Swaps، وتسنيد الأصول Securitised Assets وصناديق الاستثمار المشتركة في سوق النقد.

ج- ابتكارات خلق وتوليد الائتمان :

وهي تشمل الابتكارات التي تؤدي إلي النفاذ والوصول إلي مصادر جديدة للائتمان مثل تسهيلات اليورو Euro Facilities.

د- ابتكارات خلق أدوات ملكية :

وهذه الابتكارات هي التي تزود بأشكال جديدة من عقود الملكية مثل التمويل بالمشاركة في الملكية Equality Participation ومقايضة الديون بالملكية Debt for Equity Swaps.

هـ ابتكارات خلق البدائل ما بين الملكية والديون :

إن الأوراق المالية التقليدية تمثلت في الأسهم والسندات، والسهم هو حصة من الملكية يشارك في الربح والخسارة.

أما السندات فهي تعرف بأنها صك يمثل جزءاً من قرض طويل الأجل عادة. **وفي الآونة الأخيرة ظهرت أنواع مختلفة من الأسهم الممتازة كما يلي:**

- أسهم ممتازة مجمعة الأرباح أو غير مجمعة الأرباح.
- أسهم ممتازة قابلة للاستدعاء وغير قابلة للاستدعاء.
- أسهم ممتازة مشاركة في الأرباح وغير مشاركة في الأرباح.
- أسهم ممتازة قابلة للتحويل إلي أسهم عادية أو غير قابلة للتحويل.

- الأسهم الممتازة ذات العائد المعدل.
- الأسهم الممتازة ذات العائد المعدل من خلال المزاد.
- الأسهم الممتازة المعاد تسويقها.

والأنواع السابق ذكرها تمثل ابتكارات لبدائل الملكية.

كذلك ظهرت أنواع مستحدثات من السندات مثل :

- السندات ذات العائد المتغير.
- السندات القابلة للتحويل إلي أسهم عادية.
- السندات القابلة للاستهلاك قبل ميعاد الاستحقاق.
- السندات عديمة الكوبون Zero Coupon Bonds ويتمثل عائدها في وجود حجم كبير على القيمة السوقية عند الشراء، على أن تسترد القيمة الاسمية في تاريخ الاستحقاق.
- السندات الرديئة.
- السندات اللانهائية تاريخ الاستحقاق.
- السندات عديمة المخاطرة.
- السندات ذات الفائدة المؤجلة.
- السندات ذات الكوبون المتزايد.
- السندات مريحة دفع الكوبون.
- السندات ذات العائد الصفري والقابلة للاسترداد.
- السندات المخصومة ذات الحد الأدنى من الكوبون.
- السندات ذات المعدل المعلوم.

- السندات القابلة للإرجاع للشركة المصدرة.
- اتفاقيات تبادل معدلات الفائدة.
- الأوراق المالية المدعومة بأصول أخرى، أو توريق الديون بمعنى بيعها إلي المستثمرين الأفراد، وبهذا الأسلوب تزيد من سيولة هذه الديون.
- السندات المرتبطة بأسعار معينة.
- السندات المصاحب لها حقوق شراء الأسهم.

والأنواع السابق ذكرها تمثل ابتكارات لبدائل الديون.

و- ابتكارات متعلقة بالمشتقات Derivatives :

ومن أمثلة هذه المشتقات ما يلي :

1-الخيارات Options : خيار الشراء/ خيار البيع.

2-العقود الآجلة Forward.

3-العقود المستقبلية Futures.

4-عقود المبادلة Swaps :

- مبادلة الخيار Swaption.
- مبادلة معدلات العائد Interest Swap.
- مبادلة العملات Currency Swap.
- مبادلة الأسهم Equity Swap.
- مبادلة السلع Commodity Swap.

5-إعادة الشراء.

6- عمليات أخرى :

- السقف Cap.
- القاعدة أو الأرضية Floor.
- السقف والقاعدة Collar.

بنود خارج الميزانية :

بالنظر إلي الابتكارات المالية السابقة يلاحظ أنها تعرف ببنود خارج الميزانية Off Balance Sheet Items، حيث إن وصف خارج الميزانية يوضح أن هذه الأنشطة تتناول التزامات عرضية ولا يمكن تصنيفها ووصفها ضمن الأصول والخصوم بناء على الأساليب المحاسبية والقواعد الربحية، أي أن هذه الأنشطة لا تعتمد في تحقيق دخل للمصرف على هامش سعر الفائدة، ولكن في الغالب يأتي الدخل أو الربح من الرسوم والعمولات وعوائد المتاجرة Trading Returns.

ويمكن تقسيم العمليات خارج الميزانية إلي أربعة فئات أساسية هي :

الأولى : الالتزامات Commitments مثل : تسهيلات السحب على المكشوف الغير مستخدمة، وخطوط الائتمان المتجددة.

الثانية : الضمانات مثل خطابات الضمان القائمة.

الثالثة : المعاملات المتعلقة بالصرف الأجنبي وخيارات العملة وخيارات أسعار الفائدة وعقود المستقبليات.

الرابعة: ضمان تغطية اكتتاب في أوراق مالية Securities Underwriting.

4- التكنولوجيـــا :

أدى التقدم التكنولوجي إلي إيجاد العديد من التغييرات والتعديلات والتطورات في مجال العمل المصرفي، هذا في الوقت الذي يعتمد عليه الأثر الاقتصادي للتكنولوجيا الحديثة على معدل تزايد هذه التكنولوجيا، وكذا درجة استيعابها بواسطة المصارف والمؤسسات المالية الأخرى هذا من ناحية، كما أن التطورات الحالية المرتقبة في التكنولوجيا ذات الصلة بصناعة الخدمات المالية توحي بأن التغييرات ذات الصبغة السريعة والدراماتيكية (المتصلة بالصيرفة الإلكترونية) هي التي سوف تحدد شكل وملامح المستقبل في الصناعة المصرفية عموما من ناحية أخرى.

الآثار الإيجابية للتكنولوجيا على المنتجات والخدمات المصرفية :

هناك العديد من التأثير للابتكارات التكنولوجية على منتجات المصارف وخدماتها والتي تتمثل في :

-تساهم التكنولوجيا في نمو وتطور كل من تشكيلة المنتجات المتنوعة والمتميزة، وكذا التنويع القطاعي، ويؤدي هذان العنصران إلي تحقيق مزايا نسبية من ناحية، وتوضح الطريق لظهور محددات إستراتيجية جديدة من ناحية أخرى، حيث إن التنوع والتميز في تشكيل الخدمات والمنتجات التي يقدمها المصرف تمكنه من مواجهة المحددات الإستراتيجية خلال الفترات الزمنية المقبلة، وذلك من خلال قدرة المصرف على تقديم تشكيلة واسعة المدى من المنتجات والخدمات المصرفية التي توائم وتواكب رغبات عملائه، وهذا من شأنه أن يؤدي إلي استقرار إيرادات المصرف وأرباحه.

-يسمح الابتكار التكنولوجي للمصارف بتنويع أسواقها. ويعد التنويع أكثر أهمية من تنوع وتميز تشكيلة المنتجات والخدمات المصرفية، فيما يتعلق ببقاء واستمرار المؤسسات المالية. وإذا ما أحسنت تلك المصارف اختيار أنشطتها ذات الميزة النسبية والتنافسية فإنها تستطيع في هذه الحالة تحقيق أرباح تتسم بالاستقرار والاستمرارية.

-وأخيراً فإن التكنولوجيا تفضي في نهاية الأمر إلي اللامركزية في الإدارة، إذ أن التنويع من شأنه تعزيز الهياكل الإدارية المتغيرة، هذا مع التركيز بدرجة أعلى على مسئوليات الأفراد وإقامة علاقات قوية الصلة بالأسواق.

لقد أدت عمليات التحرير المالي وإزالة القيود والتغيرات الهيكلية والمنافسة الحادة إلي التعجيل بنشر التكنولوجيا في الأعمال المصرفية، بالإضافة إلي أن التطورات الجديدة في التكنولوجيا – خاصة في مجال الاتصالات Telecommunication والمتزامنة مع عصر العولمة الاقتصادية

-قد أكدت على الانتقال من الأعمال المصرفية التقليدية إلي صناعة الخدمات المالية الشاملة، والأكثر تطورا، كما أن الدور المؤكد لثورة المعلومات في المنتجات المالية يسمح بتنامي عدد لا بأس به من المنافسين الجدد (المؤسسات غير المصرفية) في أسواق الأعمال المصرفية التقليدية، كما أنه في الوقت نفسه يقدم إمكانيات متزايدة لتطوير منتجات جديدة، يلازمها ضغوط لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في هذا الاتجاه مما سوف يؤدي في النهاية إلي زيادة حدة المنافسة بين المصارف والمؤسسات غير المصرفية مستقبلاً.

أهداف مواجهة قوى التغيير في مجال الصناعة المصرفية:

تتمثل الأهداف المتوقع الحصول عليها من معرفة قوى التغيير ومواجهتها في مجال الصناعة المصرفية فيما يلي :

- **الهدف الأول:** أن تصبح المصارف أكثر قدرة على إرضاء العميل وإشباع رغباته، فضلا عن الانتشار الجغرافي، والتنوع الابتكاري في الخدمة المصرفية التي تقدمها للعملاء.

- **الهدف الثاني:** زيادة كفاءة المصارف في استغلال إمكانياتها وتفعيل قدراتها وإتاحتها لقطاعات أوسع من الجمهور على مستوى العالم وبالتالي اكتساب المزيد من القدرة والكفاءة.

- **الهدف الثالث:** أن تصبح المصارف أكثر اقتصادية من خلال الحصول على عائد أكبر من التكاليف التي تتحملها وبالتالي اكتساب المزيد من الربحية، فضلاً عن زيادة الثقة الجماهيرية فيها.

المبحث الثاني

قضايا الصناعة المصرفية في ظل العولمة الاقتصادية

مقدمـــة :

لقد شهد العمل المصرفي الكثير من التطورات الهامة مثل التقدم التكنولوجي، والابتكارات الحديثة من خلال استحداث أدوات وأساليب مالية جديدة في مجال العمل المصرفي، هذا بالإضافة إلي انفتاح الأسواق المالية من خلال إتباع سياسة تحرير الخدمات المالية المنبثقة عن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATs التي أقرتها منظمة التجارة العالمية WTO، وشيوع ظاهرة الدمج المصرفي بين المصارف العملاقة على مستوى العالم.

ومن نافلة القول أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية حادة كانت أزمات المصارف هي القاسم المشترك بينها، وأحد الأسباب الهامة التي أدت إلي حدوث أزمات مالية واقتصادية، وقد اتضح هذا جليا في أزمة انهيار الأسواق المالية في بلدان النمور الأسيوية عام 1997، مما يعني مدى أهمية العمل المصرفي في الاقتصاد باعتباره مرآة تعكس الظروف والمعطيات الاقتصادية.

هذا وتعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تأثرا بالتطورات الاقتصادية والتكنولوجية، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية إعادة هيكلة المصارف من خلال محاولة المصارف أن تسعى إلي تطوير نفسها بسرعة، حتى لا تضطر إلي الخروج من السوق المصرفي، سواء بالتصفية أم بالاستحواذ، وأن تتمتع بدرجة عالية من الميزة التنافسية في ظل تسارع خطى العولمة الاقتصادية. وإذا كانت هذه هي طبيعة العمل المصرفي في الدول

النامية الحريصة على تطوير قطاعها المالي بصفة عامة ومصارفها بصفة خاصة فإنه يجب أن تسعي وتخطط للمستقبل من خلال رصد القضايا والتحديات المستقبلية، وفي الوقت نفسه وضع الحلول المناسبة لهذه التحديات، حتى لا تقف موقفا سلبيا من التحديات والقضايا التي تواجهها.

ومن المفيد معرفة أن الإدارة الجيدة لأي مصرف لابد أن يكون لديها رؤية واضحة للقضايا الأساسية والإستراتيجية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العمل المصرفي (الصناعة المصرفية) والتي تتمثل في الآتي :

1- النزعة نحو التدويل :

يقصد بالتدويل تزايد التعاون بين الدول والمؤسسات المختلفة المتواجدة بتلك الدول في المجال الاقتصادي، وأقرب مثال على ذلك : الزيادة الهامة والكبيرة في تواجد المصارف والمؤسسات المالية الأخرى خارج أسواقها المحلية (الأم) أي في الدول الأجنبية الأخرى، ويلاحظ أن التدويل له **ثلاثة أثار مهمة** في معظم الدول، **وهذه الآثار الثلاث** كما يلي :

- زيادة أهمية الأصول والالتزامات الأجنبية في المصارف المحلية بما يمثل وضعاً مهما في القاعدة النقدية.
- زيادة عدد المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية العاملة في أسواق الأعمال المصرفية المحلية.
- تزايد أصول المصارف الأجنبية العاملة في أسواق الأعمال المصرفية المحلية.

وفي الوقت الحاضر هناك عدد من الدلائل التي تشير إلي أن المصارف الأجنبية سوف تمثل وتشكل تهديدا بصورة متزايدة على أسواق الأعمال المصرفية، خاصة في مجالات الأنشطة المتعلقة بعملاء من المؤسسات كبيرة ومتوسطة الحجم والأفراد الأغنياء، كما أن هناك – أيضا – اتجاه واضح تجاه تغلغل النفوذ الخارجي (الأجنبي) في تلك الأسواق، خاصة عندما تكون المصارف المحلية التي تمثل مكانة معينة مفتقرة إلي الخبرة نسبيا، وفي أوروبا على سبيل المثال، يتوقع خلال السنوات القليلة القادمة أن تشكل المصارف الأجنبية – الكبيرة فقط – التهديد التنافسي الرئيسي في سوق الأعمال المصرفية بالتجزئة، طالما كانت الفرص متاحة، ومن ثم يتاح لهذه المصارف القدرة على الاستحواذ Acquiring على المؤسسات المالية ذات الأعداد الكبيرة من العملاء.

ومن الجدير بالذكر فإنه في عدد لا بأس به من الدول العربية يلاحظ أن هناك توسعاً للمصارف الأجنبية منذ عدة سنوات في الأسواق المصرفية المحلية، حيث ارتفعت حصة المصارف الأجنبية في عدد من الدول العربية إلي نسب مرتفعة وصلت على سبيل المثال إلي ما يزيد عن 20% في لبنان والإمارات، ومن المتوقع أن يزداد توسع المصارف الأجنبية في ظل انضمام عدد من الدول العربية إلي منظمة التجارة العالمية WTO، والتوقيع على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية.

2- الشمولية Universalization(التوجه العالمي نحو المصارف الشاملة):

يشهد العالم المعاصر العديد من التغيرات المتلاحقة في معظم مناحي الحياة ذات التأثير العميق في شكل النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، إذ أن انهيار المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقا، واتجاه دول شرق أوروبا والعديد من الدول النامية نحو تطبيق برامج رأسمالية وتفعيل آليات السوق وتحرير اقتصادياتها، وإضافة إلي انتشار التكتلات الاقتصادية العملاقة (الاتحاد الأوروبي- منظمة الآسيان... إلخ)، وزيادة ارتباط الأسواق المالية وما صاحبتها من تطورات جذرية لمؤسسات هذه الأسواق ووظائفها لمواجهة عوامل المنافسة والمخاطرة، وكذلك لجوء الشركات الكبرى إلي أسواق المال مباشرة لتوفير احتياجاتها المالية وإدارة احتياطياتها النقدية، كل ذلك أدى إلي انتشار ظاهرتي التدويل والتكامل في أسواق المال العالمية، مع تزايد الحاجة إلي عملية التوريق والتسنيد، واتساع نطاق الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها المصارف، إضافة إلي تزايد الاتجاه نحو عدم الفصل بين الأنشطة المتعلقة بالأسواق المالية (البورصات والتأمين) وتلك المتعلقة بالأنشطة المصرفية التقليدية، التي تعتبر حجر الزاوية في الإصلاح المصرفي، سواء في المجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) من خلال مفهوم المصارف الشاملة، أم في اليابان عن طريق السماح للمصارف بممارسة الأنشطة المتعلقة بأسواق رأس المال (البورصات، التأمين، المصارف) من خلال إنشائها لشركات تابعة.

وتجدر الإشارة إلي أن سرعة تآكل الفواصل التقليدية بين العمل المصرفي وتقديم الخدمات المالية الأخرى يعتبر انعكاسا لتزامن تآكل تلك الفواصل في أسواق المال الدولية، خاصة بين أسواق التمويل المصرفية وأسواق التمويل من خلال السندات، كما أن ظاهرة التسنيد سوف تغذي باستمرار اضمحلال وانهيار الخطوط الفاصلة بين العمل المصرفي وأسواق رأس المال وأسواق النقد.

وتكثر في الفترة الأخيرة الدعوات المتكررة من قبل المفكرين والمصرفيين العرب لإدخال نظام "الصيرفة الشاملة" إلي السوق المصرفي العربي، لتمكين الاقتصادات العربية عامة وقطاعاتها المالية، خاصة من مواجهة الاستحقاقات والتحديات الراهنة والمستقبلية، ومن أوضح هذه الاستحقاقات والتحديات التوقعات المتفائلة بحدوث نهضة استثمارية ورواج في أسواق المال العربية، والتنافس على المستوى الإقليمي لتكوين مراكز مالية ومصرفية هامة مثلما حدث في دبي، وتدشين برامج لنقل ملكية المؤسسات العامة إلي القطاع الخاص، أي التخصصية، ولاشك في أن هذه التطورات باتت تقتضي من السلطات العربية تعديل التشريعات التي وضعت الحواجز أو الحدود المصطنعة بين مختلف الأنشطة المصرفية، ودعم التحول نحو المصارف الشاملة التي تمارس مزيجا فريدا من الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية، إذ أن الأخيرة (الصيرفة الاستثمارية) باتت العامل المساعد في تطوير أسواق المال بشقيها النقدية والرأسمالية.

لمحة سريعة عن قيام المصارف الشاملة :

من منطلق أن هناك فروقا واضحتا وأساسية بين الأنواع المختلفة لمؤسسات الوساطة المالية (مؤسسات قبول الودائع : البنوك التجارية وبنوك الادخار)، ومؤسسات الوساطة التعاقدية (شركات التأمين – صناديق التأمين الخاصة والعامة) ومؤسسات الوساطة الاستثمارية (بنوك الاستثمار وشركات توظيف الأموال) تأتي من تخصص كل منها في إدارة أنواع معينة من الأصول المالية تتواءم مع الأنواع المحددة من الموارد، والفرق الثاني ناتج عن رغبة التشريعات الحكومية في تعميق دور كل مؤسسة على حدة إلا أن أدوار هذه المؤسسات قد تقاربت إلي حد كبير بعد كبر حجم كل منها، وتضخم أعمالها والدخول في مجالات جديدة، قد كانت من صميم مؤسسات وساطة أخرى، مثل قيام مصرف بفتح شركة للتأمين بعد أن وجد أن جزءا كبيرا من عملائه يطلب إليه إجراء التأمين على الحياة والممتلكات. لذا نجد الآن مصرفا تجاريا يمارس أعمال الاستثمار، وكذلك الشركات القابضة المصرفية تمارس العديد من الأعمال في إدارة واحدة، توزيعا للمخاطر ودرءا للمنافسة.

ومن ثم نشأت المصارف الشاملة كمؤسسات مالية مستقرة تجمع بين وظائف المؤسسات السابق الإشارة إليها في مجملها، وكذا فإن العميل يجد لديها الحل لكافة مشكلاته المتعلقة بالمال (توظيفا وإقراضا واستثمارا)، وقد أضافت هذه المصارف إلي أعمالها المشتقات المالية والعقود والمستقبلية وكافة الأدوات المستخدمة في الاستثمار وإدارة المخاطر المالية.

البواعث الداعية إلي المصارف الشاملة :

إن التوجه نحو الصيرفة الشاملة (المصارف الشاملة) ينبني على البواعث والتحديات التالية :

1-مواجهة تحديات ومتطلبات منظمة التجارة العالمية، وتحرير تجارة الخدمات المصرفية.

2-مقررات بازل (مقاييس جودة الخدمات المصرفية) من جانب المجتمع الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وباقي دول النمور الأسيوية.

3-متطلبات عصر الحرية الاقتصادية وتحرير قوى العرض والطلب واستخدام آليات السوق.

4-اعتبارات الرقي في الأداء والعمل والخدمة والأمان والفاعلية المصرفية، وعليه فإن الناظر إلي هذه التحديات يرى أنها تتصاعد وتتزايد مع نمو الفرص الاقتصادية، واتساع نطاق الخصخصة، والتحول إلي مصرف شامل شديد القوة والفاعلية والتأثير.

أهداف ووظائف المصارف الشاملة :

إن الهدف من المصارف الشاملة يتمثل في الآتي :

1-قيامها بتقديم تشكيلة شاملة من الخدمات المالية، عن طريق توسيع سلسلة الخدمات المصرفية أساسا من أجل مقابلة وتلبية الاحتياجات المتنوعة للعملاء.

2-مواجهة ضغوط بعض الدول على مصارفها بضرورة تدعيم الصناعة المحلية وتمويلها.

هذا ويمكن تحديد **وظائف المصارف الشاملة** من خلال توضيح الهدفين السابقين على النحو التالي :

-القيام بالوظائف التقليدية للمصارف، ولكن بعد تطويرها وتحسينها وتحديثها مع إدخال الأجهزة والمعدات التكنولوجية الحديثة.

-القيام بخدمات ترويج الأسهم وإدارة الاكتتاب فيها، وخدمات المبادلات، والمستقبليات والعقود الآجلة والتفصيل (وهذه تتعلق بعمليات البورصات).

-القيام بخدمات التوريق في الديون.

-اكتشاف وتحليل ودراسة الفرص الاستثمارية والترويج لها.

-إدارة علميات التسويق والترويج لمنتجات المشروعات بكافة أنواعها (الصناعية – الزراعية – الإنشائية – الخدمية... إلخ).

-صناعة الأسواق المتكاملة والقابلة للنمو، من خلال توفير المعلومات الحيوية للمستثمرين والمصارف وغيرها.

-العمل على تحويل الأصول العينية (مباني – عقارات – آلات ومعدات) إلي أصول نقدية يمكن الاستفادة بها من قبل المساهمين والمستثمرين.

-تبني برامج تأهيل وإعادة تأهيل الشركات القائمة.

-الترويج للمشروعات المطروحة للخصخصة محليا ودوليا.

-الاستثمار المباشر في المشروعات التنموية العملاقة، وتقديم الرأي فيما يتعلق بالمخاطر في المشروعات.

-الاشتراك في إدارة عمليات الاندماج بين المصارف ومؤسسات التمويل وعمليات الشراء من قبل المصارف والمستثمرين.

-الإسهام في حسن تهيئة المناخ الاستثماري واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة والمتطورة، وبصفة خاصة ما يتصل بالأعمال المصرفية والمالية.

-وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية فإنها توفر وتقوم بما يلي:

- تسهم في فتح الأسواق الخارجية، وخلق منافذ المنتجات الوطنية من خلال تسهيل إقامة المعارض في الخارج.
- توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية المزمع التعامل معها أو القائمة.
- تمويل عمليات التصدير وقيامها بدور مصرف المستورد من الخارج والمصدر إلي الخارج من خلال تقديم الخدمات المصرفية التي تسهل عمليات التجارة الخارجية (الاستيراد- التصدير) مثل خطابات الضمان الدولية والكمبيالات الدولية والاعتمادات المستندية.

العمل المصرفي والتأمين في مجال المصارف الشاملة :

ولما كانت الصناعة المصرفية وصناعة التأمين يكونان طرفين مهمين لسوق رأس المال فإن هناك ضرورة لإيضاح قيام المصارف الشاملة بدخول مجال التأمين على الحياة وذلك على النحو التالي :

- يتمثل أحد جوانب الجدل والخلاف بشأن المصارف الشاملة في الدرجة التي يسمح بها للمصارف لاختراق صناعة التأمين على الحياة (دخول المصارف في مجال شركات التأمين)، إذ أنه على سبيل المثال تشكل هذه القضية محور الجدل الدائر بشأن تحرير النظام المالي الأمريكي.

وفي المقابل نجد الدول الأسيوية المطلة على المحيط الهادي (اليابان – تايوان– الصين الشعبية) على سبيل المثال، يبدو أن فيها عددا من المصارف مقبلة على الاستحواذ على شركات التأمين على الحياة، هذا ويوجد بالطبع درجات متفاوتة للصلات بين المصارف وشركات التأمين خاصة إذا تم بيان أوجه التماثل والشبه بين إصدار بوالص التأمين على الحياة، وإصدار القروض بدرجة أوسع، وذلك من خلال بحث أوجه الشبه بين المخاطر التي تؤثر على العائد الصافي لبوليصة التأمين والعائد الصافي للقروض وعلى وجه التحديد فيما يلي :

- بوالص التأمين تخضع لمخاطرة الوفاء التي تشبه مخاطرة الائتمان.
- عوائد استثمار التأمين على الحياة تتوقف على التغيرات في سعر الفائدة ونوعية الائتمان على نحو يماثل عوائد القروض المصرفية.
- كل من التأمين على الحياة والقروض ينطوي على مصاريف تشغيلية، على الرغم من أن تكاليف التوزيع عن طريق وكلاء تنفرد بها صناعة التأمين على الحياة.
- كل من التأمين على الحياة والإقراض يواجهان مخاطر اختيار سلبية.
- مخاطر التأمين على الحياة يمكن التقليل منها عن طريق إعادة التأمين عليها لدى طرف ثالث، على حين أن المخاطرة المتصلة بالقروض يمكن تقليلها بواسطة القروض لأطراف ثالثة.
- كل من التأمين على الحياة والإقراض يتعرضان لمخاطر السيولة، ويقصد بذلك أن المصارف تواجه مخاطر التدافع لسحب الودائع منها، على حين أن شركات التأمين على الحياة تجابه مخاطر عدة مثل : تجديد البوالص وحدوث انخفاض في أقساط التأمين.

3- تحرير وعولمة الخدمات المصرفية :

بداية يلزم توضيح ماهية تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات المالية(*)، من أجل بيان الإطار الذي تعيشه المصارف باعتباره الذي يظهر طريقة تحرير الخدمات المالية وتسهيل صادراتها من الخدمات المالية بكافة أنواعها ومن بينها الأعمال المصرفية، ويمكن **تعريف مهام التجارة الدولية في الخدمات المالية على النحو التالي :**

أ- تقديم الخدمات المالية بواسطة مؤسسة في دولة ما إلى المستهلك في دولة أخرى، أي تقديم الخدمات المالية عبر الحدود، وهذا الشكل أقرب نسبيا لمفهوم التجارة الواضح.

ب- تقديم الخدمات المالية عبر إنشاء شركات تابعة أو فروع أو وكالات بواسطة المؤسسات المالية المقيمة في دولة أخرى، بخلاف الدول المضيفة، ويرتبط هذا الشكل من التجارة بالاستثمار عموما، **ويعبر هذان الشكلان من التجارة الدولية في الخدمات المالية عن ظاهرة "التمويل الدولي" والذي يحتوي على اتجاهين متناميين ومتميزين رغم ارتباطهما ببعضهما :**

(*) تهدف الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS General Agreement in Trade of Services إلي رفع مستويات تحرير التجارة في الخدمات تدريجيا، بالإضافة إلي تسهيل مشاركة البلدان النامية في تجارة الخدمات وتوسيع صادراتها من الخدمات. هذا ويتمثل جوهر عملية التحرير المالي التي تقوم عليها عولمة الأسواق المالية في تحرير حركة رأس المال، والذي يقصد به إلغاء الخطر على المعاملات في حركة رأس المال، التي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل : الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية.

الأول: توسيع الأعمال الدولية لمصارف الدولة المعنية، أي بيع خدماتها إلي غير المقيمين.

الثاني: تأسيس مصارف الدولة المعنية لفروع أو شركات تابعة في الخارج سواء للتعامل مع المقيمين أم غير المقيمين في الدولة. هذا وتكتسب التفرقة أو التمييز بين هذين النوعين أهمية خاصة في مجال قيام التجارة الدولية في الخدمات المالية، حيث يتطلب ذلك التفرقة بين الميزة النسبية في مجال التجارة في مجال الخدمات ودوافع المصارف في أن تصبح متعددة الجنسيات، وتشمل الخدمات المالية عدة بنود هي :

- قبول الودائع ومنح القروض سواء بالعملة المحلية أم بالعملات الأجنبية.
- الأشكال المتخصصة للإقراض مثل تمويل التجارة والقروض المشتركة والمساهمات.
- خدمات السمسرة والاستشارات (الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية).
- الاتجار والتعامل في العملات الأجنبية والعملة المحلية.
- التأمين وإعادة التأمين.

لقد شهدت السنوات الأخيرة تزايد سرعة اندماج أسواق رأس المال المختلفة (المصارف- التأمين- البورصات) سواء على مستوى الدول المتقدمة أم الدول النامية، وقد ساعد على دخول كثير من الدول النامية في الأسواق المالية العالمية قيامها بتحرير أسواقها المالية، بالإضافة إلي النجاح الذي حققته كثير من الدول في مجال الإصلاح الاقتصادي الذي شمل جميع المجالات الاقتصادية الكلية (على مستوى الاقتصاد الكلي)، والذي شجع بالتالي المستثمرين في الدول المتقدمة على زيادة استثماراتهم في الدول النامية.

وفي ظل إطار عولمة الخدمات المالية والمصرفية يدخل العمل المصرفي عالماً جديداً تصبح فيه الحدود أقل أهمية، وعليه سيكون على هيئات الإشراف والتنظيم أن تعمل على تطور أساليب أعمالها حتى تستمر فعالة، واحتواء المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي عن طريق تبني السياسات الهادفة إلي تعظيم قدراتها التنافسية في اقتصاد مفتوح، سواء بتقليص عوامل الضعف وما تنذر به العولمة الاقتصادية من مخاطر، أم تعظيم عوامل القوة وما توفره من فرص ووعود ومكاسب، وهناك العديد من التساؤلات في هذا المجال، من أهمها ما يلي :

هل العولمة الاقتصادية مجرد مخاطر وخسائر؟ أو أنها مجرد فرص ومكاسب؟ أو مزيج من الاثنين؟ وهل من المصلحة تجنب انفتاح الاقتصاد على الأسواق في إطار العولمة الاقتصادية؟

ولكي نتمكن من الإجابة على تلك الأسئلة فإنه يمكن الوقوف على **سمتين أساسيتين** ساهمتا بشكل كبير في انفتاح القطاع المصرفي وعولمة الخدمات المصرفية وهما :

الأولى الابتكار: فقد أصبح الابتكار عاملا هاما من عوامل الإنتاج، وذلك لدوره المهم في تطوير الأدوات المالية، والتي تكون بمنزلة منتجات جديدة في السوق المصرفية، فالعملية الابتكارية لمنتجات مصرفية ومالية جديدة ستكون عاملاً يساهم في دعم الفكرة التنافسية للمصارف عن طريق خصخصة التكاليف والبحث عن كفاءة الأداء المصرفي، وهو ما يشجع المصارف مستقبلاً على المزيد من الابتكار.

الثانية المعرفة: لقد ارتبط مفهوم العولمة الاقتصادية بالمصارف باعتباره سمة من سمات وخصائص المصارف، إذ أن تغير أداء المصارف مرهون باستخدامها الحاسبات الآلية، ومن هذه الزاوية فإن المصارف -في الوقت الحاضر- بمثابة مؤسسات للقاعدة المعلوماتية.

وفيما يلي جدول لتوضيح **تصنيف مصر مقارنة ببعض الدول العربية وفق مؤشرات التحرر المالي** ومظاهر العولمة الاقتصادية ودرجة الاستجابة الحكومية، ويقصد بها درجة استجابة الحكومة للتطورات المالية والمصرفية العالمية، ومدى التغير الذي تحدثه الحكومة في البيئة الداخلية من خلال تكييف النظم والقوانين والتعليمات والإجراءات بوصفها المنظمة للعمليات والهياكل المالية والمصرفية وعلاقتها بالبيئة.

جدول رقم (3)

درجة الاستجابة الحكومية للتطورات المالية والمصرفية العالمية

لبعض الدول العربية في الفترة من 1996 إلي 1998

استجابة عالية %		استجابة معتدلة %		استجابة بطيئة %	
البحرين	100	الأردن	73	سوريا	36
الإمارات	83	المغرب	73	اليمن	33
سلطنة عمان	82	السعودية	70		
تونس	80	لبنان	70		
		الكويت	66		
		مصر	63		
		قطر	56		

المصدر : صندوق النقد العربي والتقرير الاقتصادي العربي سنوات 1996 – 1998. دليل الجدول : استجابة عالية 80% استجابة معتدلة 51% – 79% استجابة بطيئة 50% فأقل.

هيكل المرحلة القادمة للعولمة الاقتصادية في المجال المصرفي:

ولما كانت العولمة الاقتصادية مفهوماً وظاهرة تقوم على أساس المنافسة، وزيادة القدرة التنافسية للمصارف، وإزالة العوائق والحواجز بين الدول للوصول إلي توزيع أفضل في ظل آليات السوق (قوى العرض والطلب)- **فإن هناك ثلاثة محاور أساسية، كانت تعمل بهدف وضع أسس وهيكل المرحلة القادمة للعولمة الاقتصادية في المجال المصرفي- وهي كما يلي:**

اتفاقية تحرير تجارة الخدمات :

-تعتبر الاتفاقية العامة للخدمات المالية- أحد مكونات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات- من أهم الركائز في عملية الإسراع بخطى العولمة المالية، ومن المفيد أن مصر كانت من أوائل الدول النامية التي وقعت على هذه الاتفاقية، بعدما خطت شوطاً كبيراً في مجال الإصلاح الاقتصادي وتحرير القطاع المالي.

-ولقد أفردت الاتفاقية للدول النامية ومنها مصر ومجموعة من الدول العربية بعض المزايا من أجل إعانتها على تحقيق التحرير التدريجي لأسواق الخدمات المالية وزيادة حصتها من الصادرات المالية من هذه الخدمات، وتعزيز قدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال، وزيادة كفاءة وتنافسية أسواقها المالية.

-كما أقرت الاتفاقية مبدأ انتهاج وتطبيق تدابير مالية ورقابية ووقائية من الدول الأعضاء، وذلك من أجل تكامل واستقرار الجهاز المالي، بشرط عدم إلحاق هذه التدابير أية أضرار بالأعضاء الآخرين.

-ولم تغفل اتفاقية الخدمات المالية ظاهرة التكتل الاقتصادي المتنامي على الساحة العالمية (الاتحاد الأوروبي- مجموعة الآسيان) حيث تم التأكيد على حق أي عضو في الانضمام إلي أية اتفاقيات أخرى ذات الارتباط بتكامل وتحرير تجارة الخدمات المالية مع أي دولة أو دول أخرى غير أعضاء في الاتفاق.

مقررات لجنة بازل II :

- تتمثل أهم المبررات التي تستند إليها لجنة بازل في الآتي :

أ- دعم النظام المصرفي الدولي واستقراره وبخاصة دول العالم الثالث (النامي).

ب- وضع أسس للمنافسة المتوازنة بين المصارف.

ج- محاولة إعادة صياغة النظم والتشريعات واللوائح باتجاه التطورات المصرفية التي شهدتها الفترة الأخيرة عالميا.

د-محاولة مواجهة التحديات التكنولوجية والمعلومات والاتصالات بغرض تطوير نظم المصارف والتكنولوجيا المستخدمة في سوق منافسة.

هـ- دعم الابتكار المالي من أجل خلق إمكانيات مصرفية لفرص التوسع وزيادة القدرة التنافسية.

مقررات لجنة بازل III :

وفيما يلي عرض لمتطلبات رأس المال التنظيمي وفق مقررات بازل III:

قامت مقررات بازل III بإعادة هيكلة متطلبات رأس المال التنظيمي مقارنة بما ورد في مقررات بازل II التي صنفت رأس المال التنظيمي وفق ثلاث شرائح رئيسية، ولكن مقررات بازل III قامت بإلغاء الشريحة الثالثة،

وارتأت تصنيف رئس المال التنظيمي وفق شريحتين رئيسيتين، كما قامت بإدخال تغييرات على العناصر المكونة لكل من الشريحتين، فبعد أن كانت الشريحة الأولى تمثل 4% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وفق مقررات بازل II، تم زيادة هذه النسبة إلى 6%، وأما الشريحة الثانية فقد أصبحت تمثل 2% وفق مقررات بازلIII، والغرض من هذه الزيادة هو تحسين قاعدة رأس المال وفضلا عن ذلك فقد تم إضافة هامش حماية في رأس المال الأساسي تبلغ نسبته 2.5%، ومما سبق يعني أن إجمالي رأس المال التنظيمي سيرتفع من 8% حالياً إلى 10.5% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بحلول عام 2019.

وتهدف مقررات بازل III إلى تقوية قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناتجة عن الأزمات المالية وخطر انتقال تداعياتها إلى الاقتصاد الحقيقي، وكذا تحسين صورة رأس المال التنظيمي.

منظومة الجودة ونوعية الخدمات المصرفية :

- تعد الجودة العالية للخدمات المصرفية من أهم الأسس والإجراءات الهيكلية التي تتبني عليها المصارف في بيئة العولمة المالية، وذلك بالصيغة التي تحقق أهدافها وتزيد من حجم عملائها، ولذا فإن هناك تساؤلا كان ومازال سائداً حول كيفية وضع برامج للجودة العالمية للمنتجات المصرفية، وكيفية تنظيمها واستمرار المحافظة عليها، بوصفها أحد أهم أسس القدرة التنافسية للمصارف.
- وللإجابة على ما سبق، فإن مجمل التطورات في إطار النظام العالمي الجديد تتمثل في كيفية الوصول إلي نوعية وجودة عاليتين للخدمات

المصرفية التي يستطيع المصرف أن يقدمها في إطار المنافسة، كما يبدو أن المحور الأساسي لعملية تقديم الجودة والنوعية يكمن أساسا في "حماية العميل وتقديم الخدمة التي يرتضيها وفق مواصفات عالمية".

- ويتطلب الانضمام إلي منظومة تعمل على هذا الأساس عالميا ضرورة توافر شروط معينة في غاية الدقة، ومنها منظمة الجودة العالية (الأيزو)، ومن خلالها تعد الخدمة ذات سمة عالمية وجزءا لا يتجزأ من منظومة الجودة.

ومن السياق السابق يتضح أن التنافس العالمي مستقبلا سيكون تنافسا قائما بين المؤسسات بغض النظر عن جنسيتها، وليس تنافسا بين الدول، ولذا فإن الأمر يتطلب من الجميع في المرحلة المقبلة البحث عن آليات جودة العمل في السوق المصرفي وتكنولوجيا متطورة ذات سمات عالية للتوافق مع متطلبات هذه المرحلة.

4- تزايد وتنوع المخاطر التي تواجه عمل المصارف :

أصبحت البيئة المالية والمصرفية مليئة بالمخاطر، حيث تركزت إحدى الدراسات التي أصدرها بنك التسويات الدولية أن ثلثي الدول من أعضاء صندوق النقد الدولي قد تعرضوا لأزمات مالية ومصرفية خلال الفترة من 1980- 1995، هذا **ويمكن تعريف المخاطر بأنها "الأثر السلبي على الأرباح نتيجة مصادر مختلفة لعدم التأكد، والتي قد تؤدي إلي خسائر مالية سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة" ولذلك فإن مقاييس المخاطر يجب أن تأخذ في حسبانها هذه المصادر وتأثيرها على الربحية.**

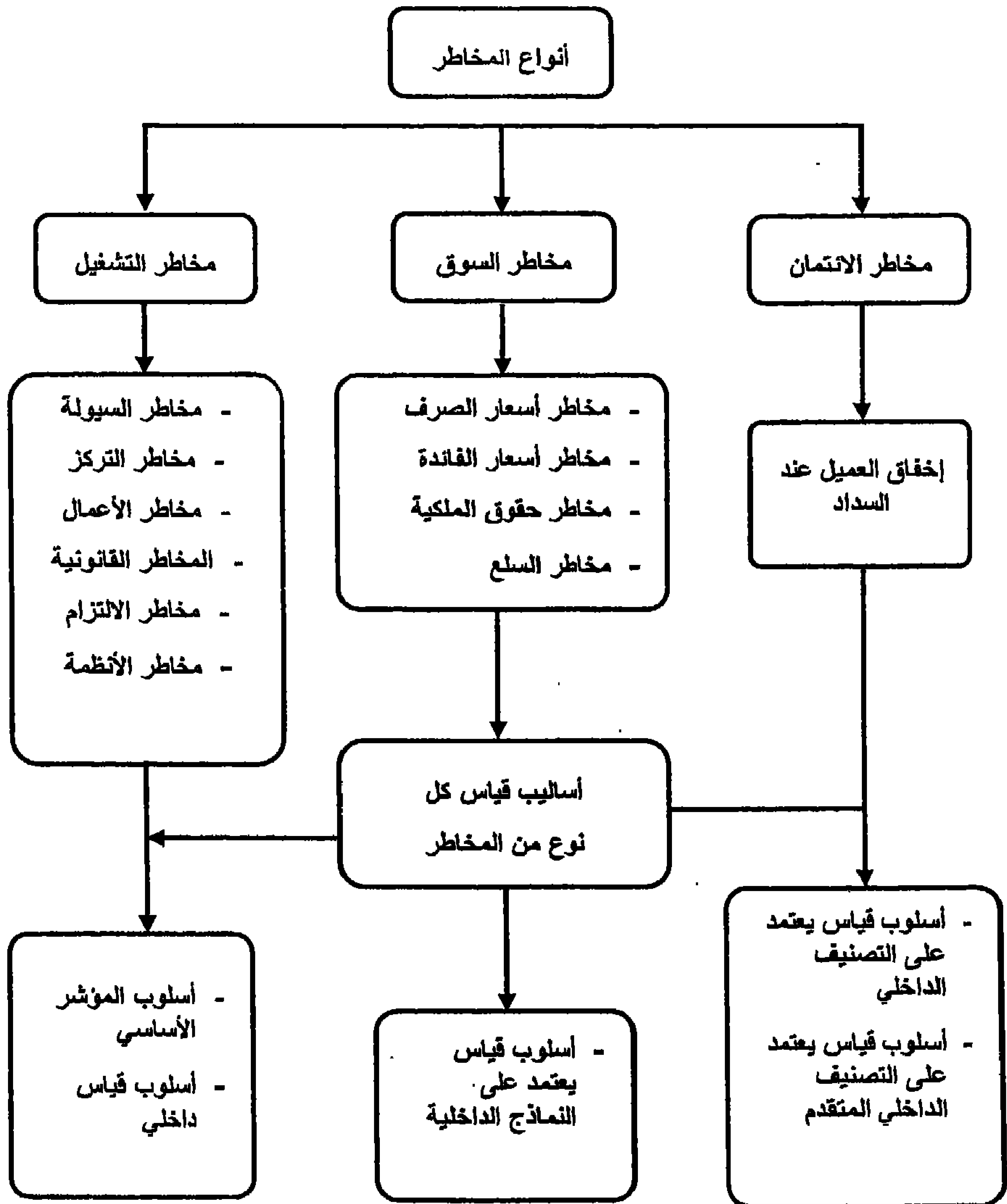
تواجه المصارف العديد من المخاطر التي يجب تعريفها وتحديدها وقياسها ومراقبتها مثل :

- مخاطر الائتمان.
- مخاطر أسعار الفائدة.
- مخاطر التشغيل.
- مخاطر الملائمة المالية.
- المخاطر السياسية.
- مخاطر السيولة.
- مخاطر أسعار الصرف.
- مخاطر السوق.
- مخاطر السمعة.

بالإضافة إلي أنواع أخرى من المخاطر التي قد تؤثر على أرباح المصرف والقيمة الاقتصادية، والتي يمكن توصيفها في الشكل التالي :

شكل رقم (3)

أنواع المخاطر التي تواجه العمل المصرفي



وإذا أمعنا النظر في هذه المخاطر يتبين أن أهمها **مخاطر الائتمان** باعتبارها من أكبر وأهم المخاطر التي تتعرض لها محفظة القروض بالمصارف، حيث تأتي معظم خسائر المصارف نتيجة مخاطر الائتمان بالدرجة الأولي، وربما تؤدي أو تصل بالمصرف إلي حالة الإفلاس، ويقاس أثر مخاطر الائتمان بتكلفة استبدال التدفقات النقدية عند عدم سداد العملاء لالتزاماتهم.

هذا وتعرف **مخاطر الائتمان** كما جاءت في مقترحات لجنة بازل، **بأنها احتمال إخفاق المقترض بالوفاء بالتزاماته طبقا للشروط المتفق عليها، وعلى هذا تهدف أسس إدارة مخاطر الائتمان بصفة أساسية إلي تحقيق الحد الأقصى من العائد مقابل المخاطر التي يتحملها المصرف وذلك من خلال الإبقاء على المخاطر الائتمانية في حدود المعايير المقبولة(*)**، وتعد الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان هي العنصر الأساسي لتحقيق النجاح لأية مؤسسة مصرفية على المدى الطويل.

وقد اهتم بنك التسويات الدولية بأبعاد هذه الظاهرة، لذا أوضح في تقريره الصادر في أكتوبر 2000 الأسس السليمة لمنح وإدارة مخاطر الائتمان والتي حددها كما يلي :

(*) تعد المعايير المقبولة هي النقاط التي لها صلة بالعميل طالب التمويل ونشاطه، والتي تشترك في تحديد عنصر المخاطرة في ميدان التعامل المصرفي في تلك العبارة الإنجليزية الشهيرة The Five C,s of the customer وهي الأخلاق أو شخصية المقترض (Character) والكفاية (القدرة على الإقراض) Capacity ورأس المال (Capital) والضمانات (Collateral) وأخيراً المناخ العام أو الظروف المحيطة بالعميل (Conditions) والتي يقابلها The Five Ps وهي على الترتيب : المقترض (People) والغرض من القرض أو التمويل (Purpose) والقدرة على السداد (Payment) والضمانات المقدمة من العميل (Protection) والنظرة المستقبلية (Perspective).

أ- أن تكون إستراتيجية الائتمان جيدة وواضحة وأن تتحدد فيها الاختصاصات بوضوح لا لبس فيه.

ب- وضوح مكونات سياسة الائتمان وتفصيلاتها، وكيفية تنفيذها، وإتباع الأسس السلمية عند منح الائتمان، ومتابعة ما بعد المنح حتى السداد.

ج-وجود إدارة ائتمان جيدة وذات كفاءة، وأن يكون لدى المصرف نظام لإدارة المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها محفظة الائتمان.

د- التأكد من وجود رقابة داخلية فعالة على مخاطر الائتمان.

هـ-دور المراقبين (الرقابة الخارجية) للتأكد من وجود نظام جيد لإدارة الائتمان وتنفيذه بدقة.

كما أن هناك **عاملين أساسيين يؤثران في المخاطر الائتمانية ويزيدان منها، وهما ما يلي :**

أ- **الدورة التجارية (حالة السوق):** حيث إن حالة الانتعاش الاقتصادي تقلل من مخاطر الائتمان، أما حالة الكساد (الركود) فتؤدي إلي زيادة معدلات فشل العملاء في سداد التزاماتهم.

ب- **ما يتعلق بالعميل (حالة العميل):** ما يتعلق بنشاطه وحالة الصناعة أو التجارة التي يتعامل فيها.

وترجع أهمية دراسة مخاطر الائتمان إلي أن المصدر الرئيسي لربحية المصارف يأتي من الائتمان، باعتباره أكثر موارد الأرباح للمصرف (3/2 الأرباح تقريباً).

ولعل من أهم أسباب زيادة المخاطر في القطاع المصرفي ما يلي:

-زيادة الضغوط التنافسية مما أدى إلي تشجيع الميل نحو المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال وكسب لأكبر حصة في السوق.

-اتساع أعمال المصارف خارج الميزانية، وتحويلها من الأعمال التقليدية إلي أسواق المال، مما أدى إلي تعرضها لمخاطر أزمات السيولة بالإضافة إلي مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار.

-التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المالية في السنوات الأخيرة، مثل التحرر من القيود على حركة رءوس الأموال، وإطلاق حرية الحركة لأسعار الصرف والعوائد والأصول المالية، وانفتاح الأسواق فيما بينها، مما أحدث زيادة عدد مرات المتغيرات والعوامل المؤثرة في نشاط المصارف.

5- التسنيد Securitisation :

وهذه الظاهرة ظهرت في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وأصبحت تمثل واحدا من أهم ملامح أسواق المال الدولية. هذا ويدل مصطلح (التسنيد) في معناه الأساسي على الأساليب الفنية التي يمكن من خلالها تحويل الأصول أو تغيير شكلها الخارجي إلي أصول مالية، بحيث يمكن إعادة بيعها إلى المستثمرين في أسواق المال. هذا وقد نشأت ظاهرة (التسنيد) في المصارف التي فقدت ميزتها النسبية بالقياس إلي أسواق الأوراق المالية، في مجال الوساطة المالية في عمليات الائتمان الدولية (International Credits) كما حمل أسلوب (التسنيد) معه تغييراً ذا مغزى مهم في الدور الذي يقوم به المصرفيون، حيث أن الربحية الآن تحولت من كونها تعتمد على إجراء الدراسات والأبحاث فيما يتعلق بهامش أسعار الفائدة إلي التركيز باتجاه تحقيق الإيرادات من العمولات عن الأنشطة الخاصة بتقديم أدوات دين Debt Instruments للمستثمرين.

ومن المهم الإشارة إلي أن (التسنيد) من الظواهر التي اعتمدت على التقدم التكنولوجي، وتزايد استخدامات الكمبيوتر، حيث أتاح ذلك للمؤسسات المالية أن تقوم -بتكاليف قليلة- بتجميع حزمة تُشكِّل محفظة قروض بإصدارات صغيرة، وبيع هذه الحزمة في صورة ورقة مالية إلي طرف ثالث (حامل الورقة)، وتقوم تلك المؤسسة المالية بتحويل أقساط وفوائد هذه الحزمة إلي حامل الورقة، **وبهذا تكون قد حققت فائدتين من عملية التسنيد وهما :**

الأولى: تحويل أصل غير سائل إلي سيولة تساعد على سد الفجوة التمويلية.

الثانية: الحصول على رسوم نظير تحويل مدفوعات خدمة القروض إلي حامل الورقة.

هذا ويمكن أن يحصل المصرف على هامش فائدة في حالة كون الفائدة على الورقة أقل مما سيتقاضاه المصرف من المقترض الأصلي. ولقد أمكن من خلال التطور التكنولوجي تطبيق هذا الأسلوب على العديد من أنواع القروض من رهونات وقروض وشراء سيارات، ومتحصلات بطاقات الائتمان، كما أنه يمكن تجميع هذه القروض في شكل حزم متجانسة ذات قيمة محددة، ويتم بيعها في سوق رأس المال كورقة مالية.

6- التركز Concentration :

إن التركز في أسواق العمل المصرفي يعد أيضاً أحد الملامح المهمة للتغييرات في عالم المصارف، والتركز ليس على أية حال بظاهرة حديثة، حيث إن النظم المصرفية في معظم دول العالم يهيمن ويسيطر عليها عدد قليل من المصارف الكبيرة، وذلك منذ نصف قرن على الأقل. هذا وتختلف

وتتباين النظم المصرفية في درجة تركزها التنافسي Competitive Degree of Concentration.

أما فيما يتعلق **بالطريقة الأكثر شيوعا لقياس ظاهرة التركز المصرفي فيتضح أنها تعتمد على احتساب نسبة أصول أو ودائع الجهاز المصرفي في دولة ما، والتي يسيطر عليها ويديرها أكثر من ثلاثة أو خمسة مصارف،** ولكن يجب الإحاطة إلي أنه من وجهة النظر العامة هناك صعوبة في أن نُقَيِّم بدقة كلاً من فعالية ومدى التركز في داخل النظم المصرفية بمفردها، كما أنه أصبح من الصعوبة بدرجة كبيرة قياس التركز المصرفي بالقياسات المعاصرة، وذلك بسبب عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين أسواق العمل المصرفي والأسواق المالية الأخرى (التأمين– البورصات– المؤسسات المالية)، ومع هذا الوضع فإنه من الواضح أن هناك اتجاها لتفضيل الحجم الكبير لدى العديد من المصارف في عدد كبير من دول العالم.

هذا وتتسم الأسواق المصرفية في عدد من الدول العربية بظاهرة التركز المصرفي وذلك كما يتضح فيما يلي :

- استأثر أكبر 25 مصرفاً عربياً لعام 2000 بأكثر من 50% من النشاط المصرفي، وبنحو 59% من الموجودات، وأكثر من 65% من الودائع، وبنحو 56% من حقوق المساهمين.

دور إدارة المصارف في مواجهة أزمتها في ظل العولمة الاقتصادية :

تتخذ المصارف منظومة معينة لإدارة أزمتها في ظل العولمة الاقتصادية من خلال الأطر التالية :

أ- تجنب المصرف مخاطر الأزمة، وبمعنى آخر الحيلولة دون انفجار الأزمة وحدوثها بشكل مدمر لكيان ووجود المصرف، أو إحداث ضرر بسمعته التي أقامها واكتسبها طوال فترة وجوده.

ب- امتصاص الصدمات المتولدة عن أي أزمة مباشرة أو غير مباشرة قد تحدث تجاه المصرف، ومن ثم قيامه باستيعاب الضغط الناشئ عنها وتحويله إلي طاقة إيجابية لصالحه أي المصرف.

ج-إكساب المصرف مناعة جديدة وحصانة أفضل في التعامل مع الأزمات الفجائية الحادة التي تحدث في أي سوق من الأسواق (أسواق المصارف هي أسواق نقدية ومالية في المقام الأول) ويكون لها تأثير على عمل وأداء المصرف أو الجهاز المصرفي ككل.

د- إجادة فن ومهارة إدارة مجتمع الأزمة بعناصره ومفرداته وفرعياته المكونة له، وبتركيباته المتعددة، وبالشكل الذي يضمن في النهاية تماسك المجتمع (الذي يعيش فيه المصرف) وفي ذات الوقت استمراره في تأييد المصرف.

كيفية إدارة أزمة الصناعة المصرفية في ظل العولمة الاقتصادية:

واستخلاصا مما سبق والمتمثل في قوى التغيير والقضايا الناتجة عن هذه القوى فإن إمكانية تفادي أزمة الصناعة المصرفية في ظل العولمة الاقتصادية والتي يمكن تسميتها بالعولمة المصرفية في هذا الإطار تتحدد في الكيفية التالية :

1-زيادة القوة المالية وتدعيم المركز المالي للمصرف بالشكل الذي يجعله قادراً على تمويل عملية مواجهة متطلبات التغيير والقضايا الناتجة عنها.

2-إحداث تقدم ملموس وحيوي في أنشطة البحث والتطوير لتحسين الأداء والدخول في مجالات جديدة ذات مردود أعلى.

3-تحقيق فاعلية أكبر في إعادة هندسة العمل المصرفي لتصبح أنشطة، التخطيط – التوجيه – التحفيز – المتابعة جماعية ونشطة من خلال توظيف كافة الإمكانيات والطاقات المتاحة.

4-تحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية والتحوط والصيانة والأمن والسرية أي أمن المعلومات والمنشآت والتحوط، والتوافق السريع مع الأطر التنظيمية والإجرائية الدولية وحتمية الانصياع لها والتكيف معها كأساس للتواجد المصرفي في عصر العولمة المصرفية والاقتصادية.

5-توسيع نطاق التكامل، ونمو أسواق المصرف، وإتاحة الفرصة أمام المصرف لإنشاء أنظمة إنتاجية مصرفية كونية متكاملة قائمة على امتلاك المصرف لمجموعة حزم متكاملة من المزايا التنافسية (زيادة المكونات التكنولوجية في مجال الصيرفة – برامج حاسب آلي متقدمة – نظم اتصالات وقنوات مصرفية – زيادة المستحدثات من المنتجات المصرفية).

6-إحداث توازن تشغيلي وتوظيفي ما بين الفرص (الفرص الائتمانية وعملاء ذوي ملاءة عالية) والمخاطر التي يواجهها المصرف (التقليل من المخاطر التي تواجه المصرف بكافة أنواعها : ائتمانية وتشغيلية – السيولة – السوق... الخ).

وإذا نظرنا إلي الكيفية السابقة التي تتمكن المصارف من خلالها مواجهة العولمة المصرفية، يتضح لنا أن هذه العولمة لم تعد خياراً أو بديلاً بقدر ما أصبحت تمثل إجباراً وتياراً متمدداً ومستمراً.

مصطلحات باللغة الإنجليزية

Disposable Income	الدخل المتاح للتصرف
Wholesale and retail	عمليات التجزئة والجملة
Store Cards	بطاقات تسوق
Solvency	الملاءة المالية
Financial Positions	المراكز المالية
Floated Interest Loans	ذات الفائدة المعومة
Adjustable Rates	أسعار قابلة للتعديل
Loan Swaps	معادلات الأسعار
Securitised Assets	تسعير الأصول
Euro Facilities	تسهيلات اليورو
Equality Participation	التمويل بالمشاركة في الملكية
Debt for Equity Swaps	مقايضة الديون بالملكية
Off Balances Sheet Items	بنود خارج الميزانية
Trading Returns	عوائد المتاجرة
Commitments	الالتزامات
Acquiring	القدرة على الاستحواذ
Universalziation	الشمولية
Universal Banks	المصارف الشاملة
Securitisation	التسنيد
International Credits	عمليات الائتمان الدولية
Debt Instruments	أدوات دين
Concentration	التركز
Competitive Degree of Concentration	درجة التركز التنافسي

مراجع الفصل الرابع

أولاً : الكتـــب

1- صلاح الدين حسن السيسي : قضايا اقتصادية معاصرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

2- د. طارق عبد العال حماد : التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

3- د. طلعت أسعد عبد الحميد : الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، الطبعة العاشرة، القاهرة، 1998.

4- د. مصطفى كمال السيد طايل : القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

5- د. ناجي التوني : الإصلاح المصرفي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

6- د. نبيل علي : العرب وعصر المعلومات، عالم المعرفة، الكويت، أبريل 1994.

ثانياً : الدوريات والمجلات العلمية :

1- البنك الأهلي المصري : أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية على الجهاز المصرفي المصري، القاهرة، النشرة الاقتصادية، العدد (3) المجلد (46)، 1993.

2- ـــــ : القطاع المصرفي العربي وتحديات المرحلة المقبلة، القاهرة، النشرة الاقتصادية، العدد (3) المجلد (56)، 2003.

3- ـــــ : أسس إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل المقترحات الجديدة للجنة بازل، القاهرة، النشرة الاقتصادية، العدد (4) المجلد (57)، 2003.

4- بنك مصر : النشرة الاقتصادية، صناعة الخدمات المالية في بداية قرن جديد، السنة (42) العدد (2)، القاهرة، 1999.

5- ـــــ : مركز البحوث، التخطيط الاستراتيجي في البنوك في عالم متغير، القاهرة، العدد (6)، 1999.

ثالثاً : البحــوث :

1- علي الكمالي: إنجازات البنوك والمؤسسات المالية، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر 2003.

رابعاً : المؤتمرات والندوات :

1- د. إيمان أحمد الشربيني : الدمج الطوعي وإعادة هيكلة العمالة بالبنوك كأداة لإدارة الأزمات المستقبلية في ظل العولمة، كلية التجارة – جامعة المنصورة، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الثاني والعشرون، القاهرة، 18 – 20 أبريل، 2006.

2- د. محمود عبد الحافظ محمد عبد الله : مدى أهمية إعادة هيكلة البنوك المصرية في ظل التحديات العالمية المعاصرة، كلية التجارة – جامعة المنصورة، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الثاني والعشرون، القاهرة، 18 – 20 أبريل، 2006.

خامساً : مراجع عبر الانترنت :

1- بنوك واستثمار – Business.com مقالة بعنوان : اتفاقية بازل III تعزيز لصلابة البنوك – 2012/4/22.

الفصل الخامس

مردود العولمة الاقتصادية على الصناعة المصرفية



الفصل الخامس

مردود العولمة الاقتصادية على الصناعة المصرفية

مقدمـــة :

إن الناظر إلي عمليات الإصلاح الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي للقطاعات الاقتصادية المهمة وتحديث الصناعة وتحديث القطاع المصرفي بعين فاحصة وواعية يلاحظ أنها دعوات من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير إلي البلدان النامية، والغرض منها في حقيقة الأمر إصلاح الهياكل الاقتصادية لهذه الدول، وبصفة خاصة موازين مدفوعاتها والجهاز المصرفي، ومن هنا يلزم العمل باتفاقية تحرير الخدمات المالية المنبثقة عن الاتفاقية العامة لمنظمة التجارة العالمية WTO، وهي في النهاية السند الرئيسي للعولمة الاقتصادية، ومن ثم وجب على بلدان العالم النامي -وهي بصدد الإصلاح الاقتصادي- الأخذ بحزمة من الإجراءات في مجال العمل المصرفي تتضمن ما يلي :

- توسيع قاعدة الملكية.
- إعادة هيكلة وإصلاح المصارف سواء بالخصخصة أم بالدمج.
- تطوير الأداء (الإداري- التنظيمي) المواكب لمستحدثات العمل المصرفي عالمياً، أي دعم القدرات التنافسية لها في ظل تحرير الخدمات المالية (التنمية البشرية – التنمية التكنولوجية والمعلوماتية).
- الالتزام بمعايير لجنة بازل (I) وبازل (II) وبازل (III)، للتوافق والتكامل مع الإصلاحات المالية والنقدية.

وعليه فإن الأمر يستلزم بيان مردود العولمة الاقتصادية على الأعمال المصرفية، أو انعكاسات هذه العولمة على ظهور تداعيات حديثة على العمل المصرفي، مثل : الخصخصة وإعادة الهيكلة للمصارف، وما يترتب على ذلك من الاندماجات والاستحواذ وارتباط ذلك بضرورة مواجهة تحديات العولمة أمام العمل المصرفي في مجال التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات على إثر تحرير التجارة العالمية في مجال الخدمات المالية التي برزت نتيجة تطبيق سياسة التحرير في المجال المصرفي.

كما يتضح من هذه الأوضاع أنها قد ساهمت في تخوف الكيانات المصرفية الصغيرة من أن تتجمع وتقوم بعمليات اندماجية حتى تصبح كيانا كبيرا يمكن له التعايش مع هذه المعطيات القوية الشديدة المنافسة والمتسلحة بالتكنولوجيا والمعلوماتية، وواكب هذا الظهور ما يسمى بإعادة الهيكلة للمصارف والناتج عن علميات الخصخصة التي أحدثتها العولمة الاقتصادية من خلال منظمة التجارة العالمية التي تبنت بعث الروح في النظام الرأسمالي وإعطائه إكسير الحياة، وهو الحرية الاقتصادية التي عمادها القطاع الخاص، وهدفها الرئيسي تحقيق الربح، وهذا هو الدافع الرئيسي لظهور الخصخصة في كل دول العالم تقريبا بعد زوال القطبية الثنائية، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي الراعي الرئيسي للرأسمالية العالمية في ظل التوجه نحو إرساء قواعد النظام الاقتصادي العالمي الجديد والذي لم تستقر دعائمه بصفة كاملة حتى الآن.

وفي هذا الفصل سيتم تناول دراسة الاندماج المصرفي وخصخصة المصارف، وكذا التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات باعتبار أن هذه الأعمال تمثل في حقيقة الأمر مردود أو ناتج العولمة الاقتصادية على الصناعة المصرفية في الوقت الراهن في عالمنا المعاصر وفي ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

المبحث الأول
اندماج وخصخصة المصارف
في ظل العولمة الاقتصادية

أولاً : اندماج المصارف (الدمج المصرفي):

مقدمـــة :

نظراً لعدد من العوامل والمتغيرات في كل من سوق الخدمات المالية وكذا البيئة الاقتصادية العالمية، فإنه من المتوقع في المستقبل أن تتم حزمة من الخدمات المالية من خلال أربعة أنماط رئيسية من المؤسسات :

- الاندماجية Conglomerates أو الدمج Mergers.
- المتخصصين Specialists.
- الوكلاء Agents.
- مظلة الامتياز Franchisers.

تعريف الاندماج المصرفي:

يعبر الاندماج المصرفي عن الاتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة، وقد يؤدي الاندماج إلي زوال محل المصارف المشاركة في تلك العملية وظهور مصرف باسم آخر له صفته القانونية المستقلة وهو ما يطلق عليه Consolidation، أو زوال أحد المصارف من الناحية القانونية وضمه إلي المصرف الدامج الذي يمتلك كافة حقوق المصرف المدموج، ويلتزم بكافة التزاماته قبل الغير ويسمى Merges. وقد يكون الاندماج جزئيا من خلال تملك Acquisitations حصص مؤثرة من أسهم الملكية للمصارف، كما لا تقتصر عمليات الاندماج داخل الدولة، بل قد تتعداها إلي خارجها.

ويتم تبويب عملية أنواع وأشكال الاندماج المصرفي، وفقاً لمعياري طبيعة النشاط للوحدات المندمجة، أو طبيعة العلاقة بين أطراف عملية الاندماج وذلك كما يلي :

أ- معيار طبيعة النشاط :

- **الاندماج الأفقي:** وهو الاندماج الذي يتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط المصرفي، مثل : المصارف التجارية أو المتخصصة أو مصارف الاستثمار.

- **الاندماج الرأسي:** وهو الاندماج الذي يتم بين المصارف الصغيرة في المناطق المختلفة والمصارف الكبيرة في المدن الرئيسية أو العاصمة بحيث تصبح المصارف الصغيرة وفروعها امتدادا للمصارف الكبيرة.

- **الاندماج المختلط:** وهو الاندماج الذي يتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في أنشطة غير مترابطة – فيما بينهما – وبما يحقق التكامل في الأنشطة بين المصرفين المندمجين.

ب- أما بالنسبة لمعيار العلاقة بين أطراف عملية الاندماج فتقسم إلي ما يلي :

-**الاندماج الطوعي:** وهو الاندماج الذي يتم بموافقة كل من إدارة المصرف الدامج والمصرف المندمج، وهو ما يتم تشجيعه من قبل المؤسسات المالية والمصرفية والسلطات النقدية (ويتم هذا في ألمانيا).

-**الاندماج القسري:** وهو الاندماج الذي تلجأ إليه السلطات النقدية في آخر المطاف لتنقية الجهاز المصرفي من المصارف المتعثرة أو التي على وشك الإفلاس والتصفية.

-**الاندماج العدائي Hostile Takeover**: وهو الاندماج الذي تعارضه إدارة المصرف المستهدف دمجه، نظرا لتدني السعر الذي يقدمه المصرف الدامج أو لرغبتها في الاحتفاظ باستقلاليتها (يتم هذا في فرنسا).

أهمية الاندماج المصرفي :

كما تظهر أهمية الاندماج من خلال كبر حجم المصرف اقتصاديا وذلك في تدعيم إمكانياته وقدراته في جميع الاتجاهات وذلك على النحو التالي:

- تحقيق عوائد وأرباح للمساهمين.
- تخفيض التكاليف التشغيلية.
- إتاحة الفرصة للمصرف المدمج فيه لإمكانية توسيع أسواق العملاء على اختلاف أهدافهم الإيداعية والاستثمارية.
- تعزيز القدرة على الاستثمار في الموارد البشرية وتنمية مهاراتها وخبراتها من خلال التدريب التخصصي.
- مواكبة متطلبات التحديث والمعاصرة للبنية الإنتاجية والمؤسساتية والتقنية والبشرية على نحو أفضل مما هي عليه الآن، في حالة المصارف الصغيرة، كما يساعد الاندماج على زيادة القدرة على المنافسة العالمية من خلال منح خدمات مالية ومصرفية أعلى وسريعة.
- اتجاه العمل بالمصارف نحو مفهوم المصارف الشاملة، وما يتطلبه من تفريغ هيكل الخدمات المالية والمصرفية، والذي يتطلب وجود ضرائب وتقنيات عالية لكي يمكنها التعامل مع هذه الخدمات.
- استيفاء المعايير الدولية للملاءة الدولية (بازل I، II) وزيادة القدرة التنافسية.

تقدير مدى الحاجة لعمليات الاندماج المصرفي في الوقت الراهن :

منذ فترة يدور التساؤل من قبل الاقتصاديين والمصرفيين والمتخصصين في العمل المصرفي عن مدى حاجة النظام المصرفي إلي قيام السلطة النقدية بعملية دمج للمصارف في الوقت الحالي، وما هي النتائج الإيجابية المتوقع حدوثها أو تحقيقها من جراء القيام بعملية الاندماج.

إن التحديات التي تفرضها زيادة القدرة التنافسية وتكوين كيانات مصرفية قوية تدعو إلي ضرورة الاستمرار في مواجهة تلك الظواهر التي بدأت تظهر نتائجها على الاقتصاديات في معظم دول العالم، وبصفة خاصة الدول النامية، ومن بينها دول العالم العربي. وهنا تظهر الحاجة إلي عمليات الاندماج أو الاندماج المصرفي بين المصارف الصغيرة بغية تكوين كيانات مصرفية قوية متسلحة بأنظمة إدارية وتنظيمية قوية يدعمها في ذلك الإمكانيات التكنولوجية والبشرية المؤهلة والمدربة، وفيما يلي بيان لتعريف الاندماج المصرفي وأشكاله :

أسباب عمليات الاندماج :

تعد الاندماجية أو الاندماج المصرفي الاتجاه الأكثر أهمية من بين اتجاهات العمل المصرفي في أوروبا، بل في العديد من دول العالم المختلفة، ولعل حركة "الاندماجية" تحددت ملامحها واكتسبت خصائصها وصفاتها المميزة من خلال رغبة المصارف التي تعمل على نطاق واسع في الحفاظ على تواجدها عالميا، وهذا بالإضافة إلي قدرتها على تقديم تشكيلة شاملة من منتجات وخدمات مصرفية، ويذكر أن عدداً كبيراً من عمليات الاندماج Mergers وكذا عمليات السيطرة Takeover في سوق الخدمات المالية

الأوروبية تمت عام 1986، هذا ويمكن القول أن من أهم الأسباب الرئيسية التي تفسر حدوث عمليات الاندماج والسيطرة ترجع إلي دوافع إستراتيجية عديدة من أهمها:

- الدوافع المرتبطة بالتنويع.
- الدوافع الاقتصادية ذات الصلة بالعمل والتعاون معا.
- الدوافع المرتبطة بالنمو.

وتجدر الإشارة إلي أن من أهم التوجهات التي شهدتها السنة المالية 1998/97 انتشار عمليات الاندماج بين الشركات العملاقة، وأغلبها في قطاعات الاتصالات والسيارات والمال، خاصة المؤسسات المالية الكبرى، سواء داخل الدولة الواحدة أم خارج حدودها.

مزايا عمليات الاندماج :

تستهدف عمليات الاندماج بين المؤسسات إلي تحقيق المزايا التالية :

- تحسين مستوى أداء المشروعات والمؤسسات المندمجة من خلال رفع الكفاءة الفنية والتشغيلية في إدارة الكيان الجديد.
- تدعيم القدرة التنافسية في الأسواق العالمية والمحلية، وذلك من خلال الاستفادة من تباين المزايا النسبية التي تتمتع بها تلك الشركات والمؤسسات.
- الاستفادة من وفورات الحجم الكبير ومن ثم تخفيض أسعار الخدمات والمنتجات المصرفية.
- تنويع وتطوير هيكل الخدمات المالية والمصرفية من خلال تقديم خدمات مالية ومصرفية جديدة.

السلبيات أو المشكلات الناتجة عن عمليات الاندماج :

قد تُظهر عمليات الاندماج بعض السلبيات أو المشكلات كما يلي :

- استغناء المؤسسات المندمجة عن عدد من العاملين بها.
- حالة عدم الاستقرار الناتج عن إعادة ترتيب الأوضاع داخلياً.
- صعوبة مزج الثقافات وأساليب العمل لنوعيات مختلفة من المصارف والمؤسسات المالية.
- احتكار عدد محدود من المصارف للسوق المصرفي، وما يترتب على ذلك من غياب دوافع التجديد، والتطوير في الخدمات المصرفية، وتحديد أسعار الخدمات بصورة مبالغ فيها.
- التأثير السلبي على نمط الإدارة وخاصة في مراحل الاندماج الأولى، نتيجة تخوف بعض المديرين بالمصارف من فقدان وظائفهم أو تغيير درجاتهم الوظيفية.
- إلغاء بعض الفروع للمصارف المندمجة تحقيقا لأسلوب الاندماج المصرفي، مما قد يسبب فقدان العلاقات المهنية بين عملاء المناطق ومديري الفروع.
- ارتفاع معدل الضرائب على الأرباح المصرفية نتيجة للدمج الذي يحقق زيادة في الأرباح.
- تعقد النظام الإداري بالمصارف والاتجاه نحو المركزية عند اتخاذ القرارات المصرفية، مما يؤثر على كفاءة المصرف.
- صعوبة التسويق المصرفي لتباعد الاتصالات بين العملاء والمركز الرئيسي للمصرف بعد عملية الاندماج.

- تعقد الدورة المستندية والإدارة الورقية، حتى في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن ثم صعوبة إرضاء جميع العملاء.
- احتمالات عدم رضا بعض العملاء بالتعامل مع المصرف الجديد (كبير الحجم) خلافا لمصرفهم الأصلي، إذ أن هناك نوعية من العملاء يفضلون التعامل مع مصرف صغير الحجم نظرا لحصولهم على قدر أكبر من الاهتمام والرعاية نتيجة لاعتبارهم من كبار العملاء في هذه المصارف، وهذا ما لا يتوافر في المصارف الكبيرة.

هذا ويعتبر الاندماج بين المصارف لخلق كيانات مصرفية قادرة على المنافسة أحد المبررات الهامة التي تستطيع المصارف من خلالها زيادة قدرتها التنافسية، وقد أظهرت عدة دراسات أهمية وضرورة دمج البنوك الصغيرة في العديد من الدول العربية ومن بينها مصر، وبررت ذلك بأسباب اقتصادية تتعلق بانتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادي بهذه الدول.

العوامل التي ساعدت على انتشار ظاهرة الاندماج المصرفي:

من المفيد الإشارة إلي تبني المنادين بإصلاح النظم المالية والمصرفية في كثير من الدول لهذه السياسة، من منطلق أن هناك عدة عوامل ساعدت على انتشار ظاهرة الاندماج، وذلك على النحو التالي :

أ- التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى أصبح العالم بمثابة قرية كونية.

ب- إزالة الحواجز أمام تحركات رءوس الأموال، إذ كان مألوفا قيام المستثمرين باستثمار أموالهم في أوطانهم، وكان تحويل الأموال إلي الخارج

لأغراض الاستثمار محدودا للغاية، إلا أن هذا الأمر قد انتهى، وأصبح الدافع من وراء الاستثمار هو تحقيق أقصى منفعة ممكنة، وفي الوقت نفسه تحمل أدنى قدر من المخاطر، وقد ساعد على ذلك التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات، حيث سهل انتقال رءوس الأموال عبر الحدود، ولقد دعم ذلك –أيضاً– تحرير الخدمات المالية المنبثقة من اتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS.

ج–ظهور الشركات متعددة الجنسيات، والتي تقيم فروعا أو مصانع في دول مختلفة، على أن يقوم كل منها بإنتاج جزء معين وسلعة ما، أو منتج بالكامل، وفقا لتوافر عامل الميزة النسبية لهذا المصنع في البلد الذي يوجد فيه، أو بمعنى آخر عالمية الإنتاج استنادا إلي توافر الميزة النسبية كأساس وهدف ينبغي الاستفادة منه، وعالمية التوزيع للمنتج، ومن ثم عالمية المنافسة.

د– إتباع كثير من الدول لبرامج الإصلاح الاقتصادي (المالي والنقدي والائتماني) لأنظمتها المالية والمصرفية في محاولة لإثبات الوجود والتغلب على المشاكل ودفع النمو الاقتصادي بها.

واستكمالا لدراسة الاندماج فإن الأمر يستلزم بيان العلاقة بين الاندماج المصرفي وزيادة القدرة التنافسية، من منطلق أن هذا الهدف هو صلب موضوع الاندماج بالنسبة للصناعة المصرفية.

العلاقة بين الاندماج المصرفي وزيادة القدرة التنافسية للمصارف :

من منطلق أن زيادة حدة المنافسة هي أحد تحديات العولمة أو نتائجها أو مردودها فإن الاندماج المصرفي هو رد فعل ضروري لتعزيز القدرة

التنافسية في ظل العولمة من خلال تحقيق حجم اقتصادي معين للوحدة المصرفية لزيادة كفاءتها وتحقيق نمو سريع، واستمرار للكيان المصرفي في السوق العالمي، وينتج عن هذا الاندماج قوة اقتصادية متصاعدة، تؤدي إلي نتائج وتطورات اقتصادية، ينتج عنها وفورات اقتصادية تتمثل في زيادة الكفاءة الإنتاجية وارتفاع مستويات الكيان المصرفي.

ومن دراسة الحالات العملية لعمليات الاندماج المصرفي ظهرت بعض النتائج التالية :

- أن الاندماج المصرفي يعتمد على الأجهزة الآلية خاصة في المصارف الصغيرة لجذب أفضل الكفاءات، ولزيادة الثقة الائتمانية في التعامل مع المؤسسات المالية، وهذا يساعد على دعم كفاءة العمل المصرفي وبالتالي تحقيق وفورات.
- أن فتح الأسواق الجديدة لتنويع المنتجات والخدمات المصرفية يدعم نشاط المصرف، ويزيد في حجم ودائعه وفي مصادر إيراداته، وهذا يؤدي في النهاية إلي تعزيز موقع المصرف في السوق المصرفي.
- تحسين الربحية وخفض التكلفة وزيادة القدرة التسويقية وكفاءة الخدمة المصرفية وتميزها.
- زيادة القدرة على المنافسة العالمية في إطار تحرير الخدمات المصرفية مما يزيد من حدة المنافسة في الأسواق المالية، وبالتالي زيادة القدرة على المخاطرة في ظل سياسة التحرير المالي.

أمثلة على الاندماج في مجال المصارف على المستويين العالمي والعربي:

- في اليابان اندمجت ثلاثة مصارف في أغسطس 1999 بموجودات تبلغ 1.27 تريليون دولار أمريكي.
- في لبنان تم تنفيذ 12 عملية دمج بين المصارف اللبنانية.
- في مصر تم اندماج بنك الاعتماد والتجارة مع بنك مصر، والبنك العربي الأفريقي نيويورك مع البنك الأهلي المصري، 13 مصرفاً من مصارف التنمية في محافظات مصر مع البنك الوطني للتنمية، كما تم في صيف 2004 دمج بنك مصر أكستريور مع بنك مصر، ودمج المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية مع البنك المصري المتحد، وبنك النيل في عام 2006 ويوجد اتجاه لدمج بعض المصارف الأخرى في مصر.

انطلاقاً من الاتجاه المصري في دمج المصارف الصغيرة، بما يسمح بتقوية الكيانات المصرفية من حيث ملائمة رأس المال والاحتياطيات والمخصصات والإدارة الرشيدة، وكذلك لتتوافق مع أحكام قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي الذي ينص على ألا يقل الحد الأدنى لرأس مال المصرف المصدر والمدفوع عن 500 مليون جنيه مصري فلقد صدر قرار البنك المركزي المصري رقم 1825 لسنة 2004 بوضع حد أدنى لرءوس أموال المضارف المصرية المدفوعة بالكامل لتصبح 500 مليون جنيه مصري، وذلك في موعد أقصاه 2005/7/13، فإذا حل هذا الموعد ولم يستوف المصرف هذا الحد الأدنى من رأس المال، ولم يندمج في مصرف آخر، بحيث لا يقل رأس المال للمصرف الدامج (الجديد) عن 500 مليون جنيه، في هذه الحالة يتم شطب المصرف من سجل المصارف المسجلة طرف البنك المركزي المصري.

هذا وتتيح عملية الاندماج الفرصة إلي زيادة حجم المصارف المندمجة من خلال زيادة قاعدة رأس مالها، مما يمكنها من القدرة على المنافسة بكفاءة – في حالة التحرير الكامل للتجارة الدولية في مجال الخدمات المالية وتوقيع معظم الدول العربية على هذه الاتفاقية – خاصة في ضوء ما تتطلبه الخدمة المالية في أحيان كثيرة من اقتراب مقدم الخدمة ومثيلتها، الأمر الذي يستدعي توافر شبكة للفروع في عدد كبير من دول العالم بحيث يستطيع تقييم أوضاع العملاء وتقديم الخدمات لهم.

ثانياً : خصخصة المصارف :

مقدمة:

تشير تجارب الخصخصة في مختلف الدول لاسيما في وسط وشرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة (الاتحاد السوفيتي سابقاً) إلي اتساع نطاق المزايا الاقتصادية للخصخصة لتشمل تحسين كفاءة أداء المنشآت التي تم خصخصتها، ورفع القدرة التنافسية للصناعة التي تتم خصخصة وحداتها، مما ينعكس إيجابا على رفاهة المستهلكين وزيادة فاعلية حوكمة الشركات، فضلا عما يصاحب ارتفاع معدلات الخصخصة عن اتساع نطاق وعمق سوق رأس المال بمكونيه المحلي والأجنبي في تلك الدول.

وعلى الرغم من أن معظم الدراسات الدولية، تشير إلي أن تأثير وفاعلية الخصخصة على أداء الشركات التي تم خصخصتها، كان إيجابيا في أغلب الحالات، إلا أنها أكدت في نفس الوقت، على أن نجاح الدول في تطبيق الخصخصة مرتبط بتبني الحكومة لسياسات من شأنها تعزيز المنافسة ووضع إطار تنظيمي فعال للكيانات الاحتكارية – يقلل من تأثيرها على

الأسواق وسياسات الأسعار أو ما يسمى بمنع الممارسات الاحتكارية- وإجراء عمليات البيع بأسلوب يتسم بالشفافية والوضوح والالتزام برد مديونية الجهاز المصرفي على الشركات المخصخصة، وأخيراً تصميم آليات للمتضررين وبصفة خاصة العمال والموظفين (عمليات المعاش المبكر).

بداية ظهور فلسفة الخصخصة كأسلوب اقتصادي :

كانت البداية الفعلية لفلسفة الخصخصة في بريطانيا، عندما أصدر حزب المحافظين أول وثيقة تطالب بالخصخصة في عام 1976 وقرر فيها "إن الأنسب في بعض الحالات بيع الأصول العامة إلي الأفراد" ويقصد بذلك إيجاد نوع من الخصخصة يعرف "بالرأسمالية الشعبية" أو رأسمالية العمال Popular of Workers Capitalism.

هذا وقد بدأت الخطوات العملية في بريطانيا نحو الخصخصة بالتعاقد مع جهات خارج المشروعات العامة على القيام بالخدمات التي تقدمها السلطات المحلية (مثال تنظيف الشوارع) وإعطاء مستأجري بيوت المجالس البلدية Council Houses الحق في شراء وحداتهم السكنية وتلى ذلك قيام هذه التجربة في بلدان أخرى مثل فرنسا عندما أصدرت قانون عام في أغسطس 1986 الذي يسمح بالخصخصة على الرغم من المعارضة الاشتراكية والرئيس فرانسوا ميتران آنذاك، وكان من بين المشروعات العامة التي تم بيعها ثلاث بنوك وشركة إعلانات وشركة اتصالات سلكية ولاسلكية.

وقد خطت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (ريجان- 1986)، خطوات كبيرة في برامج الخصخصة، بلغت مبيعات الأصول التي تم خصخصتها نحو 20 مليار في عام 1987، وتم تعيين وزير مسئول عن الخصخصة في فبراير 1986.

وفي مصر تم إعلان الخصخصة كسياسة حكومية وجزء هام من برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام 1991، وصدر القانون رقم 1991/203 ليسمح مبدئيا بالبيع الجزئي أو الكلي لشركات القطاع العام، ولقد واكبت البرنامج خطة لإعادة هيكلة المشروعات العامة الخاسرة وأخرى للتعامل مع مشكلات العمالة الزائدة.

المفهوم السائد لعملية الخصخصة:

يتمثل في قيام الدولة بتحويل ملكية المؤسسات جزئيا أو كليا إلي القطاع الخاص، وذلك ضمن منظومة شاملة وهي تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، مستهدفة إلي زيادة إنتاجية المؤسسات المراد تخصيصها، والعمل على تطويرها وتحسين أدائها وتعظيم ربحيتها، الأمر الذي من شأنه تخفيف العبء عن أجهزة الإدارة الحكومية، مما يتيح لها أداء وظائفها الأساسية، وتقليل العبء على الموازنة العامة للدولة، وزيادة حجم الاستثمارات، وإيجاد فرص عمل جديدة، وربط الأجور بمعايير الإنتاجية والربحية والأسعار.

الدوافع وراء الخصخصة في الجهاز المصرفي في الدول النامية والعربية :

إن تدهور ظروف وبيئة القطاع العام والمؤسسات الاقتصادية والحكومية في معظم دول العالم النامي ومن بينها دول العالم العربي، فضلا عن تخلف هذه المؤسسات عن حسن الأداء، وتحمل أعباء التنمية الاقتصادية قد شجع معظم الحكومات في الدول النامية والعربية على قبول خيار الخصخصة رغم مرارته في بعض الأحوال.

ولقد تنوعت الدوافع وراء الخصخصة وفق ما يلي :

-**دافع اقتصادي** : متعلق بالسوق التنافسية التي فرضتها العولمة وهذا ما يهمنا في دراستنا.

-**دافع مالي** : مرتبط بالموازنة العامة للدولة وزيادة حجم الاستثمارات.

-**دافع اجتماعي** : يتعلق بربط العائد بالكفاءة.

ومن هذا المنطلق يجب على المصارف في الدول النامية والدول العربية أن تنتبه إلي أهمية الخصخصة فهي إحدى نواتج العولمة الاقتصادية أو مظاهرها، ولذا فإن المطلوب من هذه المصارف المسارعة في الدخول إلي سوق الاستثمارات عن طريق الخصخصة لشراء الأنصبة من الشركات التي تتحول من ملكية القطاع العام إلي ملكية القطاع الخاص.

ويدعم هذا الوضع أن العولمة وما تتطلبه من تحرير اقتصادي، وتحويل الملكية العامة لوسائل الإنتاج إلي ملكية خاصة لهذه الوسائل قد أعطت فرصة غالية للمصارف في الدول النامية والدول العربية في تملك الشركات التي تم خصخصتها، بل تكون في الوقت نفسه صاحبة المنافسة في تنمية الاستثمار في الشركات المخصخصة.

ويقصد بمفهوم الخصخصة في الحقل المصرفي لدى الدول النامية والدول العربية أن هناك تزايداً لنصيب القطاع الخاص في إجمالي المراكز المالية للمصارف في الدول النامية والدول العربية، وبصفة خاصة في كل من مصر، الأردن، المغرب، تونس. باعتبار أن هذه الدول قد أعطت دورا فاعلا للمصارف الخاصة، من منطلق رغبتها في تخصيص بعض من المصارف الحكومية لديها.

القضايا التي تحد من خصخصة المصارف :

هناك أسئلة تطرح نفسها عند القول بخصخصة المصارف وتدور حول ما يلي :

- هل تعني الخصخصة بالضرورة عدم وجود مصارف عامة في إطار هيكل المصارف العاملة في الدولة؟
- هل لا يكفي الفصل بين الملكية والإدارة في المصارف العامة لبلوغ المراد من علمية الخصخصة؟
- هل تكون آلية طرح كل أو بعض أسهم المصارف العامة للبيع في البورصة لشركات وأفراد وطنيين هي الآلية الأوفق لتحقيق الملكية العامة من خلال الخصخصة؟

ويضاف إلي ما سبق :

- إلي أي مدى يمكن تطبيق الخصخصة في مجال المصارف ؟
- ما حجم ما يمتلكه شخص واحد من رأس مال المصرف المزمع خصخصته ؟
- إمكانية البيع للأجانب.

ولكن في ضوء الأخذ بمبادئ تحرير التجارة في مجال الخدمات المالية، من خلال المصارف في الدول النامية والدول العربية خاصة –عاماً بعد آخر– سوف يؤدي إلي تزايد الوزن النسبي لنشاط مصارف القطاع الخاص في الدول النامية والدول العربية، مقابل تراجع الوزن النسبي لنشاط مصارف القطاع العام والحكومي لدى هذه الدول، بالإضافة إلي أنه قد يصاحبه اتجاه نصيب المصارف الأجنبية إلي التزايد.

هذا ويلاحظ حدوث الاتجاه نحو الخصخصة المصرفية في الدول النامية ومنها دول العالم العربي، وبالتحديد في ظل تحول الكثير من هذه الدول إلي تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والتحول إلي آليات السوق (قوى العرض والطلب على المستوى القومي).

المراحل المقترحة لعمليات خصخصة المصارف العامة :

بداية يجب الأخذ في الاعتبار أن التتابع المرحلي ليس شرطا للتنفيذ إذ قد يتم البدء في مرحلتين في نفس الوقت:

أ- المرحلة المبدئية :

في هذه المرحلة يتم إعادة هيكلة النظام الإداري للوحدات المصرفية محل الخصخصة، بحيث تصبح خطوط المسئوليات والصلاحيات غير وظيفية - كما هو السائد حاليا - ذلك لأن الهيكل الإداري الذي يصلح لمنشأة عامة قد لا يصلح تماما للمنشآت التي تدار على أسس اقتصادية بحتة في أسواق تسودها المنافسة شبه الكاملة (آليات السوق)، وليس للاحتكار في هذه المرحلة تواجد، فضلا عن الأخذ في الاعتبار متطلبات التقدم التكنولوجي السريع والآثار الناجمة عنه في العالم يوما بعد آخر.

إن الوحدات المصرفية التي تخضع للملكية العامة في حاجة أكيدة إلي أن تتمتع بطاقة الحريات ذات الصلة بالمنشآت التجارية الخاصة، وليس بالنظم والقيود المكتبية (البيروقراطية) الشائعة الاستعمال في نظم الإدارة شبه الحكومية (القطاع العام).

ويعتبر من المهم إجراء تلك التغييرات الإدارية في المصارف وهي ما تزال مملوكة للقطاع العام، وسوف يترتب على ذلك العديد من المزايا، منها :

- إمكانية بيع هذه المصارف.
- إمكانية تسويق رأس مال هذه المصارف.

ولاشك أن التعديلات والتغييرات المبدئية المذكورة لا تتضمن فقط إعادة هيكلة النظام الإداري، وإنما تشمل بعض الجوانب الأخرى مثل :

- تهيئة البيئة القانونية اللازمة لموضوع الخصخصة.
- إعادة هيكلة القوى العاملة.
- تهيئة المناخ الفني المطلوب سواء كان من خلال تنمية القدرات الفنية للعاملين أم استخدام الأساليب الإدارية الحديثة في إدارة الوحدات المصرفية المطلوب خصخصتها.

ومن الجدير بالذكر أن يكون هناك شروط يجب توافرها فيمن يتولى تنفيذ المرحلة المبدئية حيث يقوم :

-بعملية التحول إلي الخصخصة شخص ذو إمكانيات خاصة، يتم تعيينه على رأس هذه الوحدة، وإن أهم هذه الشروط يتمثل فيما يلي :

- أن يكون مؤمناً بفلسفة التحول (مبادئ التحول الأساسية لسياسة الخصخصة).
- يجب أن تكون لديه القدرة على الدفع إلي الأمام نحو إتمام الإصلاحات السالف الإشارة إليها (التعديلات الإدارية والقانونية والتنمية البشرية وإعداد الكوادر التقنية).
- أن يعمل في الوقت نفسه، على أن تتخلى الوحدة المصرفية المملوكة للقطاع العام عن أساليب السوق الاحتكارية والابتعاد عنها، وإتباع أساليب العمل في السوق التنافسية.

ب- المرحلة التالية : البيع التدريجي :

ويقصد بذلك **أولاً:** أن يتم بيع وحدات القطاع العام وحدة وحدة، وليس جميعها في نفس الوقت، أي يتم اختيار أحد المصارف استنادا إلي أسس موضوعية، ويتم البدء بالمرحلة المبدئية، ثم المراحل التالية لها. **ثانياً:** استخدام إحدى الطرق الملائمة لنقل ملكية المصارف العامة إلي القطاع الخاص، والسابق ذكرها بما يتلاءم والظروف الداخلية والبيئة الخارجية (النظام المصرفي).

ولكن هناك على الجانب الآخر صعوبات أو قيود أمام تنفيذ هذه الطرق، إلا أنه **يمكن القول أن أهم الشروط الأساسية التي تساعد على انتقال الملكية العامة إلي القطاع الخاص ما يلي :**

- وجود سوق رأس مال قوي وقادر على استيعاب الكميات الكبيرة المعروضة من أسهم خصخصة هذه الوحدات المصرفية.
- ويدعم ذلك القول بأن الخصخصة المستهدفة على النحو المرغوب فيه يصعب تحقيقها في ظل غياب سوق رأس مالية نشطة وفعالة، حيث إن هذه الأسواق التي تتسم بالصفات الأخيرة تجعل من الخصخصة عملية سهلة التحقيق من الناحية الإدارية والسياسية.

ج- المرحلة الأخيرة: التسويق لبيع الأسهم الخاصة بالوحدات المخصخصة :

بعد أن يتم تحديد بيع الأسهم على النحو السالف - تختص هذه المرحلة باختيار أسلوب تسويق الأسهم العامة، ومن المعلوم أن الطريقة الطبيعية لضمان حصول الأسهم المبيعة على أعلى سعر- **البيع** بالمزاد، إلا أنه

يؤخذ على هذه الطريقة- عند تحويل الملكية العامة إلي ملكية خاصة- أنها تستبعد بصورة تكاد تكون مؤكدة صغار المستثمرين، وكذلك العاملين في المصرف من المشاركة في الملكية.

ومن المعروف أن طريقة المزاد (بيع الأسهم بالمزاد) عادة ما يكون المشترون مؤسسات يتنافس مديروها الماليون بما يتوافر لديهم من خبرة مصرفية في هذا المجال – فيما بينهم لتحديد الأسعار المناسبة لدخول المزاد، إلا أن هناك في الجانب الآخر رغبة من قبل السلطات العامة في استخدام الخصخصة لنشر الملكية الخاصة ونمو الوعي الاستثماري لصغار المستثمرين، وكذلك لتشجيع العاملين على المشاركة في الملكية أيضاً.

أما الطريقة الثانية: في التسويق للأسهم فتعرف بطريقة "**البيع بسعر محدد لأسهم الخصخصة**" والتي يتم فيها تحديد السعر، وربما تعمد السلطات العامة إلي تخفيضه بهدف نجاح عملية التسويق، وقد أثبتت التجارب في العديد من الدول أن صغار المستثمرين يكونون أكثر استعدادا لشراء حصص من الأسهم لقاء سعر محدد. هذا وقد ابتكرت إنجلترا **طريقة ثالثة** للتسويق تجمع بين الطريقتين السابقتين وذلك على النحو التالي :

1-يتم بيع جزء من الأسهم الخاصة بالخصخصة في شكل حصص إلي العاملين وصغار المستثمرين بسعر محدد، ويتم اختيار السعر بحيث يكون مجزيا أو مخفضا، لأنه – كما سبق الذكر – يكون محققا لأهداف السلطات العامة الرامية إلي خلق رأسمالية شعبية.

2-طرح الجزء المتبقي من أسهم الخصخصة في المزاد أمام كبار المستثمرين، ودون فرض قيود على الملكية، باستثناء بعض القيود على

الحيازات الأجنبية، وقد أثبتت التجربة الإنجليزية زيادة سعر المزاد على السعر المحدد الذي وضع لصغار المساهمين.

دور المصارف في عملية الخصخصة للشركات التي يتم خصخصتها :

الخصخصة -من وجهة أكثر المشرعين الاقتصاديين والإداريين- ليست هدفاً في حد ذاتها، وإنما هي إحدى وسائل الإصلاح الاقتصادي، ومن الطبيعي أن يتصدر الجهاز المصرفي في أية دولة عملية الإصلاح الاقتصادي، ولقد حدث في مصر -بعد أن وضع قانون سوق المال 1992/95 - أن أصبح هناك دور رئيسي في تنشيط سوق المال وإعادة تأهيله، كما تم إلقاء عبء كبير على كاهل البنوك المصرية لإنجاح برنامج الخصخصة المصرية وفق الأساليب التالية :

1-المساعدة في عملية إعادة التقييم والتسعير للأسهم المطروحة إلي دور وكيل الاكتتاب والمروج له.

2-تصحيح الهياكل المالية للشركات المتعثرة (عن طريق تحويل مديونيات بعض هذه الشركات إلي مساهمات في رأس المال).

3-توفير قدر من الائتمان اللازم للمستثمرين الراغبين في حيازة الأوراق المالية للشركات المباعة.

4-القيام بدور المستشار المالي للمستثمرين الراغبين في شراء أصول أو أسهم الشركات المعروضة للبيع بفرض خصخصتها.

5-تطبيق أسلوب مقايضة المصارف، وذلك عن طريق السماح لدائني الشركات بمقايضة ديونهم بأسهم في هذه الشركات.

العلاقة بين الاندماج المصرفي وخصخصة المصارف :

يعتبر الاندماج المصرفي والخصخصة من أهم نواتج أو مردود العولمة الاقتصادية، إذ أنه في العالم النامي يسبق الاندماج المصرفي عملية خصخصة المصارف من أجل إصلاح أوضاع الكيان المصرفي الصغير المندمج، على الرغم من أن البعض قد ارتأى أن تتم خصخصة المصارف قبل اندماجها بحيث يحدث الاندماج المصرفي على أسس إدارية واقتصادية سليمة وفعالة، شريطة أن يكون هناك إعادة لهيكلة العمالة، حتى لا تكون هذه العمالة الزائدة عبئا على الكيان المصرفي الموحد بعد الاندماج.

وفيما يتعلق بالمصارف المصرية العامة من حيث الأداء فهي تتسم بالكفاءة، إلا أن الوحدات المصرفية ذات الكيان الصغير لا تستطيع منافسة فروع المصارف الأجنبية التي تنشأ في مصر في ظل العولمة الاقتصادية، ولذا يجب خصخصة المصارف العامة قبل طرحها للبيع وبدء عملية الاندماج، حيث إنه إذا حدث الاندماج قبل الخصخصة فهذا يؤدي إلي تكوين كيان بيروقراطي كبير بعض الشيء، ومن ثم لا يستطيع التوائم مع الكيانات المصرفية القوية تكنولوجياً وتنظيمياً.

وقد أوضحت بعض الدراسات أن 58% من حالات الاندماج المصرفي التي تمت في مناطق مختلفة من العالم خلال أعوام 1993 – 1995، لم تحقق أية قيمة مضافة، وهذا يرجع إلي عدم توافر أو وجود مقومات الاندماج المصرفي السليمة، فضلا عن عدم توافر الإدارات الناجحة لقيادة هذه العمليات المصرفية الشاقة.

نموذج لخطة خصخصة المصارف العامة في مصر :

إن تطبيق إستراتيجية الخصخصة على المصارف العامة المصرية يتطلب وجود برنامج مدروس بعناية فائقة، ويتسم في الوقت نفسه بالمرونة، ثم يتم وضعه في ضوء ظروف وأوضاع واعتبارات البيئة الاجتماعية والاقتصادية في مصر. ويجب أن يستفيد هذا البرنامج من التجارب التي تم تنفيذها في دول أخرى في العالم المتقدم والنامي –على حد سواء– في مجال الخصخصة.

ومن الجدير بالذكر هنا أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير قد قام بتصميم عدد لا بأس به من البرامج والتصميمات– لتحويل ملكية عوامل الإنتاج من القطاع العام إلي القطاع الخاص– القابلة للتنفيذ تدريجيا، وبالتالي يمكن تقسيم مراحل ومسئوليات هذا البرنامج أو الخطة على النحو التالي :

1- المرحلة الأولى : وتشمل المراحل الفرعية التالية :

أ- المسح الشامل للمصارف العامة.

ب- إجراء دراسات الجدوى اللازمة.

ج-تحديد المصارف العامة التي سوف تخضع للخصخصة.

د- تحديد الجهة السياسية التي لها صلاحية اتخاذ القرار.

2- المرحلة الثانية : وتشمل الخطوات التالية :

أ- اختيار الخبراء المتخصصين.

ب- استكمال الخطوات الفرعية التالية :

- إصدار التشريعات اللازمة لعملية التحول.

- استكمال مرحلة التحرر الاقتصادي.

- تهيئة المصارف العامة للخصخصة.

ج-إصدار التشريعات ومتابعة النتائج.

د- تفويض السلطة التنفيذية.

هـ-إعداد ميزانيات المصارف.

3- المرحلة الثالثة : وتشمل الخطوات التالية :

أ- اختيار المصرف الذي سوف يتم خصخصته.

ب- تقييم المصرف الذي تم اختياره للخصخصة.

ج-اختيار أسلوب الخصخصة، ومتابعة النتائج.

د- اختيار الأسلوب الأمثل لتسويق رأس مال المصرف المعني.

4- المرحلة الرابعة : اتخاذ القرار ويشمل الخطوات التالية :

أ- اتخاذ قرار خصخصة المصرف.

ب- تنفيذ الخصخصة.

ج-تحويل الملكية أو الإدارة إلي القطاع الخاص.

المبحث الثاني

التنمية البشرية والتكنولوجية(*) داخل الصناعة المصرفية في ظل العولمة الاقتصادية

مقدمـــة :

بداية هناك مشكلات عدة تواجه الصناعة المصرفية في العالم ومن بينها الدول العربية، ولكن الذي يهمنا في دراسة هذا المبحث ما يلي :

- ضعف الكفاءات الإدارية الناتجة عن النقص الكبير في الموارد البشرية ذات الخبرة المصرفية المتميزة والواسعة، ونقص التدريب وإعداد الكوادر، خصوصا في مجالات المخاطرة وإدارة المخاطر الائتمانية.
- تتسم المصارف في أغلب الدول النامية ومن بينها الدول العربية بضعف واضح في استخدام المعلومات (أنظمة المعلومات – نظم الاتصالات – الحاسبات الآلية) لممارسة العمل المصرفي وتقديم الخدمات المصرفية التنافسية (من أهمها الخدمات المصرفية الإلكترونية).

أولاً : التنمية البشرية :

مفهوم التنمية البشرية :

يُعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNPP التنمية البشرية بأنها مفهوم واسع جداً، يضع الإنسان هدفاً وغاية للتنمية ولجميع الأنشطة الاقتصادية، حيث إن التنمية تصبو إلي توسيع إمكانيات الاختيار أمام

(*) يقصد بالتنمية التكنولوجية : التكنولوجيا المستخدمة في الأعمال المصرفية والمالية وثورة المعلومات والاتصالات (الثورة المعرفية).

الإنسان. وهذه العملية التنموية تشمل خلق قدرات وإمكانيات وفرص للاستفادة منها لخير الإنسان الذي هو هدف التنمية، ومن هنا فإن التنمية البشرية تشمل عدة جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية، ويطبق هذا المفهوم على الدول المتقدمة والدول النامية على السواء.

كما **يمكن قياس التنمية البشرية بثلاثة مؤشرات** مجتمعة كما ورد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي : **طول العمر، المعرفة المتطورة، مستويات معيشة كريمة.** ولذلك فالعلاقة متبادلة وطردية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

أهمية التنمية البشرية في الحقل المصرفي :

يشكل العنصر البشري في أي مجتمع العمود الفقري للنمو والتطور الاقتصادي، من منطلق أن الإنسان هو وسيلة التنمية وأداتها، وفي الوقت نفسه هدفها وغايتها، وهو الذي يقع عليه عبء استغلال واستثمار كافة المصادر الطبيعية وتطويعها لمصلحة المجتمع، وهو لا يتمكن من أداء هذا العبء ما لم تكن هناك تنمية لقدراته ومهاراته العقلية لأداء هذا الدور.

إن رأس المال البشري هو بمثابة قاطرة التنمية البشرية الشاملة، وهو القادر على دعم الأمن الاقتصادي، وتعتمد معدلات التنمية في أي بلد على ثرواتها البشرية والطبيعية، فضلا عن إمكانية رأس المال البشري من توظيف تكنولوجيا العصر ورأس المال المادي (التكنولوجيا والاتصالات)، ويزيد من خطورة وأهمية رأس المال البشري أنه ليس فقط القادر على استخدام عناصر التنمية، ولكنه في الوقت ذاته، المسئول عن إدارة التنمية، وعليه يظهر دور رأس المال البشري واضحا في التنمية الشاملة الدائمة.

ومحصلة لهذا الدور فلقد تنبهت بعض فروع الجهاز المصرفي العربي – خلال الفترة الماضية– إلي أهمية دور العنصر البشري في المصارف العربية، حيث كان اسم الإدارات المرتبطة بالعاملين في هذه المصارف هو : إدارة شئون العاملين أو الموظفين، ثم تحول إلي إدارة الموارد البشرية، ثم إلي إدارة تنمية الموارد البشرية، وأخيراً في عصر المعلومات والعولمة وثورة الاتصالات تحول إلي إدارة المعرفة أو إدارة العقول حيث أن الأمر يتطلب التأهيل والتطوير في مجال من أهم المجالات الاقتصادية وهو مجال الصناعة المصرفية.

إعداد الكوادر البشرية :

إن إعداد الكوادر البشرية التي تلائم مستقبل الصناعة المصرفية في العالم النامي ومن بينها مصر والعالم العربي يتطلب ما يلي :

- اختيار وإعداد الكوادر البشرية اللازمة لإدارة الجهاز المصرفي، مع إتاحة الفرصة إلي الاستعانة بالخبرات الدولية المحترفة في هذه المجالات.
- تطوير وتطويع برامج التدريب الداخلية والخارجية، بهدف تنمية مهارات العاملين، من خلال الإفادة من الشراكة مع المؤسسات المصرفية الدولية في تدريب العاملين، بغرض إيجاد وتوفير الخبرات والكوادر المصرفية اللازمة للمرحلة القادمة (الخصخصة – الاندماج – إعادة الهيكلة– المصارف الشاملة–المصارف الإلكترونية) ومتغيرات العولمة الاقتصادية.
- تدعيم وتشجيع العناصر اللازمة والكوادر ذات القدرات الابتكارية والخلاقة لتفعيل عمليات التطوير والتحديث الدائم داخل الحقل المصرفي لهذه الدول.

-تبادل الخبرات والمهارات والكفاءات المصرفية بين دول العالم النامي والغربي في مجال التدريب والتنمية البشرية، بغرض الارتقاء بالمستوى الفني للقائمين على تقديم الخدمات المصرفية والمالية.

-تطوير نظم المعلومات للجهاز المصرفي في هذه البلدان، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، والعمل على انتهاء ربط وحدات الجهاز المصرفي لتفعيل عملية الرقابة على المصارف وسرعة الأداء، وربط فروع المصارف بمراكزها الرئيسية لتوفير المعلومات الدقيقة أمام متخذي القرار في الوقت المناسب.

كيفية مواجهة التنمية البشرية في الحقل المصرفي لتحديات العولمة الاقتصادية (تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات المصرفية والمالية):

يتحقق ذلك من خلال تنفيذ المطالب الآتية، والتي تحتوي في مجملها على تفعيل دور العنصر البشري لمواجهة تحديات التجارة الدولية في مجال الخدمات المالية :

-بناء قيادات إدارية تؤمن بالتغيير إلي أقصى مدى.

-بناء مفهوم تحقيق رضا العميل باعتبار أنه المسيطر على السوق.

-بناء كوادر بشرية مؤهلة ومدربة في المجالات المصرفية الجديدة (المصارف الشاملة – المصارف الإلكترونية).

-ترسيخ مفهوم العمل بروح الفريق الواحد.

-بناء نظام للحوافز والترقية يرتكز على الكفاءة في العمل وتحقيق الأهداف.

-العمل على زيادة إنتاجية وكفاءة العاملين.

-بناء نظم وسياسات وقواعد عمل إدارية وتنظيمية جديدة.

-بناء قاعدة للحوار والتشاور والشفافية بين الإدارة العليا وقاعدة العاملين.

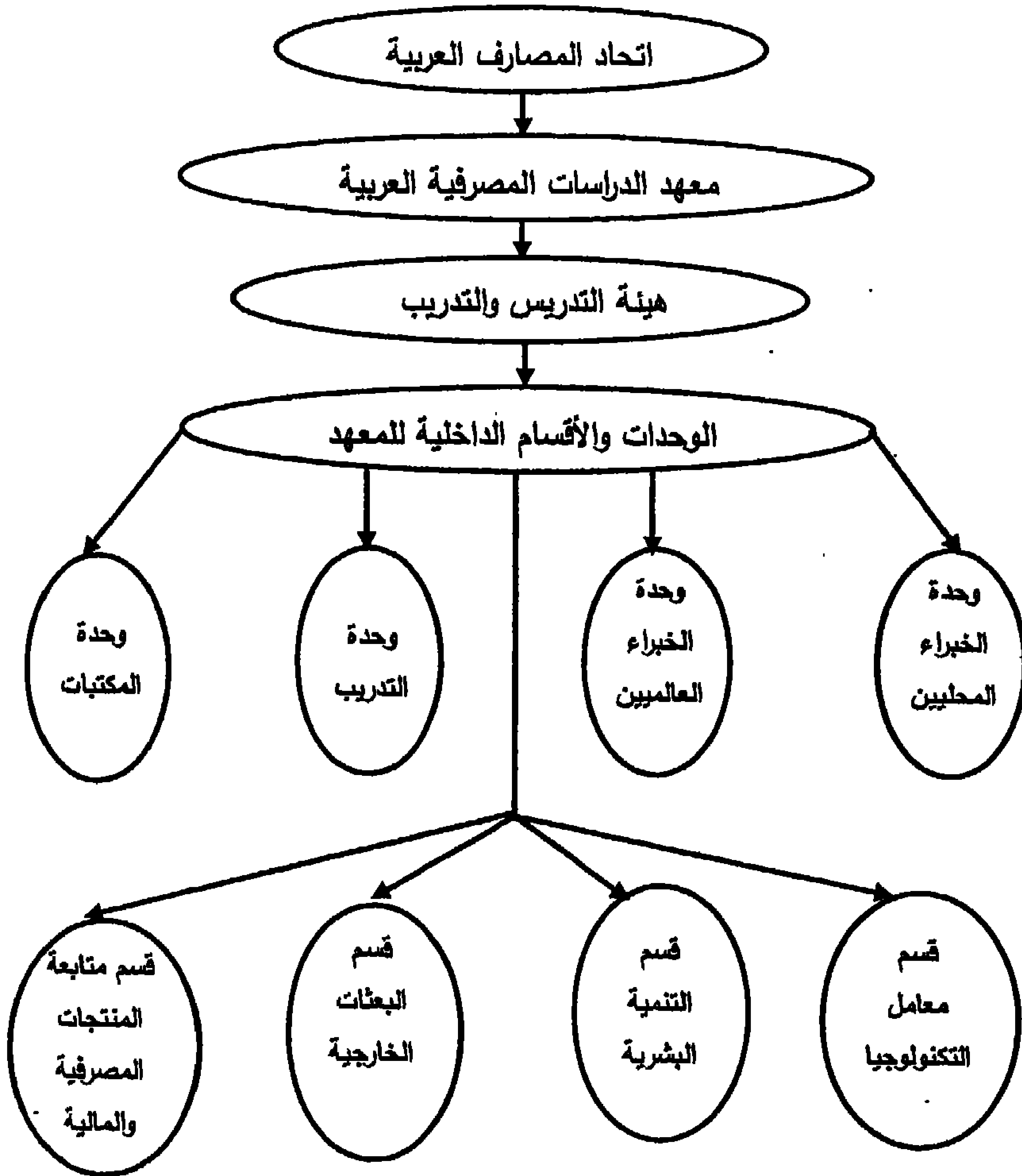
-تطبيق إدارة الجودة الشاملة TQM (اعمل الشيء الصحيح بشكل صحيح ودائما من أول مرة صحيحا).

-العمل على سد فجوة الخبرات المهنية عالية التخصص، خاصة في وظائف إدارة المخاطر Risk Management، وإدارة الأموال Treasury، والتقييم الرقمي لمخاطر الائتمان Debt Scoring، وتمويل المشروعات الصغيرة، والتمويل العقاري، وإدارة الخصوم والأصول، ومعالجة الديون المتعثرة.

وأخيرا فإن إعداد كوادر بشرية مصرفية مدربة في العالم العربي تواكب متطلبات التطورات العالمية والحادثة في تكنولوجيا المعلومات المصرفية والمالية يتطلب دوراً فاعلاً لاتحاد اتحاد المصارف العربية من خلال تفعيل برنامج إعادة الهندسة الجديد للجهاز المصرفي العربي الذي أعد منذ سنوات، بحيث يلزم المصارف العربية تدريب النابهين من المصرفيين العرب تدريبا مكثفاً وعملياً على الجديد في عالم المنتجات المصرفية والمالية الحديثة (الأفكار الجديدة في عالم النقود والمصارف وإدارة المصارف، فضلا عن كيفية تشغيل الجديد في تكنولوجيا المعلومات المصرفية : المصارف والتجارة الإلكترونية)، مع مداومة هذا التدريب على يد خبراء مصرفيين محليين ودوليين في الصناعة المصرفية والمالية، وقد يتطلب هذا إيجاد مقر جديد وواسع للتدريس والتدريب، يعد بمثابة معهد دراسي حديث مزود بكل الإمكانات العلمية والتكنولوجية من أجل الوصول إلي تأدية الخدمات المصرفية والمالية وفق المستوى العالمي في هذه الخدمات حسب الهيكل المقترح التالي.

شكل رقم (4)

تصور مقترح لهيكل معهد الدراسات المصرفية العربية



وفي النهاية فإنه لما كانت المعرفة إحدى السمات الهامة التي ساعدت على انفتاح الصناعة المصرفية وعولمة الخدمات المصرفية، وذلك من منطلق أن هذه الصناعة هي مؤسسات للقاعدة المعلوماتية فسيلزم لها "إدارة المعرفة" التي تعتبر التحدي الكبير في القرن الحادي والعشرين، وعليه يلزم تنمية المصارف والمعلومات عن طريق تنمية معارف ومهارات القوى البشرية للعاملين في الحقل المصرفي، من خلال التدريب وتوجيه هذه المعارف للاتجاه السليم المقرر للمصارف.

وفيما يتعلق بمصر فإنها تمتلك خبرات عريقة في المجال المصرفي، إذا أُحسِن استغلالها من خلال توجيه طاقاتها الإبداعية بشكل جيد، فإنها تستطيع مواكبة تحديات القرن الجديد بكل كفاءة واقتدار، وأيضا مواجهة تحديات المنافسة المقبلة بذخيرة من العمالة الممتازة التي لديها القدرة على مواجهة متطلبات العصر بمفهوم واعٍ ومدرك، وقد يكون في التصور السابق لمعهد مصرفي عربي جديد بمثابة الأمل الوحيد في أن نواكب عصر العولمة، وإدارة المعرفة في الوقت نفسه.

ثانياً: التنمية التكنولوجية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسب الآلي):

لقد أصبح لكلمة تكنولوجيا مفهوم حديث أكثر شمولاً، وطبقا لهذا المفهوم عن التكنولوجيا فإنه باختصار هو مجموع الوسائل التي يستخدمها الإنسان، لبسط سلطته على البيئة المحيطة به من أجل تطويع ما فيها من مواد وطاقة لخدمة وإشباع حاجاته المتمثلة في الغذاء والكساء والتنقل ومجموع السبل

التي توفر له حياة رغدة متحضرة آمنة. وتُعَدُّ مجموعة المعارف والمهارات اللازمة لتحقيق إنجاز معين، بمثابة أسس وقواعد للتكنولوجيا، وفي دراستنا هذه فإن الأمر مرتبط بصورة واضحة في القطاع المصرفي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسبات الآلية (الكمبيوتر) والإنترنت.

أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسبات الآلية في الحقل المصرفي :

نتيجة للتسارع الهائل الحادث في مجال تكنولوجيا المعلومات التي توغلت في كل نواحي الحياة، وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها – فقد أصبحت المعلومات والمعرفة مكوناً أساسياً في حياة البشر وتعاملاتهم المختلفة الإنسانية والمادية والاقتصادية، إذ أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسبات الآلة (تكنولوجيا المعلومات) في العقدين الآخرين – تمثل القوة الدافعة لتيارات العولمة، وما يترتب عليها من إعادة تأسيس تقسيم العمل الدولي بالتواتر مع اتساع المبادلات الدولية وتدفقات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والعمل.

كما أن التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات أتاحت للكثيرين من البشر أن يشاركوا في المعرفة، دون الحاجة لأن يكونوا في المكان نفسه (الهند خير مثال على ذلك)، حيث هناك قوى رئيسية تشكل أساسا للثورة التكنولوجية وهي: توسيع قوة الحاسبات، ازدياد سرعة التشغيل والاندماج بين الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال، غير أن استخدام التكنولوجيا الجديدة في معظم الدول النامية (من بينها الدول العربية) لا يزال محدوداً.

ولذلك فإن الدول العربية – إذا كانت راغبة في إحداث طفرة في التقدم والتنمية(*)، وخاصة في المجال المعرفي الذي هو عصب الحياة الاقتصادية كما سبق القول – فإن عليها أن تخصص جزءا معقولا من دخلها القومي لقطاع التعليم والتطوير والبحث العلمي الذي يعد إحراز أي تقدم فيه هو السبيل والطريق الواضح لإحداث النهضة والتقدم في باقي القطاعات ومن بينها القطاع المصرفي.

وعلى هذا الأساس فإن الطريق الصحيح لبناء الخبرة ليس مجرد الاكتفاء باستيراد التكنولوجيا الحديثة فقط، بل بالعمل المستمر على تطوير هذه التكنولوجيا مع ما يتلاءم مع الاحتياجات المحلية، وهذا ما عملت عليه دول جنوب شرق أسيا (اليابان – كوريا الجنوبية – هونج كونج – ماليزيا).

ومع عولمة الاقتصاد – وما يترتب عليها من تنافسية الأسواق وتنوع عوامل الإنتاج وإنشاء الكيانات العملاقة – يتأكد لنا الدور المحوري لعمليات البحوث والتطوير باعتبارها المحرك الرئيسي والأساسي للاستخدام الأمثل للتنمية البشرية والمادية، وصولا إلي إنتاج السلع والخدمات، ومن بينها الخدمات المالية، ذات القيمة المضافة العالية والقادرة على المنافسة في الأسواق المالية والمصرفية.

(*) فيما يخص الجوانب الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات، فإن ما يعكس مظاهرها هو التحليل الاقتصادي، بسبب تقلب قيمة الموارد النفطية، وانخفاض القدرات الإنتاجية، وتآكل المزايا النسبية للعمالة العربية الرخيصة، علاوة على قيام اقتصاد بعض الدول العربية على موارد غير مستقرة كالسياحة، ورسوم العبور وتصدير العمالة، ويشكل معظمها من التضخم، وارتفاع المديونية، والعجز الشديد في ميزان المدفوعات. ولاشك أن عجز الاقتصادات العربية سيزداد مع زيادة الدور الذي سوف تلعبه قطاعات الخدمات وصناعة البرمجيات في حجم التبادل التجاري الدولي في عصر المعلومات. نظرا لعدم وجود صناعة عربية لبرمجيات وقصور قطاع الخدمات بها. راجع في ذلك د/ نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، عالم المعرفة الكويت، 1994 ص. ص270 –271.

تكنولوجيا المعلومات المصرفية :

يقصد بذلك استخدامات المعلومات والاتصالات والحاسبات الآلية التي يمكن أن تسهل وتساعد في عمل المصارف، ويعد موضوع تكنولوجيا المعلومات من العناصر الأساسية لمصارف اليوم في ظل بيئة العولمة السائدة، إذ لم يعد المفهوم كما كان ينظر إليه تقليديا بوصفها أدوات فحسب، وإنما أصبح مدخلا شاملا للاستخدام، وحقلاً واسعاً للإبداع وابتكار كل ما هو جديد في عالم المصارف.

وجدير بالذكر أن تعامل الحقل المصرفي العربي مع هذه التكنولوجيا قد يؤهله لتخطي الحدود الجغرافية ودخول الأسواق العالمية، إلا أن ذلك ليس بالأمر الهين. فهناك الكثير من العقبات التي يمكن أن تواجهها المصارف في هذا الأمر.

محددات التكنولوجيا في الصناعة المصرفية :

واستكمالا للكلام عن تكنولوجيا المعلومات المصرفية- فإن هناك محددات لهذه التكنولوجيا تتمثل في التالي :

- إن ما يعد في وقت ما الجزء الأساسي السائد في تكنولوجيا العمل المصرفي – سرعان ما يفقد تلك الصفة في وقت لاحق، إذ أن التطورات التقنية بالغة السرعة والاستخدام الواسع المدى لتكنولوجيا المعلومات – قد يساعد المصارف والشركات المختلفة على اللحاق بالمنتجات الجديدة، ولكنه في الوقت نفسه، لا يضمن أن هذه المنتجات سوف يتم بيعها.
- وتظهر هذه العقبة بصورة كبيرة في القطاعات والأنشطة التي بلغت مرحلة النضج، وبصفة خاصة في مجال الأعمال المصرفية، حيث لم

تدرك المصارف أهمية التسويق إلا في وقت متأخر. وكذلك فإن إيجاد منتجات أو مجالات للأنشطة الجديدة بواسطة التكنولوجيا الجديدة يؤدي إلي مزيد من التكاليف الإضافية، كما أن تلك التكاليف تزداد وفقا لدرجة النوعية.

- تعد التكنولوجيا سلاحاً ذا حدين، فهي أداة مؤثرة وفعالة، حيث تؤثر في كفاءة التنفيذ والأداء في المصارف، هذا من ناحية، كما تفرض قيودا أو محددات على هذه المصارف، والتي يمكن التغلب عليها من خلال إجراء التغيرات الملائمة في إستراتيجية المصرف من ناحية أخرى.

عوامل انتشار تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الصناعة المصرفية :

هناك مجموعة من العوامل أو الدوافع وراء الانتشار الهائل لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الصناعة المصرفية، تتمثل فيها يلي :

أ- زيادة الإنتاجية.

ب- تحسين الخدمات.

ج- السيطرة على العمليات المعقدة.

د- دراسة ما ليس متاحا (تكنولوجيا المعلومات ذات القدرة الفائقة على تمثيل الأحداث عبر الزمان والمكان).

هـ- المرونة (تحقيق المرونة المطلوبة لتلبية مطالب السوق المتغيرة ومواجهة التغيرات في نوعية المواد المستخدمة).

وبإمعان البحث في العوامل السابقة يتم ملاحظة أن الأعمال المصرفية والمالية تمثل أحد المجالات الهامة لتطبيقات ثورة المعلومات والاتصالات والحاسبات الآلية، والتي يظهرها الجدول التالي :

جدول رقم (5)

مجالات تطبيقات ثورة المعلومات والاتصال والحاسبات الآلية

في الأعمال المصرفية والمالية

مجال التطبيق	أمثلة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات	الأهداف الرئيسية من وراء التطبيق
قطاع المصارف والمال والاقتصاد	هيكلة وآلية أعمال المصارف Bank Automation	- تحسين الخدمة - سرعة ضبط الحسابات - مساندة الأماكن المالية للمصارف
	تحويل الأموال إلكترونيا Electronic Fund Transfer	- سرعة الخدمات - تقليل العمل الورقي للعمليات بين المصارف (أعمال المقاصة)
	إدارة الاستثمارات Investment Management	- تنظيم عائد الاستثمار - تحليل المخاطر Risk Management
	نظم المعلومات – أسواق الأوراق المالية Stock Exchange Information System	- فورية المعلومات - استخراج إحصائيات السلاسل الزمنية، لتغير أسعار الأسهم والسندات والمؤثرات الاقتصادية الأخرى

المصدر : د. نبيل علي : العرب وعصر المعلومات، عالم المعرفة، الكويت، أبريل 1994، ص183.

التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية في دول العالم النامي، في مجال التنمية التكنولوجية :

هناك تحديات متعددة تواجه الصناعة المصرفية في العالم النامي، ومن بينها الدول العربية منها ما يتعلق بالتنمية التكنولوجية وذلك على النحو التالي :

-التطورات التكنولوجية (في مجال المعلومات والحاسبات الآلية، والاتصالات) المتلاحقة التي ألغت البعد المكاني (الجغرافي) وسهلت الاتصال والترابط بين الأسواق الدولية في مختلفة أنحاء العالم من خلال وسائل الاتصال الحديثة.

-ارتكاز الاقتصاد العالمي الجديد في تشكيلاته على المعلومات، وسرعة وفورية الاتصال والترابط، في الوقت الذي اعتمد الاقتصاد التقليدي على الإنتاج المادي والسلعي، وهذا يوضح أنه لرفع وزيادة القدرة التنافسية فإن على الاقتصاد الجديد معالجة المعلومات بسرعة، واستغلال أفضل الفرص في الأسواق الدولية.

-الحاجة الملحة إلي رفع قدرات وكفاءة الموارد البشرية في المصارف العربية،بما يضمن حسن استغلالها واستخدامها للتقنيات ونظم المعلومات الحديثة في الجهاز المصرفي العربي واختصارا لما سبق فإن التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية في العالم العربي والعالم النامي في مجال التكنولوجيا الحديثة – تتمحور حول ما يلي :

-ضعف استخدام التقنيات الحديثة (التكنولوجيا الحديثة) في المصارف العربية ودول العالم النامي، فيما يتعلق أو يتصل بتكنولوجيا المعلومات في ظل تحرير التجارة العالمية في مجال الخدمات المالية.

كيفية مواجهة التنمية التكنولوجية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسب الآلي) في الحقل المصرفي لتحديات العولمة الاقتصادية في ظل تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات المالية :

تشتمل هذه المنظومة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسب الآلي على بعض السياسات والأساليب التي تؤدي في النهاية إلي بناء قاعدة معلوماتية، وابتكار خدمات مصرفية متطورة تلائم المجتمعات النامية ومن بينها المجتمع العربي، لكي تتواءم والمتغيرات العالمية، وذلك على النحو التالي:

- بناء قاعدة معلوماتية متطورة (تكنولوجيا مصرفية متميزة في السوق).
- بناء مستوى عال لاستغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة.
- بناء قاعدة لتطوير المصارف من حيث الحجم وزيادة معدلات نموها وتدعيم قدراتها.
- توفير خدمات مصرفية مبتكرة ذات جودة عالية أمام العملاء، سواء كانوا أفرادا أم مؤسسات أم شركات، لتلبي احتياجاتهم وتتجاوز توقعاتهم، وتتواكب مع المستحدثات في الأسواق المصرفية.
- التحديث التكنولوجي للمصارف في العالم النامي ومن بينها العالم العربي ومصر، بصوره الثلاثة (أجهزة حاسبات آلية ذات قدرات فنية عالية Hardware، وحزمة من البرامج ذات التقنية العالية للتطبيقات المصرفية Software، شبكة واسعة Network).

وأخيراً فإن المؤسسات المصرفية والمالية الناجحة هي المؤسسات التي تعتمد على التخطيط الاستراتيجي -كما سبق القول- والإدارة بالأهداف، كأساس واضح في عملها، بغية الوصول إلي التميز وقيادة السوق، حيث تتسم المؤسسات الناجحة بأنها هي الأكثر استجابة وتفاعلاً مع المتغيرات والمستحدثات واتجاهات السوق، وهي التي تؤمن بأن قيادة السوق لا يمكن أن تتم إلا من خلال تطبيق إدارة الجودة الشاملة TQM – Total Quality Management التي تؤدي إلي تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمصارف (التميز – تحقيق رضاء العميل).

اقتراحات وتوصيات :

وإذا كنا بصدد اقتراحات وتوصيات تستهدف في المقام الأول والأخير مساندة الصناعة المصرفية في الدول النامية -والعالم العربي منها- للوقوف صنوان أمام تحديات العولمة الاقتصادية في مجال تجارة الخدمات المالية والمصرفية وفق مبادئ اتفاقية منظمة التجارة العالمية فإن هذه التوصيات والاقتراحات يمكن تجديدها في المحاور التالية :

1- محور التنمية البشرية :

-تطوير الموارد البشرية لتتناسب ومجالات العمل في الأدوات المصرفية الجديدة من خلال ما يلي :

- الاستعانة بخبراء في تقنية المعلومات لتدريب كوادر جديدة من العاملين في المجال المصرفي والمالي.
- إرسال موظفي المصارف في بعثات تدريبية للحصول على الخبرات الجديدة على استخدام الأدوات والآلات التكنولوجية المستحدثة في المصارف العالمية.

- تخصيص ميزانية مستقلة للتطوير والابتكار، وفي الوقت ذاته يتم إنشاء وحدات متخصصة لهذا الغرض، مع زيادة الاهتمام بالموجود منها حاليا بمؤسسات الخدمات المصرفية والمالية.
- تبادل الخبرات بين المصارف الموجودة بالعالم النامي، في مجال إعداد وتطوير شبكات المعلوماتية، وعمليات الربط بينها سواء على المستوى المحلي أو على مستوى العالم النامي، بالإضافة إلي الاستعانة بالخبرات المصرفية والمالية العالمية المتميزة في هذا المجال.

2- محور تكنولوجيا المعلومات :

-تخفيض التكاليف داخل المصارف، من خلال تحسين قدراتها التكنولوجية والمعلوماتية وتوسيع نطاق خدماتها ومنتجاتها المصرفية والمالية.

-ضرورة الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات وخاصة في مجال الخدمات المصرفية والمالية، والاستفادة من ثورة المعلومات الواضحة في جميع مجالات الحياة، وبالتالي فإن المصارف في العالم النامي – ومن بينها دول العالم العربي – مطالبة الآن أكثر من أي وقت مضى، بأن تواكب التطورات الحادثة في الخدمات المصرفية والمالية على إثر تحرير التجارة في مجال الخدمات المالية.

-دعوة المهيمنين على الصناعة المصرفية في العالم النامي لتشجيع زيادة الاستثمار في تكنولوجيا الأعمال المصرفية الحديثة، ونظم المعلومات، فضلاً عن زيادة الإنفاق على التدريب وتطوير المهارات المصرفية للموارد البشرية المحلية من أجل توسعة الخدمات المصرفية.

-مداومة التحديث والتطوير التكنولوجي لنظم المعلومات ونظم إجراءات العمل (إعادة الهندسة المالية والمصرفية للصناعة المصرفية في العالم النامي).

3- المحور العام :

- ضرورة العمل على تفعيل التكامل والتكتل الاقتصادي العربي، من منطلق أن المصارف العربية هي المنوط بها ربط الاقتصادات العربية لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية المنشودة، وقد يساهم دمج بعض المصارف العربية في بعضها، أو الشركات الكبرى لتكون نواة لشركات عربية عملاقة فيما بعد، ومن المفيد ذكر محاولة مجموعة الآسيان (جنوب شرق أسيا) تفعيل هذا الدمج منذ ما يزيد عن عشر سنوات مضت وهي ماضية في هذا الطريق لتكون مجموعة مماثلة للاتحاد الأوروبي في أوروبا.
- دفع مراكز البحث العلمي لإيجاد منتجات وخدمات مصرفية جديدة وجيدة في الوقت نفسه، والعمل على ابتكار الجديد من الأدوات الاستثمارية التي تستطيع مواكبة متطلبات وإيقاع الحياة المعاصرة السريعة.
- ضرورة تبني إستراتيجية مصرفية شاملة، تعمل قدر الإمكان على تعظيم المكاسب الناتجة عن انفتاح السوق المصرفي والمالي، من خلال رفع الكفاءة عبر الاحتكاك بالمصارف الأجنبية على الساحة المحلية والدولية، والتقليل من الخسائر المحتملة والناجمة عن المزايا النسبية التي اكتسبتها المصارف الأجنبية (خاصة العالمية منها مثل سيتي بنك) عبر تاريخها الطويل، ومن خلال البيئة الأكثر تقدما التي تعمل في إطارها المصارف.

- إن عملية التحرير الاقتصادي والتي تواكب معها عملية تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات المالية والمصرفية على المستوى العالمي تتطلب إعادة تهيئة شاملة للأجهزة المصرفية في العالم النامي، وخاصة دول العالم العربي، وذلك في إطار تبني صيغة لتطوير العلاقات المالية والمصرفية على أساس إقليمي، مما يشكل في النهاية قاعدة قوية تستند إليها المصارف في الدول النامية والعربية، خاصة في مجال مواجهتها لمنافسة المصارف الأجنبية، عند التطبيق الكامل للاتفاقية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات المالية، والتي بدأ سريانها منذ فترة قريبة.
- مسارعة المصارف العربية -خاصة- إلي اغتنام الفرصة التي أتاحها التقدم التكنولوجي الرهيب في مجال تكنولوجيا المعلومات، وذلك باستجابتها للتغيرات التي حدثت في سلوكيات العملاء، حيث ظهرت منتجات جديدة من الخدمات المصرفية غير التقليدية التي تقدمها لعملائها خارج الفروع أو ما يطلق عليها خدمات مصرفية بدون فروع Banking Branchless، ومصارف بدون مباني Banks Without Walls، والمصرف المحمول Mobile Bank.

مصطلحات باللغة الإنجليزية

Conglomerates	الاندماجية
Mergers	الدمج المصرفي
Agents	الوكلاء
Specialists	المتخصصين
Consolidation	عملية دمج مصرفي تحت اسم مستقل
Acquisitations	الدمج الجزئي
General Agreement of Trade Services (GATS)	اتفاقية تحرير الخدمات (الجاتس)
Bank Automation	هيكلة وآلية أعمال المصارف
Electronic Fund Transfer	تحويل الأموال إلكترونيا
Investment Management	إدارة الاستثمار
Risk Management	إدارة تحليل المخاطر
Stock Exchange Information System	نظم المعلومات لأسواق الأوراق المالية
Hardware	أجهزة حاسبات آلية
Software	برامج حاسبات آلية
Total Quality Management (TQM)	إدارة الجودة الشاملة
Banking Branchless	خدمات مصرفية بدون فروع
Banking Without Walls	خدمات مصرفية بدون مباني
Mobile Bank	المصرف المحمول

مراجع الفصل الخامس

أولاً : الكتب :

1- د. أمل صديق عفيفي : الخصخصة في مصر، توصيف وتقييم، ترجمة د. جمال عبد المقصود، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2003.

2- صلاح الدين حسن السيسي: قضايا اقتصادية معاصرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

3- طارق اللبان : أثر العولمة على التنمية الاقتصادية في مصر، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

4- د. منى قاسم : الإصلاح الاقتصادي في مصر، دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية، الأعمال العلمية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1998.

5- د. نبيل علي : العرب وعصر المعلومات، عالم المعرفة، الكويت، أبريل 1994.

ثانياً : الدوريات والمجلات العلمية :

1- البنك الأهلي المصري: تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الواقع المصرفي دوليا ومحليا، القاهرة، النشرة الاقتصادية، العدد (2) المجلد (47)، 1994.

2- ـــــــــ : الدمج المصرفي، القاهرة، النشرة الاقتصادية، العدد (2) المجلد (53)، 2000.

3- بنك مصر: مركز البحوث، التخطيط الاستراتيجي في البنوك في عالم متغير، القاهرة، العدد (6)، 1999.

4- ـــــــــ : النشرة الاقتصادية، تجربة الخصخصة في مصر (الأساليب – الإنجازات – دور البنوك) السنة (42) العدد (2)، القاهرة، 2000.

5- د. محمود عبد الحافظ محمد عبد الله : تجربة التخصصية ومستقبل تحرير الصناعة المصرية في ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، السنة (98) العدد (487)، يوليو 2007.

ثالثاً : البحــــوث :

1- علي الكمالي: إنجازات البنوك والمؤسسات المالية، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر 2003.

2- محمد مراياتي : قضايا هامة وآليات تنفيذية للنقل الداخلي للتكنولوجيا وتوطينها في الوطن العربي، اللجنة الاقتصادية لغرب أسيا (الاسكوا) دمشق، 2002.

رابعاً : المؤتمرات والندوات :

1- أكاديمية السادات للعلوم الإدارية : مركز البحوث والمعلومات، دور الموارد البشرية في التنمية والإصلاح الإداري في المستقبل، المؤتمر العلمي السنوي التاسع، القاهرة، 2004.

2- د. إيمان أحمد الشربيني : الدمج الطوعي وإعادة هيكلة العمالة بالبنوك كأداة لإدارة الأزمات المستقبلية في ظل العولمة، كلية التجارة - جامعة المنصورة، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الثاني والعشرون، القاهرة، 18-20 أبريل، 2006.

3- د. محمود عبد الحافظ محمد عبد الله : مدى أهمية إعادة هيكلة البنوك المصرية في ظل التحديات العالمية المعاصرة، كلية التجارة - جامعة المنصورة، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الثاني والعشرون، القاهرة، 18- 20 أبريل، 2006.

4- د. مصطفى كمال السيد طايل : تحديات التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات أمام الجهاز المصرفي العربي في ظل تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات المالية، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الحادي والعشرون، كلية التجارة - جامعة المنصورة، القاهرة، 2005.

الفصل السادس

الصيرفة الإسلامية
فى ظل العولمة الاقتصادية



الفصل السادس

الصيرفة الإسلامية
في ظل العولمة الاقتصادية

مقدمـــة :

إن توجه العالم يسير اليوم نحو العولمة وبالذات العولمة الاقتصادية، حيث لا حدود ولا قيود في ظل اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية، ولما كانت العولمة متعددة المظاهر (عولمة سياسية، عولمة اقتصادية، عولمة ثقافية، عولمة اجتماعية... إلخ) فإن العولمة الاقتصادية هي الأوضح، والمسلمون يواجهون هذه الظاهرة من الناحية الاقتصادية مع مواكبة الأحداث والأوضاع القائمة عالمياً، وهو وجود تكتلات اقتصادية كبرى، متمثلة في الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، مجموعة الآسيان، هذا في الوقت الذي أصبحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تقود الشركات الغربية العملاقة من خلال نفوذها العالمي والمسيطر.

وفي المقابل يلاحظ أن الاقتصاد في الدول العربية والإسلامية عموما، والعمل المصرفي والمالي الإسلامي بوجه خاص – تسوده حالة من التباعد بين دولها، على الصعيد التطبيقي والاستثماري – ويطغى على دوله روح التنافس والتناحر لإثبات الوجود أمام المثيل، بدلا من أن يكون لإثبات الوجود أمام النقيض، على الرغم من أن تلك المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية تقوم دعائمها على معين واحد في النظرية والفكر وهو : القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

ومن الجدير بالذكر أن ما يشهده العالم في السنوات الأخيرة من ظواهر جديدة ومتلاحقة في عالم المؤسسات المالية والمصرفية -كما سبق الإشارة- من اندماجات وتجمعات، فضلا عن العولمة الاقتصادية نتيجة التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والنقود والتجارة الإلكترونية، وظهور كيانات ضخمة قادرة عل التوسع في خدماتها من خلال شبكات الاتصال دون الحاجة إلي إنشاء شبكة لفروعها - كل ذلك يفرض على دول العالم الإسلامي، وعلى كافة تنظيماتها الدولية (منظمة المؤتمر الإسلامي - رابطة العالم الإسلامي - البنك الإسلامي الدولي للتنمية - جدة - منظمة المدن الإسلامية) مواجهة التحديات الخطيرة المرتبطة بالعولمة عموما، وفي مجال دراستنا هذه فإنه يقع على عاتق المصارف الإسلامية تحديات كبيرة تتطلب أعمال التطوير اللازم لملاحقة ومسايرة تلك المستجدات والمستحدثات دون الخروج عن طبيعة عملها والأسس التي قامت عليها (القرآن الكريم - مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء).

وعلى الرغم من حالة المباعدة بين المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية إلا أنه يكتب لها أنها أوضحت وأظهرت الوجه الناصع للفكر الاقتصادي الإسلامي، من خلال المصارف الإسلامية في الدول العربية والإسلامية وخارجها في السنوات الأخيرة، كما استطاعت في الوقت ذاته تصميم مجموعات متنوعة ومتزايدة من الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية.

المبحث الأول
الوضع الحالي للصيرفة الإسلامية

مقدمـــة:

لقد فرضت صيغ التمويل والعمليات المصرفية الإسلامية (المرابحات – المشاركات – المضاربات – عقود الاستصناع – الاستزراع – تمويل الصناعات الصغيرة والحرفية... إلخ) وجودها الإقليمي والدولي على الساحة المالية والمصرفية.

وأصبحت المصارف الإسلامية رغم عمرها القصير – بالمقارنة بعمر المصارف التجارية والمتخصصة– مثار جدل بين الاقتصاديين، من منطلق اقتطاعها جزءا لا بأس به من سوق الخدمات المصرفية، ونجاحها في إدخال قنوات اقتصادية جديدة، مما يساعد على ترسيخ أقدامها على مستوى العالم.

ولكي تستطيع تلك المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية مواجهة التطورات الكبيرة في الصناعة المصرفية – فإنها مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى – بتصميم تشكيلات متنوعة ومتطورة من الخدمات والمنتجات شريطة تقديمها بسرعة وكفاية متناهيتين، وفي الوقت ذاته بأقل تكلفة حتى لا تستطيع منافسة المصارف التجارية التقليدية المحلية، والمصارف الأجنبية التي بدأت تزحف نحو المنطقة العربية والإسلامية، وبذلك تثبت هذه المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية قدرتها على البقاء والتكيف مع معطيات ومستجدات الأعمال المصرفية والمالية، ومحاولة ابتكارها لمنتجات وخدمات جديدة تنبثق من الفكر الاقتصادي الإسلامي.

وبعد هذه المقدمة القصيرة لهذا المبحث فسيتم دراسة موقع المصارف الإسلامية على الخريطة المصرفية العالمية، والمستحدثات من المنتجات المصرفية في مجال الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية، ثم بيان الانعكاسات الإيجابية والسلبية على القطاع المصرفي جراء تحرير الخدمات المالية والمصرفية.

موقع المصارف الإسلامية على الخريطة المصرفية العالمية:

على الرغم من التحديات العديدة التي تواجه المعاملات المصرفية والمالية الإسلامية في السنوات الأخيرة، فمما لاشك فيه أن المؤسسات المصرفية والمالية أرست لنفسها قاعدة متينة في المعاملات المصرفية والمالية الدولية، وهي الآن تمر بمرحلة من النمو الملحوظ، ومازالت أمامها الفرصة لتحقيق تطلعاتها العديدة في العمل المصرفي العالمي.

هذا وتعتبر المصارف الإسلامية تجربة جديدة، أثبتت إلي حد كبير نجاحها، في ظل نظام اقتصادي عالمي مؤسس في معظمه على دعائم الرأسمالية، التي يسودها فكر المصارف التجارية المؤسس على أساس واحد وهو أسعار الفائدة أخذا أو إعطاءً، في الوقت الذي اتخذت فيه المصارف الإسلامية أساسها المبني على عدم التعامل بالفائدة أخذا أو إعطاءً، وإنما على الربح (العائد) باعتباره دليل العمل لها والمبني على الآية الكريمة "ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا" صدق الله العظيم، والتي تفيد في النهاية أن هذه المصارف تهدف إلي التنمية من خلال تقليب المال وتنميته (عن طريق البيع والشراء) كما هدفت الآية الكريمة السابقة، وكما جاء في كتاب مغني المحتاج لابن قدامه المقدسي عندما قال "إن النماء في الغالب في التجارة إنما يحصل بالتقليب".

لقد أصبحت الصناعة المصرفية الإسلامية تجربة رائدة، حيث تصاعد عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية حول العالم إلي أكثر من 280 مؤسسة تتمثل بياناتها في الآتي :

1- تصل أصولها الإجمالية إلي نحو 300 مليار دولار أمريكي.
2- متوسط نمو سنوي قدره 23.5% دون الأخذ في الاعتبار النوافذ الصغيرة الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية.
3- يصل إجمالي ودائعها إلي 202 مليار دولار.
4- إجمالي عمليات التمويل والاستثمار يصل إلي نحو 158 مليار دولار.
5- محفظة استثمارات مالية في أسواق رأس المال تصل إلي ما يفوق 400 مليار دولار وفقا لإحصاءات عام 2005.

من المتوقع أن تتسع موجودات المصارف الإسلامية في العالم إلي نحو 1.84 تريليون بحلول عام 2013 قياساً بالزيادة السنوية في الاستثمار لهذا القطاع والتي بلغت ما يقارب 20%.

وتتوزع خريطة المصارف والمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية في العالم على خمس مناطق :

1- **المنطقة الأولى : منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي**، حيث تشمل 43 مؤسسة مصرفية ومالية إسلامية تشكل 70% من الحجم المالي لكافة المصارف الإسلامية، وتصل أصولها إلي 85 مليار دولار – وإجمالي رءوس أموالها 3.5 مليار دولار، وأرباحها السنوية تصل لأكثر من مليار دولار سنوياً (من أهم هذه المصارف بنك فيصل الإسلامي في كل من مصر والسودان وقطر، بنك دبي الإسلامي، مصرف قطر الإسلامي، بيت التمويل الكويتي..الخ).

2-**المنطقة الثانية: المنطقة الأسيوية:** وتضم 80 مؤسسة مصرفية ومالية إسلامية، قيمة أصولها تصل إلي 8.3 مليار دولار، وودائعها 5.1 مليار دولار، وأرباحها حوالي 531 مليون دولار.

3-**المنطقة الثالثة: المنطقة الأفريقية:** يوجد بها 35 مؤسسة مصرفية ومالية إسلامية بقيمة أصول وموجودات 9.1 مليار دولار، وتحقق أرباحاً تصل إلي 290 مليون دولار.

4-**المنطقة الرابعة: أوروبا وأمريكا:** والتي تضم 8 مؤسسات مصرفية ومالية، بقيمة أصول 953 مليون دولار، وباحتياطي 93 مليون دولار وتصل أرباحها إلي نحو 53 مليون دولار.

5-**المنطقة الخامسة: بقية دول العالم:** توجد حالا أكثر من 170 مؤسسة مصرفية ومالية إسلامية، تعمل في 62 دولة من دول العالم، وتصل أصولها إلي 75 مليار دولار.

هذا وتتنوع استثماراتها على النحو التالي :

الشرق الأوسط	%65.00
دول الخليج	%8.00
جنوب أسيا	%4.10
أوروبا وأمريكا	%7.00
أفريقيا	%3.00
جنوب شرق أسيا	%2.00
باقى بدول العالم	%10.90
الإجمالي	%100.00

المستحدثات في مجال الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية :

يرجع التنامي الكبير الذي تشهده المصارف الإسلامية على المستوى العالمي – بصفة عامة – إلي المستحدثات والمنتجات المصرفية والمالية الجديدة التي أدت إلي اتساع رقعة الحلول التي تواكب احتياجات قطاعات واسعة من المستثمرين (الحكومات – منشآت الأعمال – المؤسسات المالية الإسلامية ذاتها)، ولقد كان من أهم هذه المستحدثات المصرفية الإسلامية ما يلي :

أ- السندات الإسلامية (الصكوك):

تعتبر هذه الصكوك – البديل الإسلامي للسندات التقليدية) مقابل أصول، وغالباً ما تكون أصولاً عقارية، ويمثل الصك نسبة غير مقسمة في ملكية أصل ما، وما يرتبط به من حق في الدخل المنتظم والمتولد عن هذا الأصل، وتتم هيكلة تلك الدخول المنتظمة في شكل أوراق مالية قابلة للتداول، يتم إصدارها في أسواق المال، ومن أهم الفروق بين هذه الصكوك الإسلامية والسندات التقليدية أن مالك الصك يمكنه المشاركة في العائد فضلا عن إمكانية تعرضه للخسارة بالتناسب مع الصكوك التي يمتلكها (من منطلق أنه مالك لجزء من الأصل)، هذا في الوقت الذي يأخذ فيه مالك السند فائدة فقط (السند يمثل التزاما على الجهة المدينة المروجة له).

هذا وقد بلغت قيمة هذه الصكوك نحو 88 مليار دولار حتى نهاية أكتوبر 2007م. ومن المتوقع أن تصل إلي نحو من 3 تريليون دولار بحلول عام 2015م.

ب- التكافـــــل :

يعد التكافل بمثابة البديل الإسلامي للتأمين، ومن هنا فإنه يلعب دورا هاما بالنسبة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية عن طريق العمل على توفير تغطية تأمينية للمخاطر التي تتعرض لها، ومقتضى هذه الفكرة مبني على وجود مجموعة من المشتركين "حملة الوثائق" الذين تكون أقساطهم التأمينية من باب التبرع، وذلك للتعاون فيما بينهم على تفتيت المخاطر الموجودة في العقد، والاشتراك فيه لتعويض الأضرار التي قد يتعرض لها أحد المشاركين، ويتم توزيع الأرباح التي تتحقق من هذه الاشتراكات على المشاركين بحسب حصصهم وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لصناعة التأمين التكافلي على مستوى العالم فإن نصيب منطقة الشرق الأوسط توازي 56%، 36% في منطقة جنوب شرق أسيا، 7% في أفريقيا، 1% لباقي دول العالم.

ولقد انتشرت شركات التأمين الإسلامية منذ بدايتها في السودان عام 1979 ليصل عددها 78 شركة، حيث بلغ إجمالي الأقساط السنوية بنهاية عام 2005م نحو 5 مليارات دولار، وتوفر شركات التكافل تغطية تأمينية لأصول تقدر قيمتها بنحو 20 مليار دولار.

الانعكاسات الإيجابية والسلبية على القطاع المصرفي بصفة عامة جراء تحرير الخدمات المالية والمصرفية :

أ- الانعكاسات الإيجابية :

إن تحرير التعامل في الخدمات المصرفية سوف يعمل على رفع كفاية وفاعلية المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية، لإثبات وجودها في الحقل المصرفي من خلال ما يلي :

-تطوير الأساليب والممارسات المصرفية باستخدام أحدث التقنيات المتاحة في العالم.

-التعرف على أحدث وأفضل الأساليب الإدارية والمحاسبية.

-الاستفادة من تراكم الخبرة لدى المصارف الأجنبية.

-يمكن للمصارف الإسلامية الاستفادة من المعاملة بالمثل، وطلب الحصول على تيسيرات وتسهيلات مماثلة في دول المصارف الأجنبية (الدول الأم)، سواء بإنشاء مصارف كاملة أم فروع لها، مما يدعم توصيل فكرة المصارف الإسلامية إلي الدول المتقدمة، ومن ثم يأتي دور الوعي الإسلامي في نشر الفكر السليم، مما يعزز دور الإسلام وحضارته وأفكاره في الاقتصاد والمال.

ب- الانعكاسات السلبية :

إن تحرير التعامل في الخدمات المصرفية - بناء على تعليمات اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية - أدى إلي خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة بين المصارف العالمية والمصارف المحلية، ومنها المصارف الإسلامية، والتي تتصف بأنها لا تزال غير مهيأة لمواجهة هذه

المنافسة، نظراً لمحدودية أحجامها، وضعف إمكاناتها الاقتصادية، وتواضع خدماتها بالقياس إلي المصارف الأجنبية.

ووفقاً لهذا التحرير لم تجد المصارف الأجنبية العالمية صعوبة في الاستحواذ على العمليات التمويلية الضخمة من أمام المصارف المحلية، التقليدية منها والإسلامية على السواء، وذلك بسبب فارق الإمكانات وتوافر التقنيات الحديثة المتقدمة.

إن وجود المصارف الأجنبية داخل الدول التي يوجد فيها مصارف إسلامية يُمكِّن للأولى من تحريك الأموال وفقا لمصلحتها، نتيجة سرعة اتخاذ القرار دون مراعاة لضوابط تلتزم بها المصارف الإسلامية، في الوقت الذي تحتاج فيه المؤسسات المصرفية الإسلامية في الغالب لوقت كاف حتى يتم تدارس الأمر مع هيئة الرقابة الشرعية للمصرف، حيث إن أصحاب القرار في تلك المؤسسات لا يمكنهم البت في المستجدات أو المستحدثات من العمليات المصرفية دون مشاورة هيئة الرقابة الشرعية، وهذا الأمر يتطلب لمعالجته التفرغ الكامل للهيئة المشار إليها لتكون على صلة ودراسة دائمة بهذه المستجدات.

إن تحرير التجارة في الخدمات المصرفية يقلل بدرجة كبير أو يكاد يلغي دعم الكيانات الوليدة من المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية، وبالتالي إضعاف دور هذه المؤسسات في الاستثمار والتنمية المنوط بهما.

من القراءات التاريخية للمصارف الإسلامية يمكن القول – إجمالاً – أن عقد الستينات من القرن العشرين كان عهد الحديث النظري عن تأسيس المصارف الإسلامية، ودخل عقد السبعينات ليشهد مرحلة

التأسيس للمصارف الإسلامية على المستوى الشعبي والرسمي، والتي لازالت مستمرة، وجاء عقد الثمانينات والذي يعد عقد الترسيخ وإثبات المكانة والجدارة للمصارف الإسلامية، ثم شهد عقد التسعينات الانطلاقة الدولية للمصارف الإسلامية، ومع بداية القرن الحادي والعشرين، بدأ عقد التحديات الضخمة التي تواجه العمل المصرفي، للتواكب مع تزايد الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية والمالية.

من هذا الاستعراض السريع يتبين أن الصناعة المصرفية الإسلامية قد أصبحت تمثل موقعا مرموقا في النظام الاقتصادي العالمي، وتحظى بأهمية كبيرة من الجهات المصرفية الفاعلة إقليميا ودوليا، حيث لم يعد وجود الصيرفة الإسلامية مقتصراً على الدول الإسلامية، بل امتد إلى أعرق المصارف التقليدية الغربية والأمريكية – كما أشرنا إلي ذلك آنفا.

ويرجع ذلك إلي الكفاءة العالية للمؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية، والتي تمكنها من إدارة الأزمات المالية والقدرة المتطورة على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المالية الإسلامية، والمقدرة العالية والمرونة الكبيرة في مجال المخاطر المصرفية، وقدرتها على تمويل المشروعات الإستراتيجية.

تعامل الدول الغربية مع المصارف الإسلامية قبل أحداث سبتمبر 2001 :

في ظل النجاح المتصاعد الذي حققه النظام المصرفي الإسلامي، بدأت الدول الغربية تتعامل مع المصارف الإسلامية وفق اتجاهين :

الاتجاه الأول: دراسة النظام المصرفي الإسلامي، دراسة عميقة عن طريق الدراسات الأكاديمية في الجامعات والمعاهد العلمية، **من خلال جعله**

أحد المقررات الدراسية بهذه الجامعات والمعاهد، ولقد كانت جامعة "لوجبورج للتكنولوجيا" أول مؤسسة أكاديمية في أوروبا تدخل "الاقتصاديات والنظام المالي الإسلامي" في برنامجها الدراسي.

الاتجاه الثاني: يتمثل في **القيام بتطبيقات عملية لأدوات الاستثمار الإسلامي** من خلال **إجراء تجارب على أرض الواقع**، حيث بادرت العديد من المصارف الغربية إلي فتح نوافذ ومجالات استثمار إسلامية للاستفادة من هذا القطاع الحيوي (المصرفي)، وكان أول من قام بهذه الخطوة سيتي بنك الأمريكي، الذي أقام مصرفا إسلاميا في البحرين برأسمال عامل يبلغ 20 مليون دولار.

ومنذ هذا الوقت (أواخر القرن الماضي) أقدمت العديد من المصارف والمؤسسات المالية الغربية على تقديم صناديق تبادلية إسلامية وبرامج استثمارية أخرى في محاولة منها لجذب السيولة المالية من هذه السوق التنافسية، ومن هذه المصارف بنك "جولد مان ساتش" وبنك "مكلاينووت بتسون" وبنك "أنزجرينلايز" حيث قدمت برامج مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وفي ديسمبر عام 1999، بدأ رابع أكبر بنك في ألمانيا "كومرز بنك" في تقديم صناديق تبادلية إسلامية.

أما التطور الأوضح على صعيد التعامل الغربي مع المصارف والشركات الإسلامية، فلقد حدث في فبراير 1999، حينما طرحت مؤسسة "داوزجونز أند كومباني" ومقرها نيويورك مؤشرا جديدا للأسهم الدولية خاصا بالمستثمرين المسلمين الراغبين في الاستثمار في الأسهم وفق مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء.

ولقد أطلقت المؤسسة على هذا المؤشر اسم (داوجونز إسلاميك ماركت أندكس دي جيم)، وتشارك في هذا المؤشر الشركات الناشطة في مجالات تتناسب وأهداف الاستثمار الإسلامي، ويضم المؤشر 600 سهم خاصة بشركات تنشيط في 20 دولة حول العالم، كانت قيمتها الإجمالية في نهاية عام 1989م نحو 7.5 تريليون دولار. ومن ثم جاءت مبادرة مؤسسة (داوجونز) استجابة لازدياد المستثمرين المسلمين الذين بلغت قيمة استثماراتهم في الأسهم في ذلك التاريخ نحو 8 مليار دولار.

ظاهرة سحب الأموال من المصارف الغربية عقب أحداث سبتمبر 2001 :

كان من أولى نتائج أحداث سبتمبر 2001 الذي تمثل في تدمير مركز التجارة العالمي (وول ستريت بيتش مانهاتن) بنيويورك، الذي يضم في برجيه أكثر من 420 شركة عالمية ،أن اهتز النظام المالي العالمي بصورة لم يسبق لها مثيل.

ولقد تتابعت ردود الأفعال عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية، باختراق وكسر القواعد التي كانت سائدة في النظام المالي الغربي، حيث قامت بعمليات مصادرة الأموال وتجميد الحسابات المصرفية، استنادا إلي قوائم الإرهاب الأمريكية المتتالية التي أرسلتها إلي المصارف المركزية في العالم، مما أدى - على الصعيد العالمي - إلي انهيار الثقة بالنظام المالي الغربي باعتباره مصدرا آمنا وسريا لحفظ الأموال وتنميتها، وهو ما أدى وسيؤدي في المستقبل إلي حركة عكسية للأموال والاستثمارات الأجنبية من الولايات المتحدة الأمريكية ومنها رءوس الأموال العربية والإسلامية - باتجاه دولها أو إلي أماكن أكثر أمناً واستقراراً.

وبدأت هذه الحركة بالفعل، وفي أكثر من اتجاه، فعلى صعيد رءوس الأموال العربية والإسلامية أكد رئيس معهد الدراسات المصرفية والتأمينية الإسلامية في لندن أن قيام السلطات الغربية بتجميد بعض الأرصدة المالية في سعيها لتعقب أموال غير مشروعة على أثر هجمات سبتمبر 2001 دفع المستثمرين المسلمين لسحب أموالهم من الأسواق الغربية.

المبحث الثاني

التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية

في ظل العولمة الاقتصادية

مقدمـــة:

لا تعاني المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية من تحديات العولمة الاقتصادية الخارجية فقط، بل تعاني أيضا من تداعيات هذه العولمة وتأثيراتها غير المباشرة على الأوضاع المحلية والداخلية، ومن اللافت للنظر أن نوعية التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية تبدو أكثر صعوبة من التحديات التي تواجهها مؤسسات مصرفية أخرى، نظرا لطبيعة البيئة المصرفية التي تعمل فيها، فضلاً عن ارتكازها على فكر مصرفي مؤسس على قواعد الشريعة الإسلامية الغراء.

أولاً : التحديات المحلية أو الداخلية :

هناك العديد من التحديات الداخلية التي تواجهها المصارف الإسلامية وتتمثل في النواحي التالية :

أ- الناحية التشريعية :

توجد تحديات تتصل بالناحية التشريعية، تتمثل في تناقض الفتاوى بين كل من: هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية مع تعددها، وبين تلك الهيئات الشرعية وعلماء المسلمين من خارج هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية، وفتاوى نظرية وفتاوى تلامس الحاجة المصرفية والحياة الاقتصادية، وبين متمسك بالأصل الشرعي، ومحاولة تسويغ الواقع، ومن الملاحظ أن بعض المصارف الإسلامية -وهي قلة- تعيش على تطويع

المسائل الفقهية بما يتناسب وأعمالها، مما يصل في بعض الأحيان إلي درجة التساهل والتفريط، بدافع الحرص على مسيرة المصرفية الإسلامية.

وهناك مشكلة أخرى وهي عدم وجود جهة واحدة تعمل على مصادر الفتوى، الأمر الذي يصل في كثير من الأمور إلي حد التضارب في الفتوى والموضوع الواحد، فضلا عن أن هذه الجهات والمؤسسات الشرعية لا تملك القدرة على التنسيق الكامل في وضع القواعد التي تحكم عمل المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية.

ب- الناحية القانونية:

عدم اعتراف المصارف المركزية بالمصارف الإسلامية في أغلب الدول التي تعمل في نطاقها، ذلك أن معظم قوانين التجارة والمصارف والشركات قد وضعت في أغلب البلدان العربية والإسلامية وفقا للنمط المصرفي التقليدي، وتحتوي على أحكام لا تتناسب وأنشطة العمل المصرفي الإسلامي.

ج- الناحية الاقتصادية:

- توجد بعض المحاذير التي تعمل على منع المؤسسات المالية والمصرفية من ممارسة أعمال التجارة، وتملك المعدات والعقارات، واستئجارها أو تأجيرها، مع أن تلك الأعمال من صميم أنشطتها.
- ندرة الاستثمارات طويلة الأجل والصغر النسبي للمصارف الإسلامية.
- فرض الضرائب المرتفعة على أرباح وعوائد المصارف الإسلامية يؤثر سلبا على نشاطها، في الوقت الذي يُعفى فيه رأس مال وفوائد المصارف التقليدية.

د- الناحية التشغيلية:

- إلزام المصارف الإسلامية بضرورة الاحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى المصارف المركزية التي تقوم بدورها بإقراضها بفائدة، وهو ما لا يتفق مع منهجها. وعلى سبيل المثال في سورية يطلب المصرف المركزي نسبة 10% من أموال المصارف الخاصة لتوضع لديه.
- زيادة وتنوع أدوات الاستثمار لدى المصارف الإسلامية وتوسع آفاقها، مما يتطلب موارد بشرية ذات كفاءة عالية تستطيع تطوير وابتكار أدوات استثمارية جديدة ومتنوعة بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

هـ- الناحية الإدارية:

تفتقر المصارف الإسلامية إلي التنظيمات الإدارية الخاصة بتحديد ما يلي:

- إجراءات التأسيس.
- قواعد المراقبة والتنسيق والتوجيه.
- السقوف الائتمانية.
- مشاكل نسب الاحتياطيات والسيولة.
- التنسيق بين الإدارات والمصارف الإسلامية الأخرى.

بالإضافة إلي التحديات الداخلية السابقة توجد بعض التحديات الفرعية مثل:

- النقص في فرص التوظيف ونمو فوائض السيولة لدى المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية، حيث تشير التقديرات إلي أن فوائض السيولة لدى المصارف الإسلامية تصل إلي نحو 40% من أصولها مقابل 20% لدى المصارف التقليدية.

- ضآلة حجم المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية وندرتها، نظرا لتوزعها على عدد كبير من الكيانات المستقلة ذات الأحجام الصغيرة.
- ضعف الوعي بالعديد من الخدمات المالية الإسلامية نتيجة لضعف الدعاية التسويقية التي تقوم بها الجهات المقدمة لهذه الخدمات.
- نقص الخبرات والكوادر البشرية المؤهلة في العديد من مجالات الخدمات المالية الإسلامية، علاوة على الفجوة التكنولوجية الواسعة بينها وبين الصناعة المصرفية التقليدية، على الرغم من محاولة المصارف الإسلامية اللحاق بها في السنوات الأخيرة.
- التطور المستمر في الخدمات المصرفية التقليدية، وما يستتبعه من تنامي الحاجة إلي إيجاد منتجات وخدمات تنافسية إسلامية مماثلة لها لإشباع حاجة ورغبة عملاء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
- تعاني أسواق المال الإسلامية (المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية) من غياب التنسيق والترابط بينها، بالإضافة إلي صغر الوزن النسبي لرأس المال السوقي للعديد من الشركات المقيدة بها، مما لا يتيح لها إمكانية استيعاب الفوائض المالية الكبيرة في الدول الإسلامية الغنية (النفطية)، فضلاً عن غياب الآليات والفعاليات الخاصة بقياس مخاطر الاستثمار.

ثانياً : التحديات الدولية (الخارجية):

إن من أهم التحديات الخارجية التي تواجه المصارف الإسلامية اتساع نشاط القطاع المالي الغربي عموما والأوروبي خصوصا، واتجاه المؤسسات المالية نحو الاندماج والتعملق (الشركات الدولية العملاقة)، وهناك تحديات خارجية عديدة ومفروضة على الصناعة المصرفية يعد من أهمها :

-عدم الاهتمام بالطبيعة الخاصة للمصارف والمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية عند سن القوانين والقواعد المنظمة للصناعة المالية والمصرفية –باستثناء بعض الدول– مما قد يخضعها لنفس القوانين التي تخضع لها الصناعة المالية والمصرفية التقليدية، وبصفة خاصة علاقة المصارف الإسلامية بالمصارف المركزية.

-تواجه الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية منافسة غير متكافئة من قبل التكتلات المالية الدولية العملاقة، نظرا لتحرير تجارة الخدمات المالية، علاوة على قيام العديد من المصارف التقليدية – بما تتسم به من شبكة فروع لها، مع توافر إمكانيات تكنولوجية لديها– بفتح منافذ لها لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

-مواجهة الشعور الغربي المعادي للإسلام لاسيما عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

-تطبيق مقررات لجنة بازل (2) ومحاولة تطبيق مقررات لجنة بازل (3) والتي تعد من أهم التحديات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية، ويتضح ذلك مما يلي :

- تواجد معظم المصارف الإسلامية داخل أسواق المال الخاصة بالدول النامية، والتي تصنف ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة، مما يَحُدُّ من حركة انسياب رءوس الأموال الدولية واستثمارها فيها عبر المؤسسات المالية بتلك الدول، مما يؤثر على حجم ونوع التسهيلات التي يمكن الحصول عليها من المؤسسات المالية بتلك الدول بالمقارنة بما يمكن أن تحصل عليه الدول الأقل خطرا من ذات المؤسسات المالية الدولية.

- عند تقرير الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال لم تُراع مقررات بازل (2) الطبيعية الخاصة لعمليات المصارف الإسلامية باعتبارها قائمة على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر، سواء في جانب الموارد والالتزامات أم في جانب الأصول والاستخدامات.
- الانعكاسات السلبية على أرباح المصارف الإسلامية، والتقليدية معا من منطلق احتجاز جزء كبير من الأرباح السنوية لزيادة رأس المال وتقوية وتحسين معدلات كفاية رأس المال.
- توجه المصارف الإسلامية جزءاً كبيراً من مواردها لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي من المتوقع عدم حصنولها على تصنيف وفقا لمقررات بازل(2)، وبالتالي يتم إلزام المصارف الإسلامية باحتساب وزن مخاطر بنسبة كاملة (100%) من قيمة المديونية لهذه المشروعات، مما يزيد في نهاية الأمر من تكلفة التمويل الممنوح لتلك المشروعات.
- اعتماد المصارف الإسلامية والتقليدية معا في الدول النامية على مؤسسات التقييم الدولية لاحتساب التصنيفات المقررة، نظرا لعدم توافر التكنولوجيا الحديثة (الحاسب الآلي – تكنولوجيا المعلومات – تكنولوجيا الاتصالات) لدى مصارف تلك الدول –بالصورة التي توجد عليها مصارف الدول المتقدمة– دون النظر لاختلاف الظروف الصناعية والاقتصادية والثقافية.
- تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية تحديات الصيرفة الإلكترونية في ظل معايير لجنة بازل، خاصة وأن دخول التقنية الحديثة يُعد مرتفع التكاليف مما يُشكل تحديا أمام الكثير من المصارف الإسلامية الراغبة في تطوير صناعتها المصرفية والمالية.

ويُدعم هذا الأمر اعتماد العمل المصرفي حاليا في أغلبه على التمويل الإلكتروني (عمليات السحب والإيداع والائتمان) عبر الإنترنت والنقود البلاستيكية وما يواكب ذلك الأمر تتمتع به خصائص تغطية صناعة الإنترنت، في الوقت الذي أخذت فيه قضايا تواجه رجال المصارف والرقابة على العمليات الإلكترونية، وتتمثل هذه القضايا فيما يلي :

- التصاعد المتنامي في حدة المنافسة في صناعة الخدمات المالية الإلكترونية، خاصة في ظل الإدخال المتزايد لمنتجات وخدمات مالية جديدة من قبل المؤسسات المصرفية وغير المصرفية.
- التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات والحاسبات والبرامج، والتي تزيد من سرعة تنفيذ العمليات.
- افتقار الإدارة والعاملين في المصارف إلي الخبرة الكافية في قضايا التكنولوجيا ومخاطر الصيرفة الإلكترونية.
- الغموض وعدم التأكد اللذان يحيطان بالنواحي القانونية والتشريعية في الأعمال المصرفية الإلكترونية.
- إن عملية التجميع والاختزان المتتالية لكميات كبيرة من المعلومات حول العملاء قد تؤدي إلي نشوء مشكلات تتعلق بخصوصية العميل، والتي يمكن أن توجد مخاطر وقائية أمام المصارف (مخاطر قانونية وأخرى ترتبط بسمعة المصرف).
- التساؤلات حول كفاءة وفاعلية الإفصاحات المباشرة والفورية من أجل تحسين الإطار العام لإدارة المخاطر بالنسبة للعمليات المصرفية الإلكترونية.

مستقبل الصيرفة الإسلامية (العمل المصرفي الإسلامي):

على الرغم من التطور الذي شهدته المصارف الإسلامية في السنوات الأخيرة، من حيث زيادة أصولها وموجوداتها، ورءوس أموالها، إلا أن هذه المصارف لازالت -بالقياس إلي المؤسسات والمصارف الغربية- تعاني من صغر أحجامها مقارنة بالمصارف الأخرى في الأسواق المحلية والدولية.

وبالنظر إلي ترتيب وحجم المصارف العربية والعالمية، يلاحظ وجود مصرفين إسلاميين في الترتيب العالمي، وهما :

-مؤسسة الراجحي المصرفية للاستثمار وترتيبها عالمياً: (220).

-بيت التمويل الكويتي وترتيبه السابع بعد الأربعمائة (407)، مع ملاحظة أن أكبر مصرف عربي من حيث رأس ماله، هو البنك السعودي الأمريكي، ولم يتجاوز ترتيبه (166) عالمياً.

وتتزايد الدعوات في الوقت الحاضر إلي أعداد الدول الإسلامية لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، وذلك بالاستفادة من مواردها المختلفة واستثماراتها في ترسيخ قيمها الإنسانية عالمياً، وللقطاع المالي – وخاصة المصارف الإسلامية – دور في إيصال ودعم الرسالة الإنسانية للدول الإسلامية، وذلك من خلال استثمار تواجدها المصرفي والمالي في كافة أنحاء العالم، يدعمها في ذلك ما تمتلكه من نقاط قوة تتمثل في أنها تضم 25% من سكان العالم، وتسيطر على 30% من الموارد الاقتصادية الأساسية للعالم، وهو ما يؤهلها لتكون قوة اقتصادية هائلة وفاعلة في الوقت نفسه.

كما لا يغيب عن الذهن أنه إذا أرادت المصارف الإسلامية أن يكون لها دور في مستقبل العالم الاقتصادي فعليها أن تحقق الاندماج في كيان واحد أو شركة كبرى لها القوة التي تصمد بها في وجه العولمة الاقتصادية التي تجتاح العالم، أو ما يسميه بعض الاقتصاديين "بالعولمة الاجتياحية"، وهناك بدايات للاندماج بين بعض المصارف الإسلامية في المنطقة العربية بدول الخليج، من منطلق أن هذا الاندماج يضمن الاستمرارية والاستقرار للصناعة المصرفية الإسلامية.

إن مستقبل المصارف الإسلامية ونجاحها مرتبط بأداء هذه المصارف دورا هاما في تنمية الاقتصادات الإسلامية والعربية على السواء من خلال تقديم منتجات مصرفية جديدة، ولن يتأتى هذا إلا بزيادة التوعية عن طريق البوابات الإعلامية (التليفزيون- الإذاعة- الصحافة- الإنترنت- الندوات- الجامعات).

السوق المالية الإسلامية الدولية :

منذ بداية العقد الحالي هناك اتجاه لإيجاد سوق مالية إسلامية دولية، يكون نواة فعلية للتعاون والتنسيق بين الدول والمؤسسات الإسلامية في المجال المالي والنقدي، وعليه فقد وقعت ست دول إسلامية هي : البحرين والسعودية وماليزيا وأندونيسيا وبروناي والسودان على اتفاقية لإنشاء أول سوق مالية إسلامية دولية، وذلك بمشاركة البنك الإسلامي للتنمية، في شهر سبتمبر 2002 ومقرها دولة البحرين.

وهذا يدل على قيام مؤسسة مالية تكون مسئولة عن تطوير وتنظيم السوق المالية الإسلامية الدولية، وهذا من شأنه إيجاد جهة مسئولة عن المصادقة على شرعية وتنظيم الأدوات المالية الإسلامية، أو ما يطلق عليه "الصكوك"، حتى تكون مقبولة ومتاحة للتداول بين المؤسسات المالية والأفراد في السوق العالمية، من أجل بيعها في الأسواق المالية الهامة (طوكيو، لندن، نيويورك).

وعلى الرغم من أنه يوجد في الوقت الحاضر عدة جهات ومؤسسات إسلامية تصدر صكوكا أخرى مثل سندات الإجارة، سندات المرابحة، سندات المشاركة والمضاربة فإن هذه السوق قد أخذت على عاتقها – بطبيعة الظروف – العمل على توحيد هذه الجهات –السابق الإشارة إليها– ومن ثم فإن هذه المؤسسات عملت على سد ثغرة كبيرة في سوق الإصدارات المالية ومعالجة السلبيات فيها.

ولقد ضم مشروع السوق المالية الإسلامية إنشاء مؤسسة أخرى مقرها ماليزيا، ومهمتها في المقام الأول رقابية، على نشاط المؤسسات المالية الإسلامية، وتضم في عضويتها المصارف المركزية، والهدف من إنشاءها هو سد ثغرة أخرى في نشاط المؤسسات المالية مثل إجراءات التأسيس وشروطها وقواعد التفتيش والمرافق وأساليب وسقوف التأمين والصلاحيات الممنوحة للإدارة ونسب الاحتياطيات والمخصصات.

ونتيجة لعضوية بعض المصارف المركزية في هذه المؤسسة فإن ذلك يساعد في تقريب وجهات النظر وإزالة أسباب الخلاف بينها، وتضييق الفجوة بينها وبين المؤسسات المالية الإسلامية.

ويتمحور هدف رجال المصارف المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية حول ما يلي على وجه الخصوص :

-تحديد كيفية تعايش المصارف الإسلامية بأساليبها ومفاهيمها في إطار البيئة المصرفية التقليدية.

-تطويع أدوات التمويل الإسلامية من (مشاركات – مضاربات – مرابحات – إجارة) وذلك من خلال مقارنتها بالأدوات المالية التقليدية.

وفي النهاية لكي يكون المستقبل للمصارف الإسلامية فلابد أن تسعى هذه المصارف للاندماج في بعضها، بغرض الاستفادة الكبيرة من حالة الاندماج والوفورات الداخلية والخارجية المترتبة على مزايا المؤسسات الكبيرة والعملاقة. ومن اللافت للنظر أن هناك توجها واقتناعا لدى إدارات المصارف الإسلامية بالسعي نحو هذا الهدف، وذلك استهدافا لمقابلة ومواجهة المنافسة الحالية والمحتدمة بين تلك المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات المالية الأخرى التي مازالت تعمل على توسيع نطاق أوعيتها الاستثمارية، وخدماتها في الأسواق الإقليمية والدولية.

إمكانات ومقدرات المصارف الإسلامية لمواجهة العولمة الاقتصادية :

إن الناظر إلي الظروف العالمية الاقتصادية، والتي توضح أن تيارات العولمة الاقتصادية أصبحت حقيقة واقعة بصورة ملحوظة عن أنواع العولمة الأخرى (سياسية – اجتماعية – ثقافية... الخ) وخاصة بعد اتفاقية تحرير التجارة في مجال الخدمات GATS، والتي تضمنت بنودا تتصل بتحرير الخدمات المالية والمصرفية يجد أنه يجب على المصارف الإسلامية أن

تواجه هذا التيار – عن طريق وضع إستراتيجية واضحة لها لإمكانية مسايرة ومواكبة هذه العولمة بأسلوب يتفق ومتطلبات الشريعة الإسلامية، وذلك بالابتعاد عن التوجهين الآتيين:

1-رفض العولمة الاقتصادية والاحتماء خلف نظام خاص، والاعتراف بالضعف، ثم الابتعاد بحجة عدم القدرة على مجاراة الغير، ويعقب ذلك التلاشي والخروج من مسرح الحياة الاقتصادية العالمية.

2-السعي إلي التفاعل مع متطلبات العولمة الاقتصادية، والتوجه إلي أن تصبح المصارف الإسلامية جزءا من هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وعليه الدخول إلي عالم هذه العولمة مثل الآخرين، والذوبان في النظام الاقتصادي العالمي، مما ينعكس في النهاية سلبا على المصارف الإسلامية اقتصاديا ومنهجيا.

ولكن الرأي الصائب أن لا تقبل المصارف الإسلامية أيا من هذين التوجهين، بغير النظر إلي المستقبل برؤية إستراتيجية يتطلع إليها المسلمون، لكي تحقق طموحاتهم في استمرار المنهج الإسلامي في المال والاقتصاد، من خلال قيام المصارف الإسلامية بما تمتلك من خبرات اجتماعية وثقافية وتعليمية وفكرية، للدخول إلي أوسع مدى في تنمية الموارد البشرية لكي تتمكن من مواجهة مخاطر العولمة الاقتصادية.

وفي هذا المجال يظهر أن أفضل ما تقوم به المصارف الإسلامية لمواجهة هذا التيار العولمي هو التكامل والاندماج، والعمل على الشراكة المتعددة للاستثمارات، بإشراف هيئة عامة ومجلس أعلى يربط الأمور والسياسات بهذه المصارف.

وفي هذا لابد من الإشارة إلي أن المصارف الإسلامية لديها المقومات التي تؤهلها للقيام بهذه الأدوار (الاندماج – التكامل)، ويتم ذلك عن طريق وضع تصور لهذا الأمر يتمثل في :

-بيان الحاجة الوطنية لوجود مثل هذه المؤسسات.

-الحاجة الاقتصادية والاجتماعية لمثل هذه المصارف، والتي تتصل بتحقيق مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء في المحافظة على مال المجتمع الإسلامي، وتوجيهه لخدمة مصالح الجماعة.

متطلبات المصارف الإسلامية لمواجهة العولمة الاقتصادية :

ولما كانت العولمة الاقتصادية تعني إلغاء الحماية الجمركية، تؤكد على حرية تبادل السلع والخدمات والاستثمار، وحرية انتقال رؤوس الأموال، وغير ذلك من آليات السوق فإن ذلك يتطلب نظاما اقتصاديا مشتركا، يهدف إلي توفير ضمان أكبر لمواجهة الضغوط الدولية، ومن ثم يجعل تلك العولمة خيارا نسبيا أكثر منه خيارا حتميا.

إن التحديات والمستجدات التي يحملها في طياته القرن الحالي (الواحد والعشرون) تتطلب مستوى عاليا من الوعي والمسئولية ووضوح الرؤيا، والنصح الفكري للتعامل بواقعية لاستشراف آفاق المستقبل، والتي تتمثل فيما يلي :

1-إعادة النظر في الهياكل الإدارية للمصارف الإسلامية، وتأهيل تلك المؤسسات لتكون في مستوى المواجهة العالمية لتحقيق أمرين بالغي الأهمية:

الأمر القريب: الصمود وحفظ الوجود أمام المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى.

الأمر البعيد : توصيل رسالة العدل الإلهي إلي سائر البشر من منطلق أن هذه المصارف مبنية على القرآن الكريم والسنة المحمدية.

2-الدافع الاقتصادي نحو الإنتاج باستخدام عوامله الأصلية (الأرض – العمل)، والبعد عن التوظيفات الافتراضية (الربوية)، إذ أن المال المتجمع في خزائن المصارف الإسلامية يتكاثر صحيا بالإنتاج، وفق ما قاله الرسول (ﷺ): "لا تتركوا أموالكم تأكلها الصدقات (الزكاة)"، وينمو فرضيا ببعض أنواع التمويل الإنتاجية (القروض بفائدة).

3-التعاون والتنسيق الذي يبدأ ثنائيا وضمن مجموعات، ثم يتطور ليشمل الجميع، من أجل بناء قاعدة سليمة لمنطقة تجارة حرة إسلامية.

ومن المعلوم لأي مُطَّلِع على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية، إن أي نجاح نراه في بعض المصارف الإسلامية في الإطار المنفرد، دون التقدم نحو التعاون والإنتاجية فإن ذلك يؤدي إلي مزيد من قوة التبعية المطلقة للكتل الاقتصادية الرئيسية (الاتحاد الأوروبي – الآسيان – نافتا). كما أن السير في الاتجاه الانعزالي المنفرد يجعل التعاون في المستقبل صعبا، وكلما بعدت الفترة وامتدت زاد ذلك الأمر صعوبة، بل إن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ستنافس بعضها ومثيلاتها لإثبات كيانها وقوتها أمام أسواق الكتل الكبيرة السابق الإشارة إليها.

الأساليب أو الصيغ المطروحة لمواجهة المصارف الإسلامية التحديات المرتبطة بالعولمة الاقتصادية :

1- الخصخصة :

إن من واجب المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية التنبه إلي أهمية الخصخصة، وذلك من خلال أنها إحدى نواتج العولمة الاقتصادية، ولذا فإن المطلوب من هذه المؤسسات الدخول إلي سوق الاستثمارات عن طريق الخصخصة لشراء الأنصبة من الشركات التي تتحول من ملكية القطاع العام إلي ملكية القطاع الخاص.

ومن ثم فإن دخول المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية عالم الخصخصة يُدعم موقفها الاقتصادي، وذلك بفتح أبواب الاستثمارات لفوائض أموالها والتي تمثل مشكلة كبيرة في السوق المصرفي الإسلامي. وعليه فإن العولمة الاقتصادية وما تتطلبه من تحرر اقتصادي وتحويل لملكيات وسائل الإنتاج قد أعطت فرصة كبيرة للمؤسسات المالية والمصرفية لتمتلك، وهي في الوقت نفسه صاحبة الدور الرئيسي في التنمية والاستثمار في الشركات التي تطرح للخصخصة ومن ثم فلقد أصبحت الخصخصة، قناة إضافية لعمل المصارف الإسلامية، في النهاية دفع عملية الربح إلي مدى بعيد، بدل التوقف والجمود عند الوسائل التقليدية.

2- التكامل الاقتصادي :

إن التكامل الاقتصادي بين مختلف الأقطار الإسلامية أصبح من الأهمية بمكان في هذه المرحلة، ويمثل الأداة المثلى في ذلك التكامل المالي والمصرفي، حيث لا تستطيع هذه البلدان الإسلامية وكذا المؤسسات المالية والمصرفية منفردة مواجهة متطلبات العولمة الاقتصادية، اعتمادا على

الإمكانات المتاحة، نظرا لأهمية الترابط والتكامل الاقتصادي الإسلامي باعتباره قضية مصيرية.

إلا أن الأمر مُحير حقا، عندما نرى حماس الدول الإسلامية للتكتل والاندماج يقل ويضعف، في الوقت الذي أصبح الاندماج والتكتل سمة واضحة في عالم اليوم (الاتحاد الأوروبي – مجموعة الآسيان – النافتا).

ويدعم ذلك أن حال المصارف الإسلامية هو جزء من حال الاقتصاد الإسلامي، والدليل على ذلك أن نسبة التبادل التجاري بين الدول العربية على سبيل المثال لا تشكل سوى نسبة 6% فقط من حجم تجارتها العالمية، ويرجع السبب في ذلك إلي حالة التفكك وانعدام الثقة بين الدول العربية والإسلامية، وقد يرجع ذلك أيضا في أغلب الأحيان إلي التشرذم والتقوقع على الذات.

3- الشراكة :

من الخيارات والوسائل التي يمكن للمصارف الإسلامية أن تنتهجها في سبيل الوقوف أمام سلبيات العولمة العمل المشترك (الشراكة) فيما بينها في المجال الاقتصادي، وتنسيق السياسات الاستثمارية لإيجاد مسوغات التواجد والبقاء الاقتصادي، بعد الاتحاد الفكري الذي يربط بينها (القرآن الكريم – السنة المطهرة).

وتظهر الشراكة من خلال المساهمة في تأسيس صناديق الاستثمار المشتركة، وإصدار الأسهم والسندات المشتركة، وشركات التأجير والتمويل، وتمويل إنشاء المجمعات الصناعية المتكاملة والمشروعات الزراعية الحيوية.
وتتمثل مسوغات الشراكة بين المصارف الإسلامية في التالي :

- توافر الموارد الاقتصادية بأنواعها المختلفة.
- توزيعها الجغرافي المختلف في البلدان الإسلامية.
- التنوع البيئي في الزراعة والحيوان والنبات.

وتؤدي هذه المسوغات إلي الكفاية في تخصيص الموارد، والحد من إهدار واستنزاف الطاقات فيما لا طائل وراءه.

ومن المعروف أن التمويل القائم في ظل المشاركة أو الشراكة يقوم على الاشتراك في العائد المتحقق من تفاعل الاستثمار في عناصر الإنتاج، وحساب تكلفة الاستثمار ذو أثر حاسم في توجيه مصادر التمويل، إذ أن نظام التمويل بالمشاركة هو الجاذب الحقيقي للاستثمارات الأجنبية، في حالة حسن عرض القائمين على إدارة المصارف الإسلامية لصورة النظام الاقتصادي، وذلك باختيار مواقع النجاح داخل الدول الصناعية المتقدمة (وهذا ما تم في السنوات الأخيرة).

المزايا الاقتصادية والاجتماعية للمشاركة (الشراكة):

تتمثل مزايا المشاركة فيما يلي :

أ- حشد الموارد الاقتصادية وتأسيس المشروعات الإنتاجية.

ب- زيادة فرص التشغيل مما يساهم في حل المشكلات الاقتصادية مثل : الركود – التضخم – سوء توزيع الثروة – إهدار الموارد الاقتصادية – البطالة.

ج- التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، من خلال أن المصارف الإسلامية لا تقدم التمويل للراغبين فيه بناء على قدرة العميل على السداد، بل بالنظر في جدوى المشروع من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

د- توزيع المخاطر بين الممولين (المصارف الإسلامية – العملاء أو المشاركين).

4- محاولة تطبيق المصارف الشاملة:

يقصد بفكرة المصارف الشاملة أنها تلك التجمعات المصرفية التي تسعى وراء تنويع أدوات التمويل، ومصادر التوظيف، وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط، وفي مجالات متنوعة (تجارة – زراعة – صناعة – تشييد – خدمات – نقل)، مما يساعد في النهاية في حل المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الكثير من الدول العربية والإسلامية، ومن ثم إيجاد مناخ استثماري ملائم، يساعد في الوصول بسرعة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها هذه الدول حاليا.

وقد تتخذ المصارف الإسلامية الشاملة من الناحية التنظيمية شكل شركة مصرفية إسلامية قابضة، تمتلك شركات تابعة في مجالات اقتصادية مختلفة، وتعتبر مجموعة (دلة البركة) خير مثال على ذلك.

أمثلة على الاندماج بين المؤسسات المصرفية العربية والإسلامية :

في المملكة العربية السعودية :

- تمت عملية دمج البنك السعودي العالمي في بنك الخليج الدولي.
- تمت عملية دمج بين البنك السعودي الأمريكي (سابقا) والبنك السعودي المتحد.

في عمان:

- تم اندماج البنك الأهلي العماني في بنك مسقط، وبنك عمان والبحرين والكويت في بنك عمان التجاري.

في الأردن :

- تم اندماج بين الشركة الأردنية للاستثمارات المالية وبنك فيلادلفيا للاستثمار، وبين بنك الأعمال والبنك الأهلي الأردني، بالإضافة إلي قيام البنك العربي بشراء بنك عمان للاستثمار.

في المغرب :

- تم الاندماج بين بنك الشعب المركزي والاعتماد الشعبي للمغرب مع مجموعة البنوك الشعبية.

في تونس :

- تم الاندماج بين بنك تونس والإمارات للاستثمار والاتحاد الدولي للبنوك، كذلك البنك القومي للتنمية السياحية وبنك التنمية للاقتصاد التونسيين مع الشركة التونسية للبنك.

في البحرين :

- تم الاندماج بين البنك السعودي العالمي وبنك الخليج الدولي، وكذلك بادر بيت المال الإسلامي بتوحيد آلياته التجارية والاستثمارية في مؤسسة مالية واحدة هي بنك شامل البحريني.

وتعد من أهم عمليات الاندماج التي شهدتها المؤسسات المالية العربية والإسلامية في السنوات الأخيرة ما كان بين أكبر مؤسستين إسلاميتين هما: مجموعة دلة البركة السعودية، وشركة المستثمر الكويتية، واللذان وقعا اتفاقا يقضي باندماج بعض الوحدات المصرفية في المجموعة مع شركة المستثمر الدولي لينشأ بمقتضاه أكبر كيان مصرفي إسلامي باسم "شركة البركة للمستثمر"، كشركة قابضة يزيد رأسمالها عن 350 مليون دولار أمريكي، وموجوداتها تبلغ 3 مليارات دولار، وهي بذلك تجمع بين مجموعة دلة البركة في مجال المصارف الإسلامية، وخبرة شركة المستثمر الدولي في مجال مصارف الاستثمار، ليصلا بذلك إلي تكوين منظومة متكاملة من الخدمات المصرفية والاستثمارية الإسلامية في العالم العربي والإسلامي.

تأسيس مجلس أعلى للمصارف الإسلامية :

على الرغم من قيام الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بدوره في السنوات السابقة منذ نهايات سبعينات القرن الماضي، لكن الظروف الحالية تدعو المصارف الإسلامية إلي قيام مجلس أعلى للمصارف يكون له الحق في الإشراف والمتابعة الدورية، وفيما يلي الأسس التي يجب أن يقوم عليها هذا المجلس.

- إنشاء مركز معلومات للمصارف الإسلامية ليكون قاعدة معلوماتية ومرجعا للسلطات النقدية ومؤسسات ومراكز الأبحاث والجامعات.
- محاولة التنسيق بين المصارف الإسلامية في المشروعات المشتركة، والتعريف بالخدمات المالية والإسلامية المبتكرة والمستحدثة في عالم المصارف والمال.
- العمل على تطوير وتنمية الصناعة المالية الإسلامية، من خلال المؤتمرات واللقاءات المتعددة وتدريب الكفاءات المصرفية في الداخل والخارج.
- تعزيز التعاون بين الأعضاء والمؤسسات العاملة في المجالات المشابهة.
- يعمل هذا المجلس على إدارة الأموال الفائضة، وهو ضامن لإصداراتها من الأدوات التمويلية الإسلامية، وداعم تمويلي مساند، من خلال حصة يسيرة تلتزم بدفعها كل المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية.

كيفية مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها المصارف الإسلامية في ظل العولمة الاقتصادية :

يمكن طرح بعض الخطوات لسير المصارف الإسلامية لمواجهة تبعات العولمة الاقتصادية والظواهر المترتبة عليها، والتي تتمحور حول الإستراتيجية التالية :

1- العمل على إيجاد صيغة مناسبة للاتصال بين هيئات الرقابة الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بحيث يساعد ذلك على توحيد الفتاوى الصادرة من هذه الهيئات، إذ أن ذلك سيؤدي إلي توحيد النظم المصرفية الإسلامية، ومن ثم فتح آفاق للتعاون بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية المختلفة.

2- قيام المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بحملات إعلامية واسعة وعلى مختلف الأصعدة تواكب التقدم في أنظمة الاتصالات والتقنيات الحديثة في وسائل الإعلام ولعل أهمها أقمار الاتصالات الفضائية وشبكة الإنترنت -لتتولى توعية الجماهير الإسلامية بحقيقة رسالتها، وبيان دورها في تخليصها من النظام الربوي- ويعد هذا الترويج والإعلام بمثابة الركائز الأساسية لنجاح المصارف الإسلامية.

3- دفع مراكز البحث العلمي لوضع بناء لنظام اقتصادي إسلامي قادر على مخاطبة ومواجهة مشكلات العالم الإسلامي، ويتم ذلك من قبل باحثين متخصصين في المجالات المصرفية والفقهية، لمتابعة وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الندوات والمؤتمرات التي تقيمها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ودراسة النتائج ووضع حلول للمشكلات التي توصل إليها مقدمي الأوراق البحثية في هذه المؤتمرات، معتمدين في ذلك على المعلومات الدقيقة الواردة إليهم من مراكزهم البحثية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

4- بث روح الثقة والتكامل بين المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، معتمدين في ذلك على التكامل والترابط من أجل الوجود وإثبات الذات، وليس ترابط مصالح أو منافع فحسب. من خلال التعاون والتنسيق بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من أجل تكوين جبهة اقتصادية قوية قادرة على مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية (المالية والمصرفية) والوقوف أمام المصارف الأجنبية، وليستفيد بعضها من خبرة بعض.

5- ضرورة العمل على تفعيل التكامل والتكتل الاقتصادي العربي والإسلامي، إيمانا وتجاوبا مع ما يحدث على الساحة الدولية من تكتلات (الاتحاد الأوروبي – الآسيان – النافتا).

6- الدعوة لأن تكون أولويات استثمار أموال المسلمين داخل البلدان العربية والإسلامية في مشروعات تنموية وإنتاجية.

7- المسارعة إلي دعم فكرة سوق الأسهم الإسلامية، لتدعيم مسيرة وحركة المصارف الإسلامية، والمؤسسات المالية والاستثمارية الإسلامية.

8- تنويع الاستثمارات بغرض تقليل المخاطر، والوصول إلي تطبيق المصارف الشاملة، وتشجيع التوجهات نحو إقامة المشروعات الاستثمارية التكاملية من خلال إستراتيجية التنويع بهدف استقرار حركة الودائع. وانخفاض مخاطر الاستثمار والموازنة بين السيولة والربحية ودرجة المخاطر المصرفية.

9- التذكير الدائم للمصارف الإسلامية بدورها الاجتماعي والثقافي (الزكاة – المؤتمرات التثقيفية – تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ودعمها – صكوك الزواج للشباب... إلخ) بالإضافة إلي دورها الاقتصادي.

10- التعاون والتنسيق بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بدلا من المنافسة أمام المثيل وهذا يتطلب السعي بجدية إلي إقامة سوق مصرفي ومالي إسلامي تزداد من خلاله القدرات التنافسية لكل المصارف الإسلامية ضمن منظومة هذا السوق ليواجه تحديات العولمة المصرفية والمالية.

11- تقديم خدمات ومنتجات مصرفية عالية الجودة، والعمل على ابتكار الجديد من الأدوات الاستثمارية والمالية وتفعيل أدوات استثمارية مطروحة لإدخالها سوق رأس المال الإسلامي، من أشكالها ما يلي :

- شهادات الإيداع الإسلامية[1].
- الأسهم غير المصوتة[2].
- إصدارات السلم[3].
- سندات الإعمار[4].

(1) صك أو شهادة أو وديعة في المصرف الإسلامي مرتبطة بأجل معين تحصل على عائد بنهاية المدة، ويمكن أن تباع في السوق الثانوي في بورصة الأوراق المالية، وبالتالي فهي تزود صاحبها بالسيولة (وقت الحاجة إليها) .

(2) "هي التي تمكن المصارف الإسلامية من إنشاء شركات متخصصة في عمليات تمويل المرابحات، أو الإيجار أو السلم، وتكون أسهمها قابلة للبيع والتداول على أساس محسوب تبعا للعمليات المنفذة والأرباح المستحقة في بيوع المرابحة والإيجار والسلم، على أساس أن السهم يمثل جزءا شائعا من موجودات الشركة بكاملها" .

(3) تعد هذه الصيغة من صيغ الإصدارات الإسلامية، بمثابة البديل لسندات الدين العام، وإصدارات السلم، تعتمد بصفة أساسية على عقد السلم، الذي أقر به رسول الله ﷺ، بقوله "من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلي أجل معلوم" حيث يمكن الاعتماد عليها كوسيلة للتمويل العاجل على حساب الإنتاج الآجل في مختلف الأصناف والمواد، مثل القمح والأرز وسائر الحبوب والمنتجات الغذائية والأولية مثل الشاي والبن، والبترول والمطاط والجوت، أي كل ما أمكن ضبطه بالصفة وكميته بكيل أو وزن أو عد او نحو ذلك، جاز السلم فيه" .

(4) "هي الصيغة البديلة لسندات التنمية التي تقوم بإصدارها بعض المصارف، حيث أنها تصدر بغرض إنشاء مشروعات محددة، ذات جدوى اقتصادية – على أساس المضاربة – مخصصة لإعمار مشروعات قابلة للتنفيذ، كإعمار أراضي الأوقاف، وبناء الجامعات وإنشاء الأسواق التجارية، والمدن الصناعية، والمرافق العامة، وتطوير المؤسسات الخدمية كالموانئ، والمطارات والسكك الحديدية والاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء والمياه، إلي غير ذلك من المشروعات التي تعود بالنفع العام على الأمة من جانب، وبالربح الكثير على الفرد المستثمر" انظر في ذلك د. وليد هويمل عوجان : مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، يوليو 2005، ص.ص 150 – 151.

12-تخفيض التكاليف داخل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وتحسين قدراتها التكنولوجية، وتوسيع نطاق خدماتها ومنتجاتها المصرفية والمالية.

13-ضرورة تضافر الجهود لوضع قوانين خاصة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي (دستور العمل المصرفي الإسلامي).

14- تنظيم الصناعة المصرفية الإسلامية والإشراف عليها، وضمان سلامة نظام التمويل وتحسين سياسة الرقابة المصرفية (سياسات الإشراف والمتابعة والرقابة).

15- العمل على تبني سياسة تمويلية جديدة على المدى البعيد، تتمثل في إصدار أسهم وسندات طويلة الأجل تمكن من استثمار أموال المصارف الإسلامية في مشروعات إنتاجية طويلة الأجل نسبيا، كما أنها في الوقت نفسه تجعلها قادرة على رد الودائع القصيرة الأجل إلي أصحابها.

16- العمل على الاندماج، وزيادة رأس مال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، من أجل خفض تكاليف التشغيل وتوسعة أسواق العملاء، وتنمية الموارد البشرية من حيث المهارة والخبرة والتدريب، وأخيرا القدرة على المنافسة العالمية في الأسواق المالية والنقدية.

17- العمل على إنشاء مجلس أعلى للمصارف الإسلامية، وإنشاء مركز (بنك) معلومات متطور، تستفيد منه كافة المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، من خلال إيجاد نظام للمعلومات مشترك وخطة لتجميع الخبرات وإنشاء كيان قانوني واتحاد بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وإنشاء معهد أو مركز دولي ومجلس أعلى للتنسيق بين المراكز البحثية في مجال العمل المصرفي والمالي الإسلامي.

18- ضرورة الاهتمام بالتكنولوجيا، وخاصة في مجال الخدمات المصرفية، والاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات الموجودة في جميع مجالات الحياة، ومن ثم فإنه يجب على المصارف أن تتواكب وتتواءم مع هذه التطورات وذلك لتخفيض التكاليف وتقديم خدمات مصرفية بسرعة ودقة مناسبتين، وطرح منتجات مصرفية متطورة وحديثة، وبأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية وبأرباح تنافسية وفي أقل وقت ممكن.

19- تطوير الموارد البشرية لتتناسب مع مجال العمل في الأدوات الجديدة، من خلال ما يلي :

أ- الاستعانة بخبراء في تقنية المعلومات المصرفية لتدريب كوادر جديدة من العاملين في المجال المصرفي الإسلامي.

ب-إرسال موظفي المصارف الإسلامية في بعثات تدريبية إلي دول العالم المتقدم وإلى الدول الإسلامية ذات السبق في العمل المصرفي الإسلامي، وذلك من قبيل استيعاب الجديد في أدوات التقنية الحديثة، وتبادل الخبرات بين هؤلاء الموظفين وبالتالي المصارف التي أتوا منها.

ج- إنشاء مركز تدريبي لعلوم المالية الإسلامية، بغرض إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على مسايرة المستحدثات المصرفية والمالية.

د- الاهتمام بدور مديري المصارف في تطوير الكفاءة الإنتاجية للمصارف الإسلامية من خلال رفع وتطوير إنتاجية الموظفين والبحث عن أسواق مصرفية جديدة، عربية وإسلامية.

20- التسويق والترويج للأدوات المالية الإسلامية، لاسيما لدى الأسواق المالية الكبرى الراغبة في الحصول على نصيب من سوق الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية.

21- محاولة التفاوض لإيضاح الطبيعة الخاصة للمؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بمقررات لجنة بازل (2)، لاسيما وأن هناك العديد من المؤسسات المالية الكبرى قد أعلنت عدم موافقتها على الالتزام بتلك المقررات.

22- الالتزام بتطبيق حزمة من الإجراءات المكملة، والتي من أهمها : تطبيق قواعد الحوكمة، وتطبيق معايير الجودة الشاملة، ووضع نظم دقيقة للمراجعة والتفتيش، ووضع النظم الداخلية والآليات الداعمة الكفيلة لاستيفاء حقوق المصارف الإسلامية في حالة تعثر العملاء، وذلك من خلال دراسة كل حالة على حدة.

23- إنشاء صندوق تكافل للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لتقديم الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات المالية الإسلامية المعرضة لخطر التعثر.

24- العمل على إقامة مشروعات استثمارية تتبناها مؤسسات اقتصادية إسلامية متخصصة (زراعية - صناعية - خدمية - عقارية - نقل... إلخ) من أجل توسيع أنشطتها وخدماتها في مختلف المجالات، مما يسهم في النهاية في دعم الأسواق المالية الإسلامية التي تشكل الدعامة الرئيسية في إنجاح عمل المصارف الإسلامية والمساهمة في زيادة قدرة هذه المصارف على استعادة رءوس الأموال العربية المستثمرة في أسواق المال العالمية، وإعادة تدويرها في أسواق المال الإسلامية والعربية.

مراجع الفصل السادس

أولاً : الكتب :

1- د. عبد الرازق رحيم جُدي الهيتي: المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامه للنشر، الأردن، عمان، الطبعة الاولى، 1998.

2- د. علاء الدين زعتري : العولمة وآثارها على العمل المصرفي الإسلامي، البحرين، 2003.

3- د. محمد عثمان شبير : المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، 1998.

4- د. مصطفى كمال السيد طايل : البنوك الإسلامية – المنهج والتطبيق، مطبعة غباشي، طنطا، 1988.

ثانياً : الدوريات والمجلات العلمية :

1- البنك الأهلي المصري : الخدمات المالية الإسلامية، القاهرة، النشرة الاقتصادية، العدد (3) المجلد (60)، 2007.

2- د. ماجدة شلبي : الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل اقتصاديات السوق والتحديات الدولية، مجلة مصر المعاصرة، العدد (489)، السنة (100)، القاهرة، يناير 2008.

3- د. وليد هويمل عوجان : أداء المؤسسات المالية الإسلامية في عصر العولمة، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد 479 السنة 96، يوليو 2005.

الفصل السابع

قضايا مصرفية معاصرة

فى ظل العولمة الاقتصادية



الفصل السابع

قضايا مصرفية معاصرة

فى ظل العولمة الاقتصادية

مقدمــة :

في هذا الفصل سيتم تناول ثلاثة قضايا مصرفية هامة تشغل بال الاقتصاديين والمصرفيين معا، وأصحاب القرار الاقتصادي في أية دولة من وجهة نظرنا، ألا وهي: **القضية الأولى:** وتتمثل في إعادة هيكلة المصارف في ظل التطورات المحلية والدولية، ومتطلبات سياسات التحرر الاقتصادي المؤسسي للإجابة على طلبات منظمة التجارة العالمية، والعمل وفق آليات السوق التي تستدعى في النهاية الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي والمصرفي، التي تضمنت مجموعة من الإجراءات لإصلاح الجهاز المصرفي من الزوايا المالية والتشغيلية والإدارية. أما بالنسبة **للقضية الثانية:** والهامة جداً والمتعلقة بالجودة الشاملة داخل المصارف المحلية التي تنشد العمل داخل الأسواق العالمية، بما يتواءم ومعطيات العصر والعولمة الاقتصادية وتحرير التجارة في مجال الخدمات المالية والمصرفية، وهذه القضية باتت تؤرق كل العاملين في الحقل المصرفي، لأنها قضية مصرفية ومعلوماتية وتكنولوجية، وتتصل بالجوانب الفنية الإدارية والتنظيمية للمصارف. وأخيرا **القضية الثالثة:** قضية المصارف الأجنبية داخل البلاد النامية والتي لها آثار مصرفية فيما يتعلق بزيادة حدة المنافسة بين المصارف

المتواجدة في الدول التي بها مصارف أجنبية، وأيضا الآثار السياسية والاقتصادية التي تتعلق بالتأثير على الحصص المصرفية للمصارف المحلية وعدم قدرتها على مواجهة هذه المصارف الأجنبية نظراً لتسلح الأخيرة بإمكانيات مادية وبشرية متقدمة.

ولكل الأسباب السابقة آثرنا التوضيح لهذه القضايا الثلاث، في ثلاثة مباحث منفردة، من منطلق أن مناقشتها يهم كلا من الاقتصاديين والمصرفيين في دول العالم النامي بصفة خاصة، والتي منها مصر والعالم العربي.

المبحث الأول
قضية إعادة هيكلة المصارف

مقدمـــة:

تأثرت الصناعة المصرفية منذ بداية الثمانينات ومرورا بالتسعينات من القرن الماضي، ببعض التطورات والمتغيرات حتى السنوات الأولى من القرن الحالي، وذلك من منطلق أنها واكبت انتشار العولمة الاقتصادية لتدفقات رءوس الأموال إلي كثير من دول العالم في الشرق والغرب، وعمليات الإنتاج والتجارة سواء في السلع والخدمات، وبصفة خاصة، المالية والمصرفية، بالإضافة إلي ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما يسمى بثورة المعرفة، وحدوث تدخل واضح من المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة الدولية WTO – في الاقتصاد العالمي، وتزايد دور الشركات متعددة الجنسيات.

وإذا نظرنا إلي أثر هذه المتغيرات والتطورات على المستوى العالمي والمصرفي يتبين لنا أن الجهاز المصرفي في معظم دول العالم قد شهد العديد من التغيرات، مثل حدوث الأزمات المالية والنقدية، التي التقت مع الأزمات الاقتصادية كأزمة الديون الخارجية وأزمة العملة مثلما حدث في دول جنوب شرق أسيا (النمور الأسيوية) في عام1997، مما استوجب معه تدخل السلطات الحاكمة في هذه الدول وطلب العون من المؤسسات المالية الدولية لمعالجة هذه الأزمات، ووضع قواعد وضوابط رقابية وتنظيمية للتنبؤ بتلك الأزمات والحد من آثارها، مثل قواعد اتفاقية بازل I، II، III، بالإضافة إلي تنفيذ اتفاقية تحرير تجارة الخدمات في عام 2005 (الجاتس GATS). وظهور ما يسمى بالمصارف الشاملة في عالم الصيرفة على المستوى العالمي.

وجراء هذه المتغيرات شهدت الصناعة المصرفية في معظم دول العالم -وخاصة في دول العالم النامي- برامج لإعادة هيكلة الجهاز المصرفي، والتي اتسمت في غالب الأحيان بسياسات الدمج والخصخصة للمصارف، مما يؤكد في نهاية الأمر أن التطورات المالية والنقدية قد استلزمت بطبيعة الحال إعادة هيكلة المصارف لتتواءم وتواكب متطلبات المتغيرات الدولية السابق الإشارة إليها.

برامج إعادة هيكلة الجهاز المصرفي :

ومن ثم فإن التطورات المحلية والدولية -المشار إليها آنفا - قد أدت إلي قيام المؤسسات المحلية والدولية بوضع برامج وسياسات للإصلاح المصرفي، والتي سبقها في أغلب الدول سياسة للإصلاح الاقتصادي مثلما حدث في مصر، ومن أهمها برامج إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، والتي تتضمن مجموعة أو حزمة من الإجراءات لإصلاح الجهاز المصرفي تتمثل في ثلاثة محاور كما يلي:

1-**إعادة الهيكلة المالية** : وهي مجموعة من البرامج أو الإجراءات التي تدعم قدرة وكفاءة الجهاز المصرفي على الوفاء بالتزاماته، من خلال معالجة تدني رءوس الأموال، ومشكلة الديون المتعثرة، بالإضافة إلي عمليات الدمج والبيع والتصفية والخصخصة للمصارف.

2-**إعادة الهيكلة التشغيلية** : وهذه الإجراءات أو البرامج لدعم الناحية الفنية والتكنولوجية لتقديم مستوى أعلى للخدمات المصرفية، وابتكار منتجات أو خدمات مصرفية جديدة، وخفض تكاليف الخدمات المصرفية، مع ابتكار أساليب جديدة للتسويق المصرفي من أجل زيادة القدرة التنافسية للمصارف.

3-**إعادة الهيكلة التنظيمية والإدارية:** هي برنامج لزيادة كفاءة العاملين بالجهاز المصرفي ووضع قواعد ونظم إشرافية ورقابية متطورة، بالإضافة إلي إيجاد إدارات جديدة يكون مهمتها إدارة الأصول والخصوم والمخاطر (أهمها مخاطر الائتمان) ومعدل السيولة (المواءمة بين السيولة والربحية).

وترتيبا على ما سبق فإن الأمر يتطلب بيان مفهوم إعادة الهيكلة المصرفية، من خلال إيضاح الأسباب والمسوغات والمراحل التي تمر بها عملية إعادة هيكلة المصارف.

أولاً : مفهوم إعادة الهيكلة :

- يرى **بعض الاقتصاديين** أن عملية إعادة الهيكلة للجهاز المصرفي تتمثل في الإجراءات التي تعتمدها السلطات الاقتصادية أو المصرفية أو المالية أو الهيئة المسئولة عن تنفيذ برامج إعادة هيكلة المؤسسات المالية والمصرفية، بهدف تطوير وتحسين وتحديث أداء الجهاز المصرفي (المصارف)، واستعادته لقدرته على الوفاء بالتزاماته، وتحقيق أرباح ملائمة، واتخاذ الإجراءات المناسبة والقادرة على تحسين كفاءة وفاعلية عملية الوساطة المالية التي يؤديها الجهاز المصرفي، واستعادة ثقة العملاء المتعاملين معه.

- **في حين يرى البعض من الاقتصاديين** أن إعادة هيكلة المصارف تعني مجموعة من الإجراءات التي تؤدي إلي تصويب وتعديل الهياكل الفنية والتمويلية والإدارية للمصارف بما يمكنها من البقاء والاستمرار بنجاح لتحقيق عائد مناسب من الأموال المستثمرة، وتحقيق ذلك من خلال الدراسة العلمية والعملية لأهم المشكلات التي تواجه المصرف سواء كانت مشاكل فنية أم تكنولوجية أم تمويلية أم إدارية.

هذا في الوقت الذي يرى فيه البعض الآخر من الاقتصاديين أن إعادة هيكلة المصارف يجب أن تتضمن حزمة من الإجراءات التالية:

- العمل على رفع مستوى تنافسية الجهاز المصرفي- من خلال تطوير أداء الجهاز المصرفي **وفقا لمبدأين** هما: السرعة والانضباط **واللذين يمكن تحقيقهما عن طريق :**

1- ضرورة الإسراع بمعالجة مشكلة الديون المتعثرة بالجهاز المصرفي، وذلك من خلال منح إدارة كل مصرف الصلاحيات اللازمة لعرض مقترحاتها والإجراءات التي يمكن عن طريقها معالجة هذه المشكلة - على المصرف المركزي أو الحكومة، أو أي هيئة مستقلة، وذلك كله بغرض تحقيق مصالح المصارف والمستثمرين والاقتصاد القومي (باعتبارهم أهم المتأثرين بمشكلة الديون المتعثرة).

2-إعادة هيكلة الجهاز المصرفي تعد بمثابة مدخل رئيسي لتحسين أدائه، أو أنها أداة **لتحسين أداء الهياكل التنظيمية للجهاز المصرفي من خلال الإجراءات التالية:**

- إعادة هيكلة القيادات العليا والنظم الإدارية السائدة في نظم الإدارات وثقافة المنظمة (الجهاز المصرفي) فيما يتصل بإعادة هيكلة الخدمات والمنتجات المصرفية التي تقدمها المصارف (التسويق المصرفي)، وإعادة هيكلة نظام الإنتاج والجودة الشاملة والتكنولوجيا المطبقة في الجهاز المصرفي، وكذا إعادة هيكلة النظم الإدارية والتنظيم الإداري السائد والجزاءات والحوافز كمدخل تنظيمي لإعادة هيكلة النظم المالية والتمويلية، ومن ثم استخدامها مدخلا تمويليا لبيان مصادر الأموال واستخدامها من أجل إعادة الهيكلة لمجالات الاستثمارات الجديدة ونظم المعلومات.

وفيما يتعلق بإعادة هيكلة المصارف فإن مشكلة التعثر في الجهاز المصرفي، وما يترتب عليها من إغلاق لبعض المصارف – خاصة إذا كانت كبيرة نسبيا – تعد من أخطر وأهم المشكلات التي تواجه الاقتصادات المختلفة (دول متقدمة أو نامية على حد سواء)، والتي يمكن تحاشيها من خلال اللجوء إلي عدة آليات لإعادة هيكلة المصارف، سواء على المستوى الجزئي (مصرف واحد أو عدة مصارف)، أم على مستوى شامل يغطي الجهاز المصرفي كليا، وفقا لطبيعة وأسباب التعثر.

هذا ويمكن تصنيف مشاكل المصرف المتعثر في نوعين :

أولهما: (إعسار المصرف نتيجة نقص مؤقت في السيولة، وهو ما يمكن علاجه عن طريق إجراءات مؤقتة)، **وثانيهما:** إعسار المصرف نتيجة التوسع غير المحسوب في عملياته في نقص في موارده الرأسمالية، مما يؤدي إلي عجز في مواجهة المخاطر الناتجة عن هذا التوسع، وهو ما يحتاج إلي حلول أكثر صعوبة وأبعد مدى.

أنواع عمليات إعادة هيكلة المصارف :

1- عملية إعادة الهيكلة في ظل عدم احتفاظ المصرف بكيانه المستقل *(عملية إعادة الهيكلة من خلال الاندماج)*:

تعد أكثر وسائل إعادة الهيكلة شمولا، وأبعدها أثرا على مصرف يواجه المشكلات، وتعني اندماجه بالتفاوض أو دمجه بتدخل رسمي مع مصرف آخر يتمتع بوضع مالي قوي.

ويتم ذلك عن طريق دمج أصول كلا المصرفيين (الدامج والمدموج) معا ويندرجان تحت الكيان المصرفي الجديد باسم المصرف الدامج والمدموج، وهذا ما يعرف بالدمج القهري (الإجباري)، حيث يتم بأوامر من المصرف المركزي، من خلال بيع المصرف المدموج لأحد المصارف المحلية أو الأجنبية، ويتم هذا عن طريق عرض المصرف لأحد من المصارف المحلية أو الأجنبية،إذا كانت مقومات المصرف (الأصول) تسمح بإغراء المستثمرين على شرائه.

وقد يكون هناك طريق آخر يتمثل في تصفية المصرف، ويعني ذلك إغلاق المصرف وإيقافه عن العمل وبيع أصوله وموجوداته ومن ثم سحب ترخيص مزاولة النشاط المصرفي (حالة اندماج أصول بنك الاعتماد والتجارة في بنك مصر في تسعينات القرن الماضي).

2- عملية إعادة الهيكلة في ظل احتفاظ المصرف بكيانه المستقل :

وتتمثل في مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلي إصلاح أوضاع المصارف المتعثرة أو التي تواجه مشكلات أخرى، مع احتفاظها بكيانها المستقل، وتحتوي هذه الإجراءات على إعادة الهيكلة المالية والإدارية والتشغيلية.

هذا وتتخذ هذه الإجراءات عملية إعادة هيكلة المصارف من خلال شكلين على النحو التالي :

- إعادة هيكلة المصارف في صورة محدودة.
- إعادة هيكلة المصارف في صورة شاملة.

أ- عملية إعادة هيكلة المصارف في صورة محدودة وتدور حول ما يلي:

- حزمة من الإجراءات تهدف إلي إصلاح جانب من أعمال المصرف من النواحي المالية أو التشغيلية أو التنظيمية، أي بمعنى آخر فإن إعادة الهيكلة المحورية تهدف إلي علاج مشكلة مؤقتة يعاني منها المصرف وتتطلب التدخل السريع لمعالجة القصور - قد يكون ذلك على سبيل المثال - في الجانب المالي المتعلق بمدى كفاية رأس المال أو مشكلة الديون المتعثرة، وأيضا قد يكون التدخل لعلاج مشكلات متعلقة بالجوانب التنظيمية والإدارية والتشغيلية.

ب- عملية إعادة هيكلة المصارف في صورة شاملة.:

وتعني هذه العملية حزمة من الإجراءات يقوم بها المصرف لمعالجة مشكلات تتسم بالتعقيد أو ذات أثر كبير في وضع المصرف في الحقل المصرفي كليا، ومن ثم تتطلب مجموعة من الآليات الهادفة إلي إحداث تغييرات جديدة في توجيهات النشاط أو التكنولوجيا المستخدمة، ومعالجة الهياكل التمويلية أو التشغيلية أو التنظيمية بصفة عامة (مثل كفاءة الإدارة والأداء -انخفاض عائد الأنشطة الجارية للمصارف- انخفاض حقوق الملكية نتيجة الخسائر المتتالية - ارتفاع نسبة الديون الرديئة - عدم كفاية رأس المال).

3- عملية إعادة هيكلة المصارف على مستوى الجهاز المصرفي كلياً:

إن عملية إعادة الهيكلة الشاملة للجهاز المصرفي تتم عندما تضطر السلطات النقدية والمالية في الدولة إلي. إجراء عملية إعادة الهيكلة لجميع

وحدات الجهاز المصرفي، وتعديل السياسات والاستراتيجيات والقوانين المصرفية في الدولة على أثر تراكم المشكلات والأزمات المصرفية (عدم استقرار سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية – أزمة التمويل العقاري – عدم استقرار البورصات المحلية – العجز في ميزان المدفوعات – نقص الاحتياطيات من العملات الأجنبية).

ثانياً: الأسباب والمسوغات الداخلية والخارجية المصاحبة لعملية إعادة هيكلة المصارف :

أ- الأسباب الداخلية المرتبطة بالجهاز المصرفي تتمثل فيما يلي :

- ضعف ومحدودية الإشراف المصرفي على الفروع الكثيرة.
- تدخل السلطات سواء السياسية أم التنفيذية في توجيه السياسة الائتمانية.
- ضعف الأداء المصرفي.
- عدم القدرة على القيام بالوساطة المالية بالكفاءة المناسبة.
- تركز القروض في مجموعة من العملاء.
- عدم كفاية رءوس أموال المصارف بصفة عامة، وعدم مطابقتها لاتفاقية بازل I (عام 1998).
- عدم مواءمة هيكل الجهاز المصرفي مع التطورات والتغييرات الاقتصادية الدولية.
- انتقال معظم دول العالم من الاقتصاد المخطط المركزي إلي الاقتصاد المعتمد على آليات السوق (قوى العرض والطلب).

ولقد أدت هذه الأسباب الداخلية إلي مواجهة الجهاز المصرفي للعديد من المشكلات والتي يعد من أهمها :

1-مشكلة نقص السيولة :

والتي تنتج عن العوامل التالية :

- نقص رأس مال بعض المصارف بالجهاز المصرفي.
- عدم مساعدة السلطات النقدية (الحكومة – المصرف المركزي للدولة) في زيادة سيولة المصرف، سواء بالدعم المباشر أم بفرض حد أقصى لمعدل الاقتراض.
- خفض القيود على تحويل ودائع المصرف للخارج.
- عدم تمكين المصرف من الدخول في أعمال وخدمات مصرفية جديدة تحقق عائدا أعلى مما تحققه الأعمال المصرفية التقليدية.

2-مشكلات تواجه المصرف :

وتتمثل في مشكلات ناتجة عن سوء إدارة المخاطر وخاصة الائتمانية، والتوسع غير المؤسس في العمليات الائتمانية والمصرفية للمصرف، ويعد من أهمها :

- سوء وضعف السلطات النقدية المسئولة عن الجهاز المصرفي مما يعرضه لمشكلات ائتمانية (أزمة سيولة – تركز للقروض في قطاعات معينة أو عملاء معينين).
- إتباع سياسات مالية ونقدية غير سليمة من جانب السلطات النقدية تؤدي إلي سياسات سعر صرف غير سليمة (استنزاف احتياطيات المجتمع من النقد الأجنبي) وبالتالي العمل على سحب أصحاب المدخرات والمستثمرين لودائعهم بالعملة الوطنية وتحويلها إلي نقد أجنبي (عملية الدولرة وآثارها السيئة).

- سياسات أسعار الفائدة غير السليمة: من المعروف أنه – من الناحية الاقتصادية – يؤدي رفع أسعار الفائدة خلال الأزمات المصرفية الحادة (أحد الإجراءات الضرورية في هذا الوضع) إلي رفع أسعار الفائدة الدائنة (لأصحاب الودائع والمدخرات) ومن ثم إلي رفع أسعار الفائدة المدنية (على طالبي القروض والتمويل) وبالتالي ارتفاع قيمة مديونية القطاع العام وزيادة حدة الأزمة بالإضافة إلي حدوث آثار انكماشية، على إثر انخفاض حجم الائتمان والاستثمار المبني على ارتفاع سعر الفائدة المدينة – مما يؤدي في النهاية إلي الركود والكساد الاقتصادي.
- ضعف الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي : ويتمثل في التالي:

● سوء الإدارة في الجهاز المصرفي وتطبيق سياسات ائتمانية غير سليمة ناتجة عن :

▪ عدم وجود قيادات وموظفين أكفاء من الناحية الإدارية والفنية، مما يؤدي إلي ظهور مشكلات داخل الجهاز المصرفي وانعكاس هذه المشكلات على تطبيق سياسات ائتمانية غير سليمة لا تراعي قواعد منح الائتمان المعمول بها، ومن ثم زيادة حجم الديون الرديئة (الديون المعدومة) وآثارها السلبية.

▪ عدم وجود قواعد وآليات لإدارة المخاطر داخل الجهاز المصرفي : وينعكس عدم وجود هذه الآليات على تعرض المصارف لأزمات وهزات عنيفة ناتجة عن عدم مراعاة مخاطر العمل المصرفي (عدم تناسب الموارد المالية مع المنافسة المتوقعة والتطورات المصرفية والاقتصادية على المستوى العالمي: مثل تعرض الاقتصاد القومي لمشكلات اقتصادية على إثر تعثر شروط التجارة العالمية لغير صالح الدولة، أو تطور برامج الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على الجهاز المصرفي).

ب- المسوغات والأسباب الخارجية لعملية إعادة هيكلة المصارف والتي تدور حول :

- **تغير شروط التجارة الدولية لغير صالح الدولة نتيجة لتدهور أسعار الصادرات:** يعد عدم قدرة الجهاز المصرفي على تمويل التنمية الاقتصادية وعلاج المشكلات الاقتصادية بمثابة أزمات مصرفية، يتعين على الجهاز المصرفي أو السلطات النقدية القيام بعمل حزمة من الإجراءات التصحيحية، يكون الهدف منها إعادة هيكلة المصارف في وقت مبكر قبل حدوث الأزمات المصرفية، شريطة أن تتم هذه الإجراءات التصحيحية خلال فترات الاستقرار النسبي للاقتصاد القومي والقطاع المصرفي.
- **الضغوط الخارجية المفاجئة من قبل الدائنين الأجانب:** تتمثل هذه الضغوط الخارجية في قيام بعض الدائنين الأجانب (المؤسسات المالية الأجنبية- المصارف العالمية) باتخاذ إجراءات لا يتوقعها الجهاز المصرفي، مثل امتناعهم عن منح قروض جديدة للمصارف المحلية أو الشركات الوطنية على إثر عدم وفائها لقروض قائمة، أو وجود اضطرابات وتطورات في الاقتصاد العالمي، أو في أسواق المالية والبورصات العالمية، أو تغيير في سياسات الدول المانحة أو المقرضة، أو تعرض المستثمرين لأزمات مالية أو غيرها غير متوقعة، أو انتهاز فرص استثمارية في مناطق أخرى بالعالم.
- **مشكلة الديون المتعثرة (خاصة الرديئة):** يرى بعض الاقتصاديين والمصرفيين أن مشكلة الديون المتعثرة تعد من أهم المشكلات التي واجهت الجهاز المصرفي في كل دول العالم (المتقدم والنامي)، وبصفة

خاصة في الدول التي طبقت تجارب مختلفة لإعادة هيكلة الجهاز المصرفي بها، فمثلاً: قدر حجم الديون الرديئة بالجهاز المصرفي بشيلي عام 1980 بحوالي 45% من الناتج المحلي الإجمالي. أما في مصر، فيرى البعض أنها حوالي 24% من حجم القروض وتقدر بالمليارات من الجنيهات.

وفي هذا الصدد يجب التنويه إلي أن هناك ضرورة لحل مشكلة الديون الرديئة قبل البدء في عملية إعادة هيكلة المصارف، حفاظاً على القيمة السوقية لأصول وموجودات الجهاز المصرفي.

ثالثاً: مراحل إعادة هيكلة المصارف على المستوى المحلي :

لا توجد مراحل محددة ومخططة مسبقاً لمراحل إعادة هيكلة المصارف، **إلا أن الرغبة والإرادة في زيادة كفاءة الجهاز المصرفي وزيادة قدرته التنافسية هما الهدفان الرئيسيان لعملية إعادة الهيكلة على اختلاف إجراءاتها** من جهاز مصرفي إلي آخر ومن دولة إلي أخرى، وبالتالي فإن أهم خطوات وإجراءات برامج إعادة الهيكلة تتمثل فيما يلي :

1- دراسة وتقييم الموقف الحالي للجهاز المصرفي قبل عملية إعادة الهيكلة :

بداية وقبل عملية إعادة الهيكلية لابد من تحديد الرؤية المستقبلية الخاصة بالجهاز المصرفي كليا، على أن يوكل هذا الأمر إلي جهة متخصصة واستشارية لتقييم موقف الجهاز المصرفي ووضع مؤشرات لقياس الأداء تتميز بالموضوعية، وإمكانية قياس الأهداف بأسلوب كمي لتحليل ودراسة ما يلي :

- المحافظ الاستثمارية ومحفظة القروض للجهاز المصرفي (تمثل حوالي 90% من أصول الجهاز المصرفي).
- دراسة وتحليل الموقف المالي لكل مصرف على حدة.
- تحليل وتحديد المشكلات التي تواجه دراسة هيكل العمالة بكل مصرف على مستوى الجهاز المصرفي.
- دراسة السياسات الحالية والمستقبلية للتوظف.
- دراسة التكنولوجيا المستخدمة والإمكانات المتاحة.
- الهيكل التنظيمي للإدارة المصرفية.
- دراسة القوانين والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي.
- دراسة أثر المناخ الاقتصادي العام على الجهاز المصرفي والصناعة المصرفية عامة.

2- إستراتيجية إعادة هيكلة المصارف من خلال السياسات المقترحة لإعادة الهيكلة:

بناء على ما تم لمستوى الأداء الذي تم تحديده من خلال عملية التقييم للموقف الحالي للجهاز المصرفي فإنه يتم وضع تصور للأهداف الإستراتيجية المقترحة عن طريق برنامج إعادة الهيكلة وذلك وفق ما يلي :

-بيان الفترة الزمنية اللازمة لعملية إعادة الهيكلة، (ما بين 6 شهور و5 سنوات) طبقاً لنطاق ومجالات إعادة الهيكلة، وطبقا للمقارنة بين الأهداف المقترحة ومعدلات الأداء الحالية.

-تحديد فجوة الأداء الواجب تحقيقها لكل مؤشر وكل مجال من مجالات إعادة الهيكلة للوصول إلي المقترحات والبدائل الواقعية والفعلية لعملية إعادة الهيكلة.

-تحديد التكلفة المالية لبرنامج الهيكلة، وأسلوب التمويل الملائم، وتحديد التوقعات المالية لنتائج إعادة الهيكلة.

3- تقييم خطط وبرامج إعادة الهيكلة للمصارف مقارنة بالحالات المماثلة :

في هذه المرحلة يتم تحديد العوامل المؤثرة على أداء المصرف، عن طريق الدراسات التي قامت بها اللجان المسئولة عن وضع إستراتيجية عملية إعادة الهيكلة، **هذا وتوجد مجموعتان من العوامل المؤثرة كما يلي :**

أ- مجموعة العوامل المؤثرة في عملية إعادة الهيكلة : مثل المشكلات التي تحد من قدرة المصرف على تحقيق مستوى عال من الأداء أو القضاء على فجوة الأداء.

ب- مجموعة العوامل الإيجابية المؤثرة في عملية إعادة الهيكلة، وهي تدور حول مزايا نسبية ومزايا تنافسية يتمتع بها المصرف، بحيث إذا تم استغلالها الاستغلال الأمثل فإنها تحقق له مستوى عاليا من الأداء، وبالتالي تحقق له أهداف عملية إعادة الهيكلة.

4- ضرورة موافقة السلطة التنفيذية (المصرف المركزي): على البرنامج المقترح لعملية إعادة هيكلة المصارف، وما يستتبع ذلك من الموارد المالية اللازمة له بحيث يتضمن ذلك ما يلي:

- صدور القرارات التنفيذية لهذا البرنامج.
- إعداد إستراتيجية مناسبة لتصحيح الهياكل المالية للجهاز الصرفي.
- تدبير التمويل اللازم لإتمام برنامج الهيكلة من خلال تحديد مساهمات السلطة النقدية (المصرف المركزي) والسلطة التنفيذية (الوزارة المختصة داخل الحكومة).

5- إجراءات المفاوضات بين جميع الأطراف والجهات المعنية بإعادة هيكلة المصارف :

تتم هذه الإجراءات من خلال قيام الهيئة المسئولة عن إعادة هيكلة المصارف بعمل ما يلي :

أ- إعلان مشروع إعادة الهيكلة بعد إقراره من السلطات (النقدية والتنفيذية).

ب- إجراء المفاوضات مع اتحاد العمال، والدائنين، والمساهمين...إلخ.

ج-تحديد الفترة الزمنية لتنفيذ البرنامج (6 شهور) لإعادة الهيكلة المحدودة (مصرف واحد) وتتراوح بين سنة، وثلاث سنوات لإعادة الهيكلة الشاملة للجهاز المصرفي، ويلي ذلك تنفيذ برنامج الهيكلة.

رابعاً : أساليب إعادة هيكلة الجهاز المصرفي على المستوى العالمي:

تتنوع وتختلف أساليب إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، نظراً لتنوع المشكلات التي يعاني منها هذا الجهاز، من مشكلات محدودة أو مشكلات شاملة، وعليه فتتمثل أساليب إعادة الهيكلة على المستوى العالمي فيما يلي :

1- إعادة الهيكلة المالية للجهاز المصرفي :

ترتكز إعادة الهيكلة المالية على اجراءات وقواعد لإدارة أصول وخصوم المصارف التي تخضع لعمليات إعادة الهيكلة، من أجل استمرارها في أداء وظائفها بالشكل الذي يرضي جميع المتصلين بهذه العملية (المساهمين- الدائنين – عملاء المصرف – السلطة التنفيذية- المصرف المركزي... إلخ)، وتتمثل هذه الإجراءات في الآتي :

أ- زيادة رءوس أموال المصارف :

في هذه الحالة تقوم السلطات النقدية (المصرف المركزي- الوزارة المختصة) بإعادة الهيكلة عن طريق زيادة رأس المال من المساهمين والملاك (أصحاب حقوق الملكية) بدلا من إعلان إفلاسه، ذلك في حالة تراكم المشكلات المالية الخاصة بعدم كفاية رأس المال وارتفاع مخاطر الاستثمارات (المخاطر الائتمانية خاصة) نتيجة زيادة الديون المتعثرة، وبالتالي يجب القيام بعملية رسملة الديون (عملية تحويل الديون على المصارف إلي مساهمة في رأس مال المصرف) وهذا ما تم في تجارب كل من بولندا، التشيك، المجر (دول شرق أوروبا) عقب انهيار المعسكر الشرقي في أوائل التسعينات من القرن الماضي وتحول هذه الدول إلي اقتصاد آليات السوق أو قد تقوم السلطات المصرفية برسملة المصارف مثلما حدث في كوريا الجنوبية عندما تم تأميم (فوست بنك، وسيول بنك) وإعادة هيكلتهما وعرضهما للبيع مع زيادة رءوس أموالهما من خلال عمليات الاندماج.

ب- إعادة الهيكلة عن طريق تحسين جودة الأصول (الجانب المدين من الميزانية) :

تعد جودة أصول المصرف من المعايير الهامة لتحديد مدى كفاءة إدارة المصرف، إذ أنها تبين مدى نجاح المصرف في توظيف موارده في توظيفات مربحة وفي الوقت ذاته آمنة، مع مراعاة اعتبارات السيولة والربحية. هذا وتعد مشكلة الديون المتعثرة ذات أثر مباشر على جودة الأصول، حيث تمثل العبء الأكبر على المركز المالي للمصرف، كما تؤدي إلي اختلال مؤشرات أداء المصرف وكفاءته وربحيته.

وفي هذه الحالة تقوم السلطة النقدية المسئولة عن إعادة الهيكلة بوضع بعض الأصول- كالقروض طويلة الأجل والمدينين والأوراق المالية والعقارات - تحت تصرفها أو تصرف المؤسسة التي تقوم بإعادة الهيكلة.

وقد تم في بعض التجارب الدولية في هذا المجال استخدام أسلوب تبادل الأصول بين المصارف في حالات معينة، كما يمكن في بعض الأحوال، الموافقة على إعدام نسبة من الديون غير المنتظمة (Irregular Debts) والتركيز على إدارة باقي الأصول بغرض الحد من المخاطر المرتبطة بها (خاصة المخاطر الائتمانية) لتكون عند أدنى مستوى لكل مقترض (مدين)، وبالتالي حدوث تخفيض في مخصصات القروض التي تتسم بانخفاض مخاطرها مما يؤدي إلي زيادة ربحية المصارف.

ج-إعادة هيكلة الخصوم والالتزامات (الجانب الدائن من الميزانية) :

تتم عملية إعادة هيكلة الخصوم عن طريق الاتفاق مع الدائنين على تحويل ديونهم إلي مساهمة في رأس مال المصرف، أو إعادة هيكلة الدين وفق ما يلي :

- تمديد أجل الدين لفترة أطول.
- استخدام نظام توريق الديون (تحويل الالتزامات التي ليس لها قيمة سوقية إلي سندات أو شهادات ايداع).
- إعادة جدولة القروض أو تخفيض وتمديد أجل السداد لحين الانتهاء من عملية إعادة الهيكلة، أو تأجيل سداد الدين لحين الانتهاء من الإصلاح وإعادة الهيكلة للمصرف.

د- زيادة معدل السيولة بالجهاز المصرفي :

من المعروف في العمل المصرفي ضرورة المواءمة بين التزامات المصرف واحتياجاته، أي المواءمة بين الربحية والسيولة بالجهاز المصرفي، **وذلك عن طريق التدابير التالية :**

-قبول سندات حكومية أو أذون خزانة يصدرها المصرف ضمانا للقروض التي يمنحها الجهاز المصرفي.

-التوفيق بين آجال الالتزامات وآجال الأصول بحيث لا تؤثر على موقف السيولة (عدم التأثير على سيولة المصرف نتيجة توظيف الودائع قصيرة الأجل في استثمارات طويلة الأجل وأصول ثابتة).

-في حالة اقتناء المصرف لأذون خزانة فإنه يمكن الاتفاق مع المصرف المركزي على إجراء عمليات إعادة الشراء لجزء من محفظة الأوراق المالية الخاصة بالمصرف.

2- إعادة الهيكلة الإدارية للجهاز المصرفي (تحديث الإطار المؤسسي التنظيمي للجهاز المصرفي) :

تعمل إجراءات إعادة هيكلة المصارف على دعم وتقوية الإطار التنظيمي للعمل المصرفي، ولذا فإن الأمر يتطلب إصلاحات جذرية في مجالات كثيرة منها:

- إصدار قوانين وتشريعات جديدة لدعم عملية الإصلاح عن طريق إعطاء المصرف المركزي تعليماته ببدء تطبيق معايير كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي.
- تطبيق المعايير الدولية بالنسبة للقروض، وتصنيفها، والاعتراف بالخسائر ،وتحديد نسبة المخصصات إلي القروض، وتحديد المخصصات الإضافية اللازمة- لتمكين الجهاز المصرفي من معالجة الديون المشكوك في تحصيلها طبقا للمعايير المحاسبية.
- ضرورة توافر الشفافية في نشاط الجهاز المصرفي طبقا للمعايير الدولية.

-ضرورة إصلاح وتعديل التشريعات المصرفية والقضائية للجهاز المصرفي والتي تتمثل في الإجراءات التالية :

- تبسيط إجراءات تحصيل الديون المستحقة للجهاز المصرفي.
- ضرورة توافر آليات تتسم بدرجة عالية من الكفاءة لتطبيق القواعد والتشريعات وإلزام المسئولين بالمصارف بتطبيقها.
- تمتع المصرف المركزي بالاستقلالية التامة والقدرة على مراقبة تنفيذ وتوقيع الجزاء على المصارف المخالفة.
- تمتع الجهة المشرفة بالصلاحيات القانونية والاستقلالية والإمكانات الفنية والبشرية اللازمة لأداء مهمتها بدقة.

3- إعادة الهيكلة التشغيلية للجهاز المصرفي :

تمثل إعادة الهيكلة التشغيلية للمصرف الجانب التطويري والتحديثي لنظم التشغيل المطبقة والمنفذة داخل الجهاز المصرفي، لتحويلها إلي نظم تشغيل حديثة تواكب التكنولوجيا المتطورة في مجالات الحاسب الآلي والاتصال والمعلومات، من أجل تخفيض تكاليف التشغيل، وإلغاء الخدمات التي لا يتناسب عائدها مع تكاليفها، أي أنه بمعنى آخر تطبيق مبدأ التكلفة والعائد.

4- ضرورة تطبيق سياسات اقتصادية كلية ملائمة تدعم دور الجهاز المصرفي :

من المفيد أن تؤدي السياسات الاقتصادية الكلية (الخاصة بالاقتصاد القومي) إلي إيجاد مناخ ملائم لإنجاح الجهاز المصرفي في أداء دوره في الاقتصاد القومي وخاصة في عملية التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلي أن تعمل هذه السياسات على تطوير وتحديث هذا الجهاز، **ومن أهم هذه السياسات ما يلي :**

- تطبيق سياسة مرنة لسعر صرف العملة الوطنية، وذلك بالعمل على استقرار ودعم قيمة العملة الوطنية، **إذ أن هذا يحد من المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي والمتمثلة في :**

● تكاليف الانخفاض أو الارتفاع في قيمة النقد الأجنبي عند اقتراض المصارف بالنقد الأجنبي أو المضاربة في البورصات الدولية، إذ يلجأ الجهاز المصرفي للاقتراض بالنقد الأجنبي عندما يتأكد من استقرار قيمة العملة الوطنية أو استمرار سعر الصرف القائم، أو عندما تكون أسعار الفائدة على النقد الأجنبي أدنى منها على القروض بالعملة الوطنية (المحلية).

• وضع سياساته فيما يتعلق بأسعار الفائدة، وذلك للحد من ارتفاعها بنسبة كبيرة عن معدل التضخم السائد، بغرض الحد من تدفق رءوس الأموال قصيرة الأجل (الأموال الساخنة)، وللحد من الآثار السلبية لتلك الأموال وأسعار الفائدة المرتفعة.

• ضرورة وضع سقوف عليا للقروض التي تمنحها المصارف، خاصة الاقتراض للأغراض الاستهلاكية والمضاربات والتملك العقاري وبطاقات الائتمان.

5- إعادة الهيكلة من خلال الدمج المصرفي (الاندماج المصرفي) والاستحواذ :

يعد الدمج المصرفي العملية المالية التي يتم بموجبها الاستحواذ على مصرف أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى، حيث يتخلى البنك المدمج عن ترخيصه، ويتخذ اسماً جديداً باسم المؤسسة المصرفية الدامجة الحائزة (المصرف الدامج)، حيث تضاف أصول وخصوم المصرف المندمج إلي أصول وخصوم المصرف الدامج.

مفهوم الاستحواذ :

يعرف الاستحواذ بأنه نوع من الصفقات التي تنشأ بين أطراف غير متصلة على شروط السوق من خلال قيام مصرف بشراء النسبة العظمى من أسهم مصرف آخر، مما يحقق للمصرف الأول (المستحوذ) القدرة على السيطرة على المصرف الآخر (المستحوذ على أسهمه) دون ذوبان كيان المصرف المستحوذ على أسهمه في كيان المصرف المستحوذ، بل يظل الكيانان موجودان بعد الاستحواذ، وقد يترتب على هذه الصفقة أن يصبح

المصرف المستحوذ على أسهمه فرعا للمصرف المستحوذ أو جزءا منه، ويتم استحواذ مصرف على مصرف آخر بأحد الأساليب التالية :

أ- الاستحواذ من خلال عروض الشراء :

بموجب هذه الطريقة يتعين على المصرف راغب الاستحواذ أن يقدم عرضا للشراء، يوضح فيه رغبته في الاستحواذ والنسبة التي يرغب في الاستحواذ عليها، ونسبة ملكيته الحالية في المصرف الذي يرغب في الاستحواذ على أسهمه، والسعر الذي يعرضه للاستحواذ، كما يقوم حائزي الأسهم الذين يستجيبون لعرض الشراء بإبلاغ عروضهم للبيع للوسيط الذي حدده مقدم عرض الشراء، فإذا زادت الكميات المعروضة للبيع عن الكمية المطلوب الاستحواذ عليها يكون من المتعين على المشتري أن يقوم بالشراء من جميع المساهمين العارضين للبيع بنسبة ما عرضه كل منهم إلي إجمالي الكمية المطلوبة.

ب- الاستحواذ من خلال الشراء المباشر :

بموجب هذه الطريقة يتعين على المضرف راغب الاستحواذ إخطار المصرف المصدر الذي يرغب في الاستحواذ على نسبة من أسهمه، ويكون على المصرف المصدر إخطار المساهمين بهذه الرغبة قبل التنفيذ بوقت كاف، بحيث يستطيع كل مساهم يرغب في أن يقوم بعرض أسهمه قبل تنفيذ العملية، ويكون من الواجب على المصرف طالب الاستحواذ أن يقوم بالشراء من جميع المساهمين العارضين للبيع بنسبة ما عرضه كل منهم إلي إجمالي الكمية المطلوبة.

ج- الوفاء بقيمة الأسهم المستحوذ عليها، ومنها :

- **السداد النقدي**: يقوم المصرف المستحوذ بسداد قيمة الأسهم المستحوذ عليها نقدا لبائعي تلك الأسهم.

- **مبادلة الأسهم**: يقوم المستحوذ (المصرف) بزيادة رأس مال المصرف وطرحه للاكتتاب بين مساهمي المصرف الذي يرغب في السيطرة عليه، بحيث يقوم مساهمو المصرف المراد الاستحواذ عليه بالاكتتاب في أسهم المصرف المستحوذ، عن طريق تقديمه لأسهم المصرف المراد السيطرة عليه وفاء لثمن اكتتابهم في أسهم المصرف المستحوذ، ويتم مبادلة الأسهم في هذه الحالة بعد تحديد القيمة المعدلة لأسهم كل من المصرفين.

هذا وتوجد أمثلة كثيرة على الاندماج والاستحواذ في الجهاز المصرفي المصري، وذلك وفق الجدول التالي :

جدول رقم (6)

تطور عمليات الاندماج والاستحواذ في البنوك العامة

في مصر خلال الفترة (1992 – 2006)

التاريخ	عملية الاندماج أو الاستحواذ	البنك الجديد
1992	اندماج بنك الاعتماد والتجارة – مصر في بنك مصر	بنك مصر
1993	أندماج خمسة عشر من بنوك التنمية في المحافظات في البنك الوطني للتنمية	البنك الوطني للتنمية
1998	استحواذ البنك الأهلي المصري على البنك العربي الأمريكي – نيويورك ليتحول إلي فرع البنك الأهلي المصري	البنك الأهلي المصري
1999	دمج البنك العقاري المصري والبنك العقاري العربي	البنك العقاري المصري العربي
1999	استحواذ بنك أجريكول أند سويس (مصر) على بنك الائتمان الدولي (مصر)	بنك أجريكول أند سويس (مصر)
1999	استحواد بنك HSBC على البنك المصري البريطاني	HSBC
مارس 2004	استحواذ بنك باركليز البريطاني على 100% من أسهم بنك القاهرة باركليز	بنك باركليز – مصر
أبريل 2004	دمج ستة بنوك للتنمية والائتمان الزراعي بالمحافظات	لتصبح بنكين فقط
سبتمبر 2004	اندماج بنك مصر إكستريور في بنك مصر	بنك مصر
أبريل 2005	اندماج فرع بنك كريدي ليونيه مصر (فرع بنك أجنبي) في بنك كريدي أجريكول أند سويس (مصر)	بنك كاليون – مصر)
مايو 2005	استحواذ البنك العربي الأفريقي الدولي على بنك مصر أمريكا الدولي، ثم إتمام عملية الاندماج في أكتوبر 2005	البنك العربي الأفريقي الدولي

التاريخ	عملية الاندماج أو الاستحواذ	البنك الجديد
يونيو 2005	استحواذ البنك المصري الأمريكي على فروع بنك أمريكان إكسبريس (فرع لبنك أجنبي)	البنك المصري الأمريكي
يونيو 2005	استحواذ بنك بيريوس اليوناني على 69.3% من البنك المصري التجاري	بنك بيريوس – مصر
يوليو 2005	تصفية نشاط فروع كل من : البنك الأهلي السوادني، وبنك الرافدين، وبنك جمال تراست، البنك الاهلي الباكستاني (فروع لبنوك أجنبية)	
أغسطس 2005	استحواذ بنك الشركة المصرفية العربية الدولية على بنك بورسعيد الوطني	بنك الشركة المصرفية – بورسعيد
سبتمبر 2005	استحواذ البنك الأهلي سوسيتيه جينرال على 90.6% من أسهم بنك مصر الدولي	البنك الأهلي سوسيتيه جينرال
أكتوبر 2005	استحواذ بنك مصر على بنك القاهرة (تمهيدا لعملية الاندماج)	بنك مصر
أكتوبر 2005	اندماج بنك المهندس في البنك الأهلي المصري	البنك الأهلي المصري
أكتوبر 2005	شراء بنك لبنان والمهجر لبنك مصر رومانيا	بنك بلوم – مصر
ديسمبر 2005	اندماج بنك التنمية والتجارة (التجاريون) في البنك الأهلي المصري	البنك الأهلي المصري
فبراير 2006	استحواذ بنك كاليون للبنك المصري الأمريكي	بنك كاليون
فبراير 2006	استحواذ كونسرتيوم أمريكي مكون من (ريبلود القابضة – وايتون بارك – أر إتش جي) على حصة البنك الأهلي المصري والبالغة 17.8% من البنك التجاري الدولي	البنك التجاري الدولي

التاريخ	عملية الاندماج أو الاستحواذ	البنك الجديد
فبراير 2006	استحواذ بنك عودة اللبناني على بنك القاهرة الشرق الأقصى	بنك عودة
يونيو 2006	دمج بنوك : المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، والمصري المتحد، والنيل	المصرف المتحد (ملكية البنك المركزي المصري)
يوليو 2006	شراء بنك الاتحاد الوطني الإماراتي حصة المال العام (58.27% من رأس المال) لبنك الإسكندرية التجاري والبحري	بنك الإسكندرية التجاري والبحري
يوليو 2006	شراء البنك الأهلي البحريني لنحو 90% من بنك الدلتا	البنك الأهلي المتحد (مصر)
أغسطس 2006	اندماج البنك المصري الأمريكي في بنك كاليون - مصر	كريدي أجريكول مصر
أكتوبر 2006	شراء بنك سان باولو 80% من بنك الإسكندرية	بنك الإسكندرية

المصدر : البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد (2)، المجلد (60)، 2007.

هذا بالإضافة إلي استحواذ بنك الاستثمار القومي (في يناير 2006) على حصة بنك الإسكندرية في بنكي مصر إيران للتنمية، والبنك المصري لتنمية الصادرات، علاوة على وجود طلب (في مايو 2007) من قبل تحالف يضم كلا من مصرف أبو ظبي الإسلامي وشركة الإمارات الدولية للاستثمار لشراء البنك الوطني للتنمية.

المبحث الثاني

قضية منظومة الجودة الشاملة

في الصناعة المصرفية

مقدمـــــة:

لكي تواجه المصارف التحديات التي تقابلها جراء العولمة الاقتصادية، ومن أجل تطوير العمل بالصناعة المصرفية والقيام بأداء خدمات مصرفية حديثة تتلاءم والفترة المقبلة فلابد من البحث عن تطوير أدوات وأساليب العمل المصرفي داخل المصارف.

وهذا الأمر يعني تطوير أداء المصارف وتحسينه وتحديث أعمالها سعيا وراء تحقيق المزيد من الكفاءة الإنتاجية، وذلك عن طريق :

-القيام بعمليات الترويج المصرفي للمشروعات، ويتضمن هذا تبني المصارف لفكرة المشروع والتعهد برعايته واتخاذ الخطوات اللازمة لإخراجه إلي حيز التنفيذ، أو توفير المساهمات والقروض حتى قيام هذا المشروع ودخوله إلي سوق الإنتاج.

-تكثيف الاستثمارات المصرفية في أجهزة الاتصالات الحديثة في مجال المعلومات بهدف الحصول على أكبر قدر من المعلومات وتحليلها واتخاذ القرارات على ضوئها بسرعة، حتى يمكن للمصارف ملاحقة التطورات الاقتصادية العالمية، مما يؤدي إلي زيادة قدرة المصارف التنافسية في مجال المعلومات، والاهتمام بحصول المصرف على معلومات حديثة عن الأسواق العالمية التي تهم المتعاملين في التجارة الخارجية.

-أصبحت الخبرة في التطور المصرفي تكمن في تصميم مجموعة من الخدمات التي تلبي احتياجات قاعدة كبيرة وعريضة من العملاء باعتبارهم محور العمل المصرفي، ويستدعي هذا الربط بين الخدمات المصرفية اللازمة عند تسويقها، والتوسع في حجم ونوعية العمل المصرفي وذلك بفضل نظم المعلومات المصرفية، وتقديم خدمات مصرفية دون انتقال العميل إلي المصرف.

-الاهتمام بالعنصر البشري في الجهاز المصرفي، من منطلق أهمية هذا العنصر في إحداث التطوير المستقبلي، وذلك بإلمام المصرفيين بجميع الظروف المحيطة بالمجتمع، وكذا التدريب المستمر لموظفي المصارف على أحدث الوسائل المصرفية التي تخدم العملاء، وإرسال البعثات للخارج لنقل الحديث في تكنولوجيا المصارف.

فلسفة الجودة الشاملة :

هو نظام متكامل حاكم لكافة العمليات والوظائف التي تعمل داخل المصارف، وله مدخلات ومخرجات من خلال نظام تشغيل، **ويستند هذا النظام على ركنين أساسيين هما :**

1-فلسفة ورؤية شاملة ومتكاملة لمفهوم الجودة الشاملة وأثرها في الصناعة المصرفية.

2-سلوكيات وممارسات تنفيذية وعملية من جانب العاملين في المصرف للجودة الشاملة.

وفلسفة الجودة الشاملة تستند إلي عدة عوامل أو عناصر من أهمها:

1-خلق الالتزام الذي يعمل على تركيز الاهتمام والاستمرار في إنتاج واستحداث خدمات مصرفية مرغوبة ومطلوبة من العملاء.

2-تفويض العاملين في المصرف بمنحهم القدرة والصلاحية على تنفيذ العمليات الجديدة.

3-الاتصالات الفعالة التي تخدم مجال المعلومات أو العلاقات سواء على مستوى المصارف أم المؤسسات المالية والمؤسسات ذات الارتباط بالمصارف والعملاء.

4-العمل على تحمل العاملين مسئولياتهم، وبمعنى آخر تهيئة العاملين داخل المصرف للمشاركة والتفاعل بإبداء آرائهم والأخذ بما هو ممكن ومحقق لحاجات العملاء ورغباتهم.

5-المتابعة الإحصائية من جانب إدارة المصرف، والتي تشتمل على خرائط الإنجاز، والوسائل والأساليب الإحصائية المؤدية إلي خفض تكلفة الخدمات المصرفية.

6-مقابلة المشكلات التي تعترض العمل المصرفي بطريقة ذات فعالية، تساعد في حل المشكلات الحالية، ومنع حدوثها مستقبلا.

7-تصميم الخدمات بما يتوافق مع اعتبارات ومقاييس أداء العمل ونظام الجودة الشاملة.

8-تفعيل الجودة الشاملة من خلال أساليب تضمن تقديم الخدمات المصرفية بما يتوافق ورغبات وحاجات العملاء الحاليين والمرتقبين.

9-تحسين إنتاجية الخدمات المصرفية بكافة فروعها (مصرفية – ائتمانية – خدمية) من خلال القضاء على ضياع الوقت والمال المهدر عند تأدية هذه الخدمات.

10- التخطيط الواعي لتحقيق مقاييس الجودة الدولية (ISO)، بحيث تصبح الجودة الشاملة هي المقياس الحقيقي لأداء الخدمات المصرفية.

أهمية تطبيق الجودة الشاملة في الخدمات المصرفية :

تعد المصارف كيانات لها طبيعة خاصة قائمة على الثقة، ومن ثم فهي لا تسمح بوجود أي خطأ أو انحراف، ولذا يتوقف استمرار المصرف واستقراره في زمن العولمة الاقتصادية، على استخدام مناهج الجودة الشاملة – إلي حد كبير – نظراً للأهمية التي تحدثها داخل المصرف من خلال الآتي بيانه :

-إيجاد الدافع الذاتي داخل المصرف عن طريق حث العاملين على التجديد والارتقاء بمستويات الجودة.

-المساهمة في زيادة قدرة المصرف على تطوير الأفكار الخلاقة التي تأخذ أشكالا متعددة ومتنوعة من الخدمات المصرفية والمجالات والأنشطة التي يمكن للمصرف الاعتماد عليها في صنع أسواق المستقبل وتطوير أسواق الحاضر (العملاء المرتقبين والعملاء الحاليين).

-تنمية القدرة وإمكانية الاستفادة من المبادرة الذاتية الفردية والجماعية، من أجل زيادة قدرة المصرف على اكتشاف الفرص الاقتصادية والاستفادة منها في تحقيق ورفع معدلات الربحية، وتحقيق الأهداف التنموية على المستوى القومي.

-تحسين نظام الإثارة والمكافأة المرتبط بحوافز وترقيات وإعداد الكوادر البشرية داخل المصرف.

-إعطاء مرونة للكيان التنظيمي داخل البنك (المصرف) من حيث استجابته للتطور من جهة، وتطلعات وطموحات المصرف من جهة أخرى.

متطلبات تطبيق الجودة الشاملة في المصارف :

إلا أن الأمر يتطلب تطبيق الجودة الشاملة في المصارف لكي يتحقق تطويرها، وذلك وفق مقاييس الجودة للأعمال المصرفية التقليدية والتي تنحصر فيما يلي :

- الدقة الكاملة في العمل المصرفي.
- السرعة القياسية غير المحدودة التي تضمن الإشباع الكامل للعميل.

وهذه الدقة والسرعة في الأداء تستند إلي الجودة الشاملة، إذ أن النشاط المصرفي لا يعرف التقصير ولا يعترف بوجود التخلف أو التأخير عن التطورات التكنولوجية بصفة خاصة، فهو نشاط بطبيعته متقدم ومتميز، كما يسعى إلي الابتكار لإشباع الحاجات المتزايدة للعملاء، وفي الوقت نفسه التأكيد على مقومات الأمان والاستقرار وزيادة الملاءة المالية. ومن المعروف أن الأساس في الجودة الشاملة هو الاستماع للمستهلك (العميل) للتعرف على احتياجاته ورغباته، **ثم يلي ذلك تصميم الخدمات والمنتجات التي تقابل رضاء العميل، وهذه الأمور تتطلب بعض الإجراءات التي من أهمها :**

- صناعة فعالة وتصميمات ملائمة للخدمات المصرفية.
- التطوير اللازم للهيكل التنظيمي للبنك بما يتلاءم والظروف السائدة والمتغيرة.
- تحسين معدلات الربحية.
- خلق معدلات جودة للعمل.
- زيادة الإحساس بالوقت وأهميته.

كيفية تطبيق الجودة الشاملة في المصارف :

يقوم تطبيق الجودة الشاملة في المصارف على ثلاثة محاور أساسية وهي:

المحور الأول : جودة الإدارة والعمليات الإدارية في المصرف.

تساعد منظومة الجودة الشاملة على رفع كفاءة الإدارة والعمليات الإدارية المتعددة داخل المصرف، من خلال تحسين جودة القرارات، ويتمثل ذلك في عدة اتجاهات هي :

الاتجاه الأول : إستراتيجية المصرف :

وهذه الإستراتيجية تتبنى على ثلاثة عناصر حاكمة هي :

- **العنصر الأول:** رؤية المصرف المستقبلية، وهي التي تحدد توجهاته لتحقيق الأهداف المقررة داخل هذه الرؤية.

- **العنصر الثاني:** المهام التنفيذية والتشغيلية التي سيتم تنفيذها من خلال إدارته وفروعه والمنتجات المصرفية والخدمية التي سيقدمها.

- **العنصر الثالث:** هيكل القيم الذي يعرف به المصرف من قبل عملائه وموظفيه، **وهذا يتم بالتأكيد على عدة مبادئ منها :**

• التوجه الدائم نحو العملاء -الثقة والأمان- منح السلطة للقوى العاملة - بيئة عمل إيجابية وآمنة - تحقيق إنتاجية أعلى.

الاتجاه الثاني: سياسات المصرف :

إن تطبيق الجودة الشاملة داخل المصرف - في الحقيقة - يدفعه لأعلى الدرجات من التميز، وهو يشتمل على **عدة مجالات** هي :

المجال الأول: إنتاج وتسويق الخدمات المصرفية المنتظرة، حيث إن سياسات الإنتاج في المصارف هدفها دعم وتأييد جهد الفروع في تحقيق اكتساب رضاء العميل.

المجال الثاني : إدارة وتدوير الموارد المالية واستثمار الإمكانات الحيوية للمصرف **بالشكل الذي يؤدي إلي ما يلي :**

- القضاء على الفاقد وغير المستغل من الموارد المالية.
- تحسين عمليات توظيف واستثمار وتشغيل الموارد المالية.

المجال الثالث : الارتقاء بكفاءة وصقل خبرة ومهارة العاملين بالمصرف من خلال **مجموعة من السياسات أهمها :**

- سياسة اختيار العاملين الجدد من بين أوائل الحاصلين على المؤهلات العليا والشهادات المتوسطة، بشرط إجادتهم للغات الأجنبية والثقافة العامة والحاسبات الآلية والإنترنت.
- سياسات التدريب العلمية والعملية القائمة على منهجية علمية متقدمة تديرها المعاهد المصرفية المتخصصة في الداخل والخارج.

الاتجاه الثالث : تنظيم المصرف :

إن عملية تحويل المصرف إلي المصرف الشامل تحتاج إلي مجموعة من الإجراءات المؤدية إلي تحقيق ما يلي :

- رفع كفاءة التنظيم.
- رفع الإنتاجية وزيادتها.
- المتابعة المستمرة لإنجاز الهدف المطلوب.
- العمل على إدخال التحسينات والتطويرات اللازمة لتخفيض وقت أداء الخدمة المصرفية، والاستجابة لطلبات العملاء وتحسين مهارات العاملين.

المحور الثاني : كفاءة العمليات التشغيلية للمصرف :

يرتبط ذلك المحور بثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول : تخطيط الجودة الشاملة في المصرف :

يتم ذلك التخطيط من خلال الآتي :

-تحديد جيد للعميل الذي يتلقى الخدمة المصرفية (الحالي والمرتقب).

-تحذيد احتياجات العميل ورغباته وميوله وقدراته من حيث الدخل، واستمراره، والجزء المخصص منه للتعامل مع البنك.

-ترجمة هذه الاحتياجات إلي مواصفات يرغب العميل في توافرها في الخدمة المصرفية التي يقدمها إليه المصرف.

-تصميم الخدمات المصرفية بالشكل الذي يضمن وجود المواصفات المطلوبة فيها من قبل العميل.

-تدريب العاملين على تقديم هذه الخدمات بصورة فعالة.

الاتجاه الثاني : ضبط الجودة الشاملة في المصرف :

تحتوي عملية ضبط الجودة الشاملة بالمصرف على ما يلي :

-تحديد وحدات ومعايير القياس وذلك بوضع المستوى القياسي المطلوب الوصول إليه.

-وضع النظام الفعال لقياس المستوى التنفيذي الفعلي لما هو مطلوب قياسه من الخدمات والمنتجات المصرفية.

-الوصول لأسباب الفروق بين المستوى التنفيذي الفعلي والمستوى القياسي المطلوب الوصول إليه.

-اتخاذ الإجراءات التصحيحية لإلغاء الفجوة القائمة بين ما تم وما كان ينبغي الوصول إليه.

الاتجاه الثالث : تحسين الجودة الشاملة بالمصرف :

يشتمل تحسين الجودة على الآتي :

-تخفيض تكاليف أداء الخدمات المصرفية الحالية.

-تخفيض تكاليف انكماش السوق وتسرب العملاء وفقد قطاعات هامة من السوق.

-العمل على زيادة حصة المصرف من السوق وجذب مزيد من العملاء.

المحور الثالث : كفاءة وإنتماء العاملين بالمصرف :

هناك ضرورة لتفاعل العنصر البشري مع الخدمة المصرفية المقدمة إلي العميل، وذلك من خلال إضفاء طابع الجودة على المنتج أو الخدمة المصرفية – الذي ينبني في نهاية المطاف على عمل جماعي يشترك في تنفيذه وتحقيقه جميع الأفراد العاملين في المصرف، على كافة مستوياتهم

وتخصصاتهم الفنية والإدارية، إذ أن لكل فرد دورا هاما داخل المصرف، ومن ثم يجب توافر قدر كبير من التوافق والتنسيق بين دور كل فرد في المصرف وأدوار الآخرين فيه.

وأخيرا فإنه لابد من التأكيد على أهمية الجودة الشاملة وتطبيقاتها، حيث أصبحت مطلبا هاما من أجل تحقيق المزيد من السرعة والفاعلية، وتحقيق التطوير والتحسين والابتكار، والإنجاز لتحسين القدرات نحو التحول إلي مصرف شامل، يملك المزايا التنافسية التي تؤهله لقيادة السوق المصرفية، والاتجاه نحو العالمية، وهذا لن ينبني إلا على الالتزام بمعايير الجودة الشاملة في المصارف، وإعادة هندسة العمل المصرفي على أسس تتماشى وظروف العولمة الاقتصادية التي تتسلح بمعايير التنافسية واشتراكية السوق بناء على التحرير في أداء الخدمات المالية والمصرفية.

التحديات التي تواجه المصارف في العالم النامي من خلال متطلبات الجودة الشاملة :

-اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO.

-اتفاقية تحرير الخدمات GATS وما يتصل بها من تحرير الخدمات في مجال الخدمات المالية.

-مقررات لجنة بازل I، II، III.

-مقاييس جودة الخدمات المصرفية بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول النمور الأسيوية.

-تحرير قوى العرض والطلب في السلع والخدمات (استخدام آليات السوق).

رؤية مستقبلية لتطوير المصارف (إعادة هندسة العمل المصرفي):

إن الرؤية المستقبلية لتطوير المصارف لن تتم إلا في إطار المعرفة الكاملة اعتمادا على أننا نعيش ثورة المعرفة المؤسسة على التقدم التقني والمعلوماتي، وقد تتشكل هذه الرؤية بالإجابة على هذه التساؤلات :

-من هم العملاء المستهدف التعامل معهم (المرتقبون)؟

-ما هي الخدمات الهامة والمتميزة التي تقدمها المصارف؟

-أين ستتنافس المصارف مع الغير؟

-ما هي التكنولوجيا المناسبة للمصارف؟

-ما هي مواطن القوة ومواطن الضعف والصورة التنافسية للمصارف؟

-كيفية الحرص على الاستمرارية بما يحقق تعظيم الأرباح للمصارف.

-كيفية تنمية قدرات العاملين (العنصر البشري الحالي والمستقبلي) بالمصارف.

وعندما يتم الإجابة على ما سبق فإن المصارف في هذه الحالة تكون قد بدأت الطريق الصحيح نحو الوصول إلي ما يجب أن تكون عليه المصارف العالمية العملاقة، المتطورة والمؤهلة ماليا وإداريا، ولوجود هذا التطور في عمل المصارف خاصة في الدول النامية ومن بينها الدول العربية – فإن الأمر يتطلب تطوير التشريعات المالية والمصرفية والقوانين الاقتصادية من أجل مساندة المصارف في تحقيق أهدافها المبنية على رؤيتها المستقبلية (إعادة هندسة العمل المصرفي في ظل العولمة الاقتصادية).

المبحث الثالث
قضية المصارف الأجنبية في الدول النامية

مقدمـــــة :

شهدت الثلاثين عاماً الماضية اتجاها نحو تبني العديد من دول العالم لبرامج الإصلاح والتحول الاقتصادي (الإصلاح الاقتصادي المتضمن إعادة الهيكلة والخصخصة والاندماج، والتحول من الاشتراكية إلي الرأسمالية)، والأخذ بآليات السوق (قوى العرض والطلب)، والتوجه نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، وقد دعم هذا الاتجاه، المُضي قُدُما نحو تحرير التجارة في مجال الخدمات المالية، وهي التجارة التي يتوقع الجميع لها أن تشهد مزيدا من النمو والازدهار خلال المرحلة المقبلة في ظل بيئة تنافسية متنامية.

ولاشك أن المصارف – باعتبارها مؤسسات مالية ذات طبيعة خاصة تتميز بخضوعها لعوامل المنافسة والتطوير المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفي – تعد من أهم المؤسسات التي تأثرت بتدويل العمل المصرفي، وذلك في الاتجاه العالمي نحو فرض معايير مصرفية جديدة وموحدة تتعلق بمعدل كفاية رأس المال، وقواعد الإفصاح والشفافية المالية، وحَوْكَمة الإدارة، وزيادة درجة فعاليتها بعيدا عن التدخل الحكومي، بالإضافة إلي ترسيخ وتدعيم فكر التصنيف الائتماني (مقررات بازل I، II، III).

وقد ساهمت هذه البيئة المتغيرة والمتحررة في توسيع نشاط المصارف الأجنبية، واتجاهها لتوسيع حجم التجارة الدولية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا الرغبة في الحصول على فرص جديدة وجيدة للربح، ويؤازرها في هذا الاتجاه تبني العديد من دول العالم لبرامج خصخصة جهازها المصرفي، وتوسيع قاعدة ملكية المصارف العامة.

ويرى البعض أن هذا التوجه، يدعمه التجارب العملية التي تشير إلي أن توسيع قاعدة ملكية المصارف العامة (من خلال مشاركة القطاع الخاص) أو دخول مصارف أجنبية يؤدي إلي زيادة الكفاءة وتطوير الأداء، كما يتيح الفرصة للتوسع واستحداث خدمات مصرفية جديدة واكتساب المزيد من الخبرات في مجالات العمل المصرفي المختلفة. كما يُفترض أن يؤدي تواجد المصارف الأجنبية عادة إلي رفع معدلات النمو، وإتاحة التمويل للصناعات الصغيرة، والقضاء على ظاهرة التركز في منح القروض لمصلحة كبار العملاء.

فلسفة تواجد المصارف الأجنبية في الأسواق المصرفية الخارجية :

هناك العديد من العوامل والظروف التي تحيط بفلسفة تواجد المصارف الأجنبية في الأسواق الخارجية (الدول النامية وغيرها)، من أهمها :

1- خدمة العملاء بالخارج Follow The Clients :

تُعد خدمة العملاء بالخارج هدفا أساسيا لتوسع المصارف الأجنبية في الخارج، وتعتمد المصارف الأجنبية لتحقيق ذلك على قيمة وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسات غير المالية كمتغير يمكن استخدامه مؤشرا لتحديد مدى جودة دخولها لأسواق الدولة المضيفة من عدمه، حيث تركز هذه المصارف على عدد من الأنشطة المربحة كتمويل تصدير السلع والخدمات.

2- البحث عن فرص ربح جديدة :

استناداً إلي قاعدة "تتبع العملاء" يعد حجم السوق المحلي عنصرا هاما يتحكم في مدى توسع المصارف الأجنبية، حيث تشير التقديرات إلي اعتماد

146 مصرفا لديه مساهمات (على الأقل سهم واحد) بالخارج عبر 28 دولة على معدل النمو الاقتصادي المتوقع في هذه الدول، والذي يُعد مؤشرا قويا للدخول إليها، وبتحليل 2300 حالة اندماج حدثت خلال الفترة (1978 – 2000م) في العديد من الدول على اختلاف درجات نموها، وجد أن هذه الاندماجات تحدث في الدول ذات النمو الاقتصادي المرتفع والمتوقع له تحقيق مستوى مرتفع من الربحية فيها، سواء كان ذلك الأمر جراء توقعات إيجابية في إدارة سعر الصرف أم تطبيق بعض الدول لنظام ضريبي مميز.

3- القيود المنظمة لعملية دخول المصارف الأجنبية :

تتحكم الروابط المؤسسية والثقافية والاقتصادية بين الدولة الأم والدولة المضيفة – في عملية دخول المصارف الأجنبية، حيث تقف القيود أو الحواجز التنظيمية والإدارية عائقا أمام دخولها، وتفضل المصارف الأجنبية الاستثمار في الدول ذات القيود التنظيمية الأقل على الأنشطة المصرفية، هذا بالإضافة إلي العوامل الجغرافية : كالحدود المشتركة، اللغة المشتركة، مدى توافق البيئة التنظيمية والمؤسسية، كذلك الروابط الثقافية بين الدول، مثل : توسع المصارف الأسبانية في دول أمريكا اللاتينية، والمصارف الفرنسية والإنجليزية في أفريقيا، والمصارف اليابانية في أسيا.

وبالإضافة إلي ذلك هناك دوافع خاصة بالدول المضيفة تتمثل في التغير في توجهات السوق نحو الانفتاح تماشيا مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ومدى وجود الأزمات المصرفية، والحاجة إلي تطوير أداء المصارف المحلية، وتوسيع قاعدة الملكية بها، ومدى تبني برامج الخصخصة في القطاع المصرفي.

ملامح المصارف الأجنبية في الدول النامية :

-المصارف الأجنبية في الدول النامية أقل حساسية للظروف العامة للاقتصاد الكلي مقارنة بمصارف الدول المضيفة.

-المصارف الأجنبية أقل تأثرا بالعديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية، مثل تغير معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، بالإضافة إلي تغيرات أسعار الفائدة الحقيقية ومدى تغيرات سعر الصرف.

وقد شهدت السنوات الأخيرة منذ بداية القرن الحالي زيادة كبيرة في مشاركة المصارف الأجنبية بالدول النامية من خلال فتح فروع لها في هذه الدول، أو من خلال المساهمة في مصارف محلية، فعلى سبيل المثال نجد أن أكثر من 50% من إجمالي الأصول المصرفية مملوكة للمصارف الأجنبية في كل من الأرجنتين، شيلي، المكسيك، التشيك، المجر، بولندا.

النتائج الإيجابية لتواجد المصارف الأجنبية في الدول النامية :

يمكن إيجاز أهم النتائج الإيجابية المترتبة على مشاركة المصارف الأجنبية في القطاع المصرفي بالدول النامية في قطاعها المصرفي – فيما يلي :

- تطوير هيكل النظام المالي.
- تطوير الخدمات المالية وابتكار خدمات مالية جديدة.
- توفير مناخ استثماري أفضل، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير المالية، أي في القطاعات الأخرى.
- الارتقاء بمستوى الكفاءة.
- حسن إدارة الموارد المالية في المجتمع.
-تطوير البنية الاقتصادية بوجه عام.

رأي المعارضين لتواجد المصارف الأجنبية في الدول النامية :

يرى المعارضون أن تواجد المصارف الأجنبية من شأنه سيطرة هذه المصارف على فرص الربح فقط، دون مساندة حقيقية للاقتصاد القومي، استنادا إلي أن المصارف الأجنبية ربما تكون قادرة على اختيار واجتذاب صفوة العملاء تنفيذا لسياسة انتقاء العملاء Chirry Pick، والتي من شأنها ترك المصارف المحلية لتتولى خدمة بقية العملاء المحليين ذوي المخاطر العالية ائتمانيا، علاوة على قدرتها على الانسحاب – أو على الأقل إعادة ترتيب أولوياتها سريعا – عند حدوث أي أزمات مالية أو اقتصادية، مثلما حدث في أزمة جنوب شرق أسيا (النمور الأسيوية) عام 1997م.

أساليب قيام المصارف الأجنبية بعملها داخل الدول النامية:

إلي وقت قريب كانت معظم العمليات التجارية المصرفية الخارجية تعقد من خلال الفروع أو مكاتب التمثيل بمعدل أكبر من تلك التي تتم من خلال المصارف المشتركة، وتتحدد طريقة دخول المصارف الأجنبية إلي الأسواق المصرفية وفقا لإستراتيجيتها في هذا المجال.

ويمكن التفرقة بين التواجد من خلال مكاتب تمثيل ومصرف مستقل بذاته فرع تابع للمصرف الأم من خلال ما يلي :

مكاتب التمثيل :

تتميز بكونها سهلة التأسيس، تقتصر وظيفتها في المقام الأول على الأنشطة المصرفية الاستثمارية، وعمليات الائتمان التجارية، ولا تمتد إلي تلقي الودائع أو منح القروض، ويتميز هذا الشكل بالقيام بدراسة السوق المحلي والبحث عن فرص الربحية.

المصرف الأجنبي في شكل شركة مستقلة :

حيث يتواجد المصرف الأجنبي كشركة مستقلة ذات كيان له وجود قانوني منفصل عن المصرف الأم، خاضع لقوانين ونظم الدولة المضيفة، وسياسات الإقراض فيه يتم دفعها بناء على حجم رأس المال الخاص بهذه الشركات، وتتطابق فروع الشركات مع الفروع المحلية في الشكل والمضمون، كما تخضع –أيضاً– لإدارة تحمل الطابع المحلي حتى تستطيع أن تعمل في السوق المصرفي المحلي (الدول المضيفة).

تواجد المصرف الأجنبي في شكل فرع للمصرف الأم :

هذا الفرع يعد بمثابة جزء داخلي من المصرف الأجنبي الأم يخضع لقوانينه ونظمه الضريبية الخاصة به، ويضع سياسته بتكليف من المصرف الأم، كذلك يضع الفرع الأجنبي الخارجي حدود الإقراض بناء على رأس مال المصرف الأم، إذ أن الفرع يمكنه القيام بالوظائف المصرفية التقليدية كقبول الودائع، وإصدار القروض، لكن يميل نشاط هذا الفرع إلي تمويل وإقراض الشركات الضخمة بصفة عامة.

مميزات الفروع الأجنبية لمصارف أجنبية في الدول النامية:

تتميز فروع المصارف الأجنبية بالتالي :

- تأمين غطاء كامل لمعدلات الإقراض.
- إمكانية جذب العملاء من خلال السمعة الدولية للمصرف الأم وتلقى الدعم التكنولوجي والإداري منه.

وتميل المصارف الدولية إلي دخول أسواق الدول النامية من خلال فروع المصرف الأم لتحقيق ما يلي :

- تقديم أنواع متعددة من الخدمات المالية.
- السمعة الجيدة للمصرف الأم والتي تحمي هذه الفروع من التعثر المالي والتسويقي.

المؤشرات التي تستند إليها المصارف الأجنبية للدخول إلي الأسواق المصرفية المختلفة :

تؤثر العديد من العوامل الاقتصادية على حجم تواجد المصارف الأجنبية في الدول المضيفة، ويعد تغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم من أهم العناصر في هذا المجال -كما سبقت الإشارة – حيث يتوقع زيادة معدل النمو الذي يعكس المزيد من فرص تقديم الخدمات المالية والمصرفية، لاسيما زيادة معدلات الإقراض، في حين يقل بزيادة معدل التضخم والذي يعكس سوء إدارة موارد الاقتصاد الكلي، مما يؤثر بدوره على معدل الإقراض المتوسط والطويل الأجل.

وفيما يتعلق بالمؤشرات فإن هناك ثلاثة مؤشرات رئيسية يتم الرجوع إليها عند الدخول للأسواق المصرفية المختلفة من قبل المصارف الأجنبية، والتي تتمثل في التالي :

1- المؤشر المصرفي Banking Index

يقيس هذا المؤشر حجم القيود المصرفية التي تفرضها كل دولة عند دخول المصارف الأجنبية، سواء عند فتح فروع لهذه المصارف، أم شركات تابعة لها، بالإضافة إلي عدد المصارف الحكومية ومدى التدخل الحكومي في عمل المصارف الخاصة، سواء من حيث حجم الائتمان الممنوح، أم التأمين على الودائع، أم تقديم المزيد من الخدمات المالية دون قيد أو شرط.

وينبني هذا المؤشر على أن الأسواق الأكثر فرضا لمثل هذه القيود هي الأقل جذبا للمصارف الأجنبية، لذا يوجد علاقة عكسية بين هذا المؤشر وتواجد المصارف الأجنبية.

2- مؤشر حقوق الملكية Property Rights Index

يقيس هذا المؤشر مستوى القيود على حماية حقوق الملكية الخاصة في الدولة، وماهية القوانين التي تقوم الدولة بمقتضاها بمصادرة الممتلكات الخاصة ومدى كفاءة وسرعة البت في المحاكم المختصة بالنزاعات الناشئة عن نشاط المصارف الأجنبية، ويؤكد المؤشر على أن زيادة تواجد المصارف الأجنبية مرتبط إيجابيا بزيادة حماية الملكية الخاصة، لذا يوجد علاقة طردية بين هذا المؤشر وتواجد المصارف الأجنبية.

3- مؤشر ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي The Log of GDP Index

يقيس هذا المؤشر أداء الاقتصاد الكلي والقطاع المصرفي من خلال معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويؤكد على أن الأسواق المحلية الكبيرة ذات النمو المتسارع أكثر جذباً للمصارف الأجنبية، أي أن هناك علاقة طردية بن تواجد المصارف الأجنبية وبين هذا المؤشر.

يختلف تواجد المصارف الأجنبية من منطقة لأخرى بناء على تحقق هذه المؤشرات الثلاثة من عدمه، إذ أنه يلاحظ أن الاستجابة قوية في مناطق أفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا ووسط أسيا، وعلى العكس من ذلك في جنوب أسيا والباسيفيك والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تجربة المصارف الأجنبية في مصر :

يرجع تاريخ تواجد المصارف الأجنبية في مصر إلي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث ارتبط ذلك التواجد بصفة أساسية بتمويل المحاصيل الزراعية خاصة القطن، علاوة على القيام بتمويل القروض الحكومية، وكذا نشاط الرهن العقاري، غير أن الظروف التي صاحبت إنشاء تلك المصارف ووجود مراكزها الرئيسية في الخارج قد جعل توجيه سياستها والإشراف عليها يأتي من الخارج.

ثم زاد هذا التوسع في إنشاء المصارف في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (1914–1918، 1939–1945)، غير أن إنشاءها قد ارتبط بتمويل العمليات التجارية في المدن الكبرى فقط (القاهرة – الإسكندرية – بورسعيد). ثم ما لبثت هذه الأوضاع أن تغيرت في ظل التطورات السياسية والاقتصادية التي مرت بها مصر، ويدعم ذلك صدور القانون رقم 22 لسنة 1957، والذي نص على أن تتخذ المصارف العامة في مصر شكل شركات مساهمة ذات رأس مال مصري مملوك للمصريين، ثم أعقب ذلك تأميم المصارف في عام 1961، بهدف توفير التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية، وتبع ذلك سلسلة من الاندماجات بين المصارف المصرية، لينخفض عدد المصارف التجارية إلي 4 مصارف فقط (الأهلي – مصر – القاهرة – الإسكندرية).

العوامل التي ساهمت في دخول المصارف الأجنبية إلي مصر :

يعد تبني مصر لسياسة الانفتاح الاقتصادي عام 1974 بمثابة نقطة تحول نحو فتح الباب أمام تدفق الاستثمار الأجنبي للوصول إلي مصر، ومن ضمن ذلك الاستثمار في القطاع المصرفي، حيث تم دخول بنك تشيس

مانهاتن الذي انضم إلي البنك الأهلي المصري في ذلك الوقت، ليكونا أول بنك مشترك وهو بنك تشيس الأهلي.

ثم أعقب ذلك تأسيس عدد من المصارف المشتركة بملكية مصرية أكثر من 50% يسمح لها بالتعامل بالنقد الأجنبي المحلي، على حين اقتصر تعامل الفروع الأجنبية على التعامل بالعملة الأجنبية، وجاء في أعقاب ذلك تبني مصر سياسة الإصلاح الاقتصادي عام 1991، حيث تطورت العملية الإصلاحية في ظل توقيع مصر على اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، وتقديم جداول التزاماتها المالية في نطاق تحرير الخدمات المالية، بالإضافة إلي تعديل العديد من التشريعات المصرفية، وهو ما ساهم في النهاية في السماح للمصارف الأجنبية بالتواجد في السوق المصرفي المصري بملكية 100% (دون تمييز بينها وبين المصارف المحلية).

وبالإضافة إلي ذلك يعد السوق المصري سوقا واعدا في ظل تحقيق معدلات نمو إيجابية ومتواصلة، وتبني برنامج طموح لعملية الخصخصة، وكذا في ظل تزايد تدفق الاستثمار الأجنبي إلي مصر، ولن يستمر ذلك إلا بالاحتفاظ بالمؤشرات التي يقوم عليها تواجد المصارف الأجنبية في الدول النامية ومن بينها مصر (المؤشر المصرفي، مؤشر حقوق الملكية، مؤشر الناتج المحلي الإجمالي).

تطور اتجاهات تواجد المصارف الأجنبية في الدول النامية :

ارتفعت نسبة أصول المصارف الأجنبية إلي إجمالي الأصول المصرفية خلال الفترة من 1995 – 2002 في 104 دولة نامية من 18% إلي 33%، حيث زادت مساهمة المصارف الأجنبية خلال نفس الفترة في شرق أوروبا

ووسط أسيا من 13% إلي 39%، وفي أمريكا اللاتينية من 19% إلي 37%، وفي أفريقيا جنوب الصحراء من 30% إلي 39%، حيث استحوذت المصارف الأجنبية في المناطق الثلاث السابقة على 40% من إجمالي الأصول المصرفية، ومن ناحية أخرى بلغ نصيب المصارف الأجنبية في باقي مناطق أسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو 10% من إجمالي أصول الجهاز المصرفي بهذه المناطق.

هذا وتختلف المصارف الأجنبية من منطقة إلي أخرى، حيث نجد أنه ارتبط في القارة الأفريقية بالعهد الاستعماري لهذه القارة، أما في شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية فهو أمر ناتج عن إتباع برامج خصخصة المصارف الحكومية بهذه المناطق.

وفي هذا الصدد يجب التنويه إلي أن هناك تخصص إقليمي لبعض المصارف الأجنبية، فالمصارف الإسكندنافية في أسواق دول البلطيق (أستونيا، وليتوانيا، ولاتفيا – كانت هذه الدول تابعة للاتحاد السوفيتي سابقا)، والمصارف اليونانية في دول البلقان (ألبانيا – بلغاريا – البوسنة – صربيا – كرواتيا – مقدونيا).

كما تشغل المصارف النمساوية حيزا واسعا من الأسواق المصرفية في شرق أوروبا ووسط أسيا، أما عن دول أمريكا اللاتينية فنجد أن المصارف الأسبانية تستحوذ على عدد كبير من المصارف المحلية في هذه الدول، هذا بالإضافة إلي التواجد الواسع لكل من Citi Bank (الولايات المتحدة)، HSBC (إنجلترا) في هذه الأسواق جميعها.

ارتباط وجود المصارف الأجنبية بالأزمات المصرفية في الأسواق الناشئة :

تعد الأزمات المصرفية من الظواهر السائد حدوثها في الدول النامية، إذ أنه منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي توالى حدوث 77 أزمة مصرفية في 72 دولة نامية، ولقد مثلت هذه الأزمات تحديا أمام الحكومات والسلطات النقدية في هذه الدول، وعلى الرغم من ذلك فإن الأزمات تعد في بعض الدول النامية بمثابة فرصة لها لتحسين أدائها الاقتصادي، وتبني برامج اقتصادية جديدة بهدف مواجهة هذه الأزمات، وإيجاد حزمة من الإصلاحات لتطوير النظام المصرفي الخاص بها، والسماح بدخول المصارف الأجنبية كمنافس للمصارف المحلية، وهو ما قامت به العديد من الدول بالفعل، حيث تبنت العديد من جوانب الإصلاح المصرفي بعد حدوث الأزمات المالية بها، مما ساهم بدوره في تهيئة البيئة المناسبة لدخول العديد من المصارف الأجنبية إلي تلك الدول.

الفرص والتحديات الناتجة عن تواجد المصارف الأجنبية :

مما لاشك فيه أنه ترتب على دخول المصارف الأجنبية إلي مصر والدول النامية العديد من الآثار الإيجابية التي لا يمكن تجاهلها، والتي تمثلت في التالي :

- حفز وتحسين المهارات البشرية.
- التطور التكنولوجي في مجال العمل المصرفي.
- تطوير منظومة الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة في ظل المنافسة بين المصارف المحلية والمصارف الأجنبية.

لكن في المقابل ترتب على دخول هذه المصارف إلي الدول النامية العديد من التحديات التي من أهمها :

-التخوف من زيادة الحصة السوقية للمصارف الأجنبية المبنية على سياسة انتقاء العميل في الحصول على الفرص الائتمانية (كبار العملاء).

-أعطى هذا التواجد للمصارف الأجنبية داخل هذه الدول (النامية) مجالا متزايدا للمنافسة.

وهنا يتطلب الأمر مواجهة هذه التحديات عن طريق :

- تطوير أنظمة العمل بهذه المصارف المحلية على اختلاف توجهاتها (تجارية – متخصصة – إسلامية)، حتى تتمكن من مواجهة المصارف الأجنبية بما تملكه من نظم وأساليب عمل وتكنولوجيا مصرفية متقدمة، علاوة على دراية أوسع بمتطلبات السوق المالي والمصرفي العالمي، يساندها في ذلك دعم المصارف الأم في الخارج.
- التأكيد على مراعاة البعد القومي في نطاق عملية خصخصة الجهاز المصرفي بالدول النامية، حيث إن القطاع المالي والمصرفي في أي دولة يسمى بمنظومة سوق رأس المال (المصارف – شركات التأمين – البورصة) – يعد من القطاعات الهامة التي يجب حسن توجيهها، حتى وإن تمت عملية خصخصتها، لأنها تعد المصدر الرئيسي للسيولة المحلية والاستثمارات.

مصطلحات باللغة الإنجليزية

World Trade Organization (WTO)	منظمة التجارة العالمية (الدولية)
Irregular Debts	الديون غير المنتظمة
Follow The Clients	خدمة العملاء بالخارج (تتبع العملاء)
Chirry Pick	انتقاء العملاء
Banking Index	المؤشر المصرفي
Property Rights	مؤشر حقوق الملكية
The log of GDP	مؤشر ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي

مراجع الفصل السابع

أولاً : الكتب :

1- د. إبراهيم شحاتة: إعادة هيكلة البنوك واندماجها، الحالات الفردية والإصلاح القطاعي، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، 1999.

2- طارق اللبان: أثر العولمة على التنمية الاقتصادية في مصر، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

ثانياً : الدوريات والمجلات العلمية :

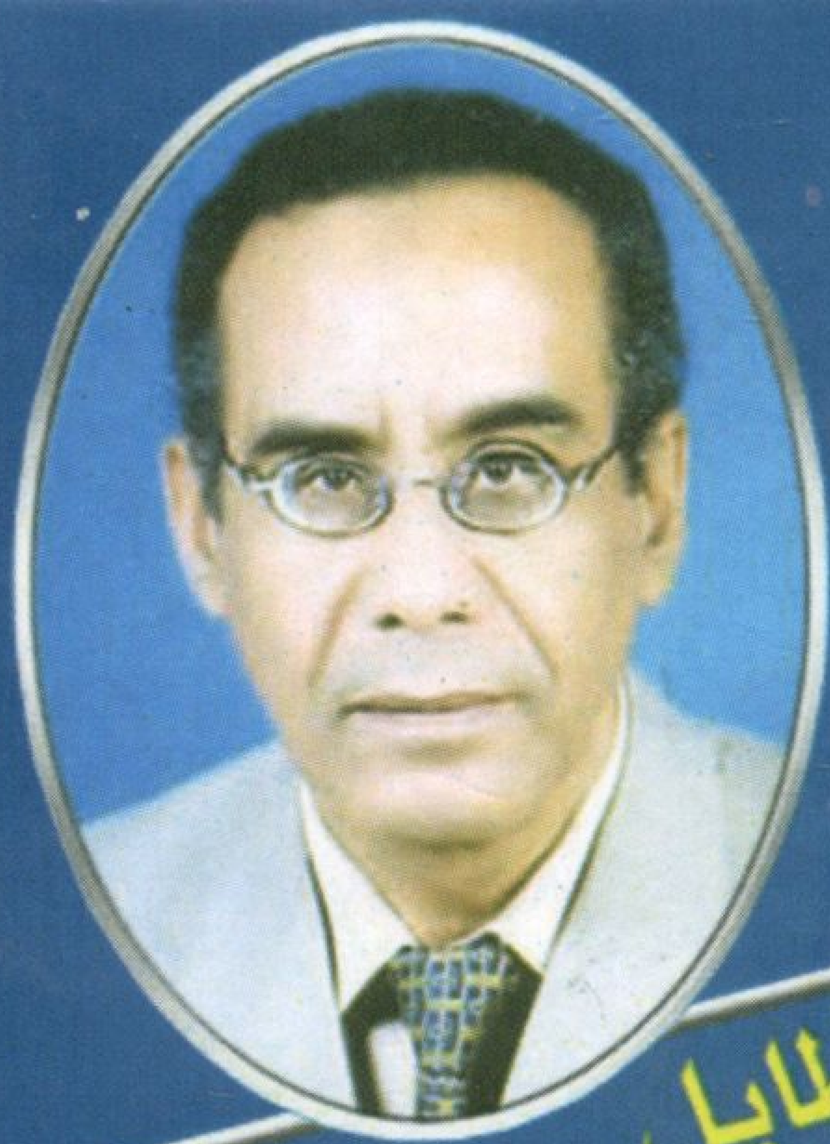
1- البنك الأهلي المصري : النشرة الاقتصادية، دور البنوك الأجنبية في الدول النامية، العدد (1) المجلد (60)، القاهرة، 2007.

2- د. عبد الحميد صديق عبد البر : إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وكيفية زيادة قدرته التنافسية – دراسة من التجارب الدولية، مجلة مصر المعاصرة، العدد (483)، السنة 97 القاهرة، يوليو 2006.

ثالثاً : البحوث :

1- الحزب الوطني الديمقراطي: الاندماج والاستحواذ وآثارهما على النشاط الاقتصادي، أمانة السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي، القاهرة، أبريل 2005.

تم بحمد الله



نبذة عن الدكتور / مصطفى كمال السيد طايل

دكتوراه في الاقتصاد - جامعة القاهرة ١٩٨٤

من مواليد حصة شبشير - محافظة الغربية (ج.م.ع)

* عمل أستاذا مساعدا بشعبة الاقتصاد والعلوم السياسية بكلية الدراسات الاجتماعية - جامعة أم درمان الإسلامية (مرحلتي البكالوريوس والماجستير) - في الفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٨)
* انتدب للتدريس بكلية التجارة - جامعة الزقازيق قسم الاقتصاد (مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا) في الفترة من (١٩٨٩ - ١٩٩٣)
* انتدب للتدريس بكلية التجارة - جامعة طنطا - قسم الاقتصاد - مرحلة الدراسات العليا - في الفترة (١٩٩٣ - ١٩٩٥ ، ٢٠٠١ / ٢٠٠٢)

قام بإعداد بعض البحوث التالية في المجال المصرفي :

* "السمات الفنية لعمليات التوظيف الاستثمارية في البنوك الإسلامية" - عام ٢٠٠٣ .
* "تحليل إحصائي للمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على إجمالي حجم الودائع في الجهاز المصرفي المصري في الفترة (١٩٧٨ - ٢٠٠٠)" - عام ٢٠٠٤.
* "تطورات تحرير سعر صرف الجنيه المصري خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٣) (الأسباب - العلاج - التقييم)" عام ٢٠٠٤.
* "تحديات التنمية البشرية والتنمية التكنولوجية أمام الجهاز المصرفي العربي في ظل تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات المالية" عام ٢٠٠٥.

بالإضافة إلى بحوث أخرى في علم الاقتصاد منها :

* دراسة تحليلية لاقتصاديات قصب السكر في مصر خلال الفترة من (١٩٧١ - ١٩٩٦) عام ١٩٩٨ .
* دور التأجير التمويلي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠٠٢ .
* سُبل دعم الاتجاه نحو السوق التنافسية المفتوحة أمام الصادرات المصرية - عام ٢٠٠٤ .
* كيفية مواجهة تحديات العولمة أمام السياحة في المنطقة العربية عام ٢٠٠٦ .
* أهم نقاط الالتقاء والاختلاف بين أيدولوجية الاقتصاد الإسلامي وأيولوجية الاقتصاد الرأسمالي

مجموعة الاعمال المصرفية السابق إصدارها :

(١) البنوك الإسلامية - المنهج والتطبيق (٨٨٩١)
(٢) القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية (١٩٩٩ ، ٢٠٠٦)
(٣) البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي (٢٠١٢)

يعمل حاليا بالتدريس في أكاديمية الدراسات المتخصصة (الجامعة العمالية) اعتبارا من عام ٢٠٠٣ وحتى الآن .

يتناول كتاب الصناعة المصرفية والعولمة الاقتصادية:

مراحل الصناعة المصرفية ابتداء من العمل المصرفى فى فترة ما قبل الميلاد حتى العصر الحديث،وبيان أنواع المصارف (التجارية-المركزية المتخصصة - الإسلامية)واعقب ذلك دراسة المصارف الالكترونية وتوأمتها التجارة الالكترونية والعملالمصرفى والعولمةالاقتصادي[illegible] فيها الصناعة المصرفية الحديثة ،ثم مناقشة أزمة الصناعة المصرفية فى ظل العولمة، والمترتبة على توجيهات النظام الاقتص[illegible]س على العولمة الاقتصادية وتلى ذلك بيان مردود أو نواتج هذه العولمة على الصناعةالمصرفية (الاندماج - الخصخصة - التنميةالب[illegible]ية) كماتم إظهار هيكل الصيرفة الإسلامية فى ظل العولمة ،من منطلق انهاتمثل رافدا هاما من روافد العمل المصرفى العالى الحديث ،وفى [illegible] قضايا المصرفية المعاصرة (اعاده هيكلة المصارف - الجودة الشاملة - المصارف الأجنبية فى الدول النامية).



